العدد الثالث
يونيو- 2021

تنمية وإعمار

Development and Reconstruction

مجلة علمية صادرة عن يمن انفورميشن سنتر

مجلة تنمية وإعمار

مجلة علمية، تصدر عن يمن انفورميشن سنتر،
العـــدد الثالث- يونيو - 2021

رئيس التحرير

د / أحـــلام عبدالباقي القبـــاطي

مدير التحرير

أ.د / فتحيـة محمد باحشـوان

سكرتير التحرير

د / عبـــد القوي حزام الشميري

هيئة التحرير

م / عبد الوهاب محمد العاقل
د / طـــه فـــارع الصنـــــوي
د / عبد القوي حزام الشميري
أ. د / فتحيـــة محمد محفوظ
د / فتحيـــة محمد الهمـــداني
د / جميلـة محمـــد يعقـــوب
م / أحمـــد سعيـــد الوحـــش

التدقيق اللغوي

أ / هاجـــر محمد السامعـــي

الإخراج الفني

أ / عزيـــز غالب الواسعي

Yemen Information Center
يمـن انـفـورمـيشـن سـنـتر

All correspondence related to the journal shall be addressed at the following address:

Tanmia Wa E'emar (Development and Reconstruction) journal

www.yemeninformation.org

E-mail address: YIC@ yemeninformation.org

Sana'a Office : 967-1-216282 - **Aden Office**: 772415913 - **Ibb Office**: 04-426502

المحتويات

المحتـــــــوى	الصفحـة
قواعـــد النشـــر	8 - 2
الافتتاحيـــــة	9
بحث: السياحة وتنمية الريف في اليمن	68- 11
تقرير اقتصادي: الصراع في اليمن وتأثيره على الجانب الاقتصادي	104 - 69
تقريـر تنموي: التمكـين المجتمعي مرتكز النهوض بالتنمية الشـاملة في اليمن	165 - 105

أهداف المجلة:

مجلة **تنمية وإعمار** هي مجلة بحثية تهتم بالبحوث والدراسات الإنسانية والتطبيقية المتعلقة بالتنمية والإعمار والتعايش المجتمعي والسلام، وتهدف إلى تحقيق مفهوم البحث العلمي الرصين بما يتلاءم مع التطور المعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية، ويتمثل هذا المفهوم في تجسيد الشراكة والتعاون بين الجهدين الأكاديمي والمؤسسي في مختلف المجالات التنموية محلياً، ووصولا إلى المستوى الإقليمي والدولي من خلال الآتي:

1. تكوين رصيد وثائقي (أبحاث، دارسات، أوراق عمل، تقارير تنموية) في العلوم التنموية الاجتماعية والتطبيقية.
2. بناء شراكة من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة مع الهيئات المحلية والدولية التي لها نفس الاهتمامات.
3. نشر التجارب ذات العلاقة لمواكبة التطورات العلمية والتخصصية في المجالات التنموية المختلفة والسلام.
4. تقديم دراسات تسهم بالارتقاء بوظائف المؤسسات والهيئات المعنية بمجالات التنمية الشاملة.
5. نشر الأبحاث والدراسات التي تنطبق عليها شروط النشر في مجالات الدراسات والأبحاث العلمية في مختلف المجالات والتخصصات التنموية باللغتين العربية والإنجليزية.
6. نشر ملخصات الأبحاث الجامعية في مجال الإعمار والتنمية والسلام التي تم مناقشتها وإجازتها، على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.

شروط قبول المواضيع (بحث – دراسة - تقرير تنموي - ورقة

1. أن تتسم الدراسة بالإصالة في الطرح، مع الالتزام بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها في مجالات الدراسات وأبحاث العلوم الإنسانية والإدارية، وكذا العلوم الطبيعية (التنموية).
2. أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة ومراعياً لقواعد الضبط، وخالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.
3. ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
4. أن يسلم الباحث بحثه في نسخة إلكترونية بصيغة (WORD) عبر البريد الإلكتروني.
5. أن تكون الرسوم والأشكال والجداول البيانية - إن وجدت - معدة بطريقة جيدة وواضحة، وأن تشتمل على العناوين والبيانات الإيضاحية اللازمة، وألا تتجاوز أبعادها وأحجامها هوامش الصفحة.
6. ألا تزيد كلمات العنوان عن (20) كلمة.
7. ألا تزيد عدد كلمات الملخص باللغة العربية عن (200) كلمة، وعن (250) كلمة باللغة الإنجليزية.
8. أن يتراوح عدد الكلمات المفتاحية بين (2-5) كلمات.
9. في حال استخدام الباحث لبرمجيات أو أدوات قياس كالاختبارات والاستبانات أو غيرها من أدوات، فعليه أن يقدم نسخة كاملة من الأدوات التي استخدمها إذا لم ترد في متن البحث أو لم تُرفق مع ملاحقه، وأن يشير إلى الإجراءات القانونية التي تسمح له باستخدامها.
10. ألا يتجاوز عدد صفحات البحث في صورته النهائية، بما فيه الملخص والمراجع والملاحق، أربعين صفحة حسب التنسيقات الآتية:
    - المسافة بين السطور (1.5) سم.
    - حجم الخط في اللغة العربية: (14)، نوع الخط: (Simplified Arabic)، والعناوين بخط غامق.
    - حجم الخط باللغة الانجليزية: (12)، نوع الخط: (Times New Roman)، والعناوين بخط غامق.
    - هوامش الصفحة: (2.5) سم من جميع الجهات، وترقم الصفحة أسفلها في المنتصف.
11. أن يثبت البحث جميع المصادر والمراجع في قائمة المراجع؛ بحيث يتم سرد المراجع العربية والأجنبية -إن وجدت- وفق الطريقة الآتية:

مثال لكيفية توثيق بحث منشور في دورية:

كوكز، فيصل صدام (2019): السلم والتعايش المجتمعي ودورة في التنمية الشاملة وتجاوز الازمات، العدد (7) صـ 65 - 90.

مثال لتوثيق كتاب:

أبو النصر، مدحت (2017): التنمية المستدامة (مفهوم-أبعادها -مؤشرات)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.

12. يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطرائق التوثيق المتعارف عليها في العلوم الإنسانية والطبيعية، ويتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير وسنة النشر، وعلى الباحث تجنب كتابة اسم المرجع في الهامش، أي باتباع نظام (APA)، مع مراعاة أن يكون ترتيب قائمة المصادر والمراجع من الأحدث إلى الأقدم، تليها جميع الروابط الإلكترونية للمواقع في آخر القائمة.

شروط النشر في المجلة:

1. أن تكون المواضيع متوافقة مع أهداف مركز يمن انفورميشن وذات العلاقة ضمن سياق (مجالات التنمية- التعايش المجتمعي والسلام- مجالات الإعمار)
2. أن تكون المواضيع ملتزمة بالمعيار الأساسي وهو موضوعية الطرح العلمي، وحيادية الباحث في التناول.
3. أن يلتزم الباحث بما ورد في فقرة (شروط قبول الموضوع للنشر: ص3)، وفي فقرة (أنواع الأبحاث والدراسات ص:4).
4. يرفق مع البحث موافقة خطية يقدمها الباحث أو الباحثون بنقل حقوق الطبع والنشر إلى مركز يمن انفورميشن سنتر ولا يحق للباحث نشرها في أي مكان آخر.
5. يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن محتوى الموضوع، وتُخلي المجلة مسؤوليّتها عن أي حقوق محمّلة بالمحتوى قد تعرّض الباحث للمساءلة القانونية.

ملاحظة: في حالة استيفاء البحث أو الدراسة لشروط النشر في المجلة يتم النشر مجانياً، وهناك جائزة مادية لأفضل بحث أو دراسة، بالإضافة إلى ميدالية التميز في المؤتمر السنوي للمركز.

الأبحاث والمواضيع وفق الطرق الآتية:

أولاً: الأبحاث الميدانية:

- يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.
- ينبغي أن تحتوي الأبحاث الميدانية على مقدمة يوضح الباحث فيها طبيعة البحث ومسوغات القيام به، مشيراً إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التنموي والسلام، وأن يوضح باختصار ما أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فرضياتها التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لتلك المشكلة، ثم يعرض الباحث حدود البحث الذي تم تعميم نتائج الدراسة في إطاره، ثم يذكر التعريفات الدلالية (المفهومات والمصطلحات الواردة في البحث)، ومن ثَمَّ يستعرض أهم الدراسات المرتبطة بالموضوع وأحدثها ويحللها ويناقشها موضحاً تعليقه عليها. يلي ذلك عرض لإجراءات البحث والمنهجية المتبعة ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث وعينته ونوع الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحديد مدى صدقها وثباتها، ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات خاتماً البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها

ثانياً: الأبحاث النظرية والتفسيرية:

- يورد الباحث ملخصاً يتضمن الهدف العام من البحث أو الدراسة يذكر فيه المحاور الأساسية التي تم تناولها، مع استعراض موجز لأهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تم التوصل إليها.
- يعرض الباحث مقدمة البحث يوضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة، مع تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة، يلي ذلك عرض للموضوعات المطلوب تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مرتبة بطريقة منطقية مع ما يسبقها أو يليها من الموضوعات لتؤدي بمجملها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث الوصول إليها، على أن تتضمن الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات لحل المشكلة أو إزالة الغموض الذي يحيط بالموضوع قيد البحث. وأخيراً يرفق الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

ثالثا: الأوراق العلمية والتقارير التنموية:

الورقة العلميـــة :

لا بد من تقديم ملخص موجز يوضح الباحث فيه الهدف من الورقة العلمية، والنتائج، وأهم المصطلحات (الكلمات المفتاحية)، ثم يتم عرض مقدمة تبين المشكلة التي ترتبط بالجانب التنموي ودورها في وضع المعالجات للموضوع قيد البحث وأهميتها، يلي ذلك عرض لمفردات الورقة بصورة متتابعة ومترابطة ومناقشتها وتحليلها بطريقة علمية ومنطقية وذلك لتوضيح الهدف العام الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه، وبإمكان الباحث الاستعانة بوسائل متنوعة كالصور الفوتوغرافية أو الخرائط أو الأشكال البيانية لإثراء الموضوع وتوضيحه بطريقة أفضل، بعد ذلك يورد الباحث نتائج الورقة العلمية، ومن ثم يتم مناقشتها وتحليلها وتوضيح العلاقة بين ما توصلت إليه الورقة وبين النظريات الخاصة بالموضوع قيد البحث، ثم يختم الباحث الورقة بخاتمة يذكر فيها ما توصل إليه من نتائج بطريقة ملخصة وواضحة، ويرفقها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها.

التقرير التنموي:

يتم عرض ملخص تنفيذي يوضح الباحث فيه الهدف من التقرير والنتائج التي توصل إليها بإيجاز، على أن يتضمن التقرير مقدمة توضح أهمية الموضوع، ثم يتم عرض مفردات التقرير بطريقة منطقية وواضحة، ويُختتم بتوضيح شامل للنتائج وما الذي يمكن أن يضيفه للمجال المدروس، ثم خاتمة موجزة مع إرفاق قائمة بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها.

الافتتاحيــة

د / أحــلام القبــاطي
نائب شؤون الدراسات والبرامج

يعمل "يمن انفورميشن سنتر" - وفق ما يملك من قدرات وإمكانيات- على دراسة الأوضاع الأكثر إلحاحاً وتشخيصها من أجل الإسهام في تقديم مؤشرات وحلول، إيماناً منه بأهمية الأسلوب العلمي والتخصصي في دراسة المشكلات وتحليلها، لا سيما تلك التي يعاني منها المجتمع اليمني. وكذلك من أجل الإسهام في التخفيف من وطأة آثار الإرهاصات التي يعيش المجتمع اليمني في ظلها بسبب الصراعات المستمرة التي دخلت عامها السابع.

كشعاع أملٍ تهدف مخرجات "يمن انفورميشن سنتر" إلى التخفيف من معاناة مختلف فئات الشعب اليمني؛ لذا يقدم المركز سلسلة من الإصدارات أحدها مجلة "تنمية وإعمار" التي تتمحور مواضيعها حول مجالات التنمية الشاملة وإعادة الإعمار إلى جانب بناء النسيج المجتمعي للوصول إلى السلام.

تسعى المجلة إلى تحقيق أهداف "يمن انفورميشن سنتر" من خلال تقديم دراسات ذات علاقة مباشرة بالهموم والتحديات الصارخة التي تواجهها اليمن. وقد نشرت المجلة في عددها الأول ثلاثة أبحاث كان محورها تسليط الضوء على أهمية بناء النسيج المجتمعي وإنعاش التعايش للوصول إلى السلام. اشتملت تلك الأبحاث على المواضيع الآتية:

(1) السلام والتنمية بين التحدي والمساهمة من وجهة نظر المرأة اليمنية.
(2) دور الكادر الأكاديمي في تفعيل التعايش المجتمعي.
(3) دور وسائل الإعلام المحلية في تعزيز بناء السلام المجتمعي.

في حين تناول العدد الثاني ثلاثة مواضيع تنموية ركزت الضوء على استراتيجيات عملية إعادة الإعمار ومتطلباته، وهي معنونة كالآتي:

(1) استراتيجيات إعادة الإعمار في اليمن (بحث).
(2) أثر التوسع العمراني على التنمية الزراعية في مدينة إبّ (بحث).
(3) متطلبات إعادة الإعمار في اليمن (تقرير تنموي).

أما العدد الحالي (العدد الثالث) فقد تطرق إلى دراسة ثلاثة مواضيع تنموية على النحو الآتي:

(1) السياحة وتنمية الريف اليمني (بحث):

تناول البحث ركائز التنمية الريفية ومستوى توفرها في الريف اليمن متخذاً من مدينة المحويت نموذجاً. استعرض البحث في طياته طبيعة توفر ركائز التنمية، ودور السياحة في تنمية الريف، وتحديد مقومات الجذب السياحي، كما قدم مقترحاً حول كيفية تفعيل ركائز التنمية الريفية.

(2) الصراع في اليمن وآثاره على الجانب الاقتصادي (تقرير اقتصادي):

سلط التقرير الضوء على إرهاصات الوضع الحالي وما نتج عنه من انهيار الوضع الاقتصادي الذي كان ضعيفاً من قبل، ومن ثم ركز على الوضع المعيشي وقدم مجموعة من التوصيات لعلاج الوضع الراهن.

(3) التمكين المجتمعي مرتكز النهوض بالتنمية الشاملة لليمن (تقرير تنموي):

تناول التقرير التمكين بوصفها استراتيجية تنموية، إذ يتم بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات في التغلب على التحديات التي تواجههم. وركز التقرير على الفقر والتعليم وضعف استراتيجيات التمكين وضعف مستوى تمكين المرأة، كما استعرض مجموعة من التجارب التنموية لعدة دول، ومن ثم قدم مقترحاً حول آلية التمكين للنهوض بالتنمية الشاملة للمجتمع اليمني.

نتمنى من القراء والمهتمين بمجالات التنمية وإعادة الإعمار والسلام تزويدنا بملاحظاتهم ومقترحاتهم.

Yemen Information Center
يمن انفورميشن سنتر

All correspondence related to the journal shall be addressed at the following address:
Tanmia Wa E'emar (Development and Reconstruction) journal
E-mail address: YIC@ yemeninformation.org

السياحة وتنمية الريف في اليمن

د / فتحيـــة محمد الهمـــداني

يمن انفورميشن سنتر
أبريل 2021

الملخص:

تتطلب المرحلة المستقبلية في اليمن الخروج من الوضع الحالي والتركيز على التنمية وتفعيلها في جميع المجالات الحيوية في البلاد وذلك لتحسين المستوى المعيشي لسكان اليمن لا سيما سكان الريف الذين يمثلون ما نسبته (71.15%) من الإجمالي العام للسكان. وتعد السياحة أحد المجالات ذات التوجه الاستثماري الهادف إلى تحقيق التنمية؛ لذا يهدف البحث الحالي إلى تحديد ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف في اليمن، وتقديم تصور مقترح لتفعيل تلك الركائز لتحقيق تلك التنمية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي المسحي وعلى منهج المقارنة، حيث تم التعرف على مقومات الجذب السياحي ومظاهره في ريف اليمن، وتم مناقشة مفهوم السياحة ومتطلباتها لتنمية المجتمعات الريفية، ومناقشة دور السياحة في تنمية الريف. وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج أهمها : أن السياحة في الريف تساهم في زيادة العوائد الاقتصادية من خلال توفير العملات الأجنبية وإتاحة فرص للاستثمار السياحي وتوفير فرص عمل متنوعة، كما توصل البحث إلى أن التنمية السياحية في الريف تتطلب التخطيط الاستراتيجي، والتسويق، والأمن السياحي، وتوفير الفنادق، ووسائل النقل. وأكد البحث من خلال مقارنة وضع اليمن السياحي مع المملكة المغربية أن السياحة في اليمن تعتمد اعتماداً رئيساً على ركيزة البعد البيئي المكون من المواقع الأثرية والتاريخية والطبيعية أكثر منه على الركائز الأخرى، وخلص البحث إلى أن ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف في اليمن تتمثل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والمؤسسية والبيئية.

الكلمات المفتاحية : السياحة، التنمية السياحية، ركائز السياحة، تنمية الريف.

المقدمة:

تمثل السياحة بمختلف أنواعها أحد مصادر النمو الاقتصادي للدول التي تمتلك مقومات سياحية متنوعة، فالسياحة نشاط إنساني يقيس السلوك في ظل الموارد المتاحة والمتنوعة. وتُعد السياحة وسيلة للاتصال الفكري والثقافي والاجتماعي بين مختلف الشعوب، وتبرز أهميتها فيما تجذبه إلى البلاد من عملات أجنبية ورؤوس أموال للاستثمار في المجال السياحي، مع قيامها بدور بارز في عملية تشغيل الأيدي العاملة والقضاء على البطالة والسير بعجلة التنمية في مختلف المجالات التنموية (عبدالعزيز، 2008، 32)، لذلك اهتمت كثير من الدول بالتنمية السياحية بوصفها أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لما لها من دور في تحسين العوائد الاقتصادية وتوفير فرص عمل، فضلاً عن دورها في تحسين نمط الحياة الاجتماعية والثقافية وأسلوبهما لدى أفراد المجتمعات (أحلام ؛ صورية، 2018، 225).

لقد توجهت الدول السياحية إلى صناعة السياحة ومنها السياحة في الريف التي تعكس مقدار ما تمتلكه الدول من مقومات سياحية طبيعية، وبما أن اليمن من الدول النامية التي تبذل جهوداً حثيثة لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات، وذلك بما تملكه من مقومات متنوعة لا سيما في المجال السياحي؛ حيث تعد اليمن إحدى دول العالم التي تمتلك مقومات جذب سياحي متنوعة لو تم استثمارها بصورة فعالة فإنها ستحقق نهضة تنموية واسعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما سينعكس إيجاباً على حياة السكان، وخاصة سكان الريف، إذ تمثل مناطقهم الريفية مشروعاً سياحياً استثمارياً؛ لذا كان توجه هذا البحث إلى تنمية السياحة في ريف اليمن لتحقيق تنمية شاملة لسكان المناطق الريفية، والنهوض بمستويات حياتهم المختلفة.

مشكلة البحث:

يمثل سكان ريف اليمن ما نسبته (71.15%) من إجمالي سكان اليمن، يعتمدون على الزراعة مصدراً رئيساً للدخل اليومي، وهي لم تعد تتناسب مع احتياجاتهم الأساسية نظراً لارتفاع عدد السكان في الريف، وهذا بدوره أوجد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. برزت هذ المشكلات بصورة أكبر مع استمرار الصراع وسوء الأوضاع التي تمر بها اليمن منذ (2015م). من أهم المشكلات:

- انخفاض مستوى دخل الفرد.
- ارتفاع معدل الهجرة من الريف للمدينة.
- ظهور مشكلة البطالة مع انتشار ظاهرة الفقر.

ظهرت كل تلك المشكلات في الريف اليمني على الرغم من توفر مقومات العديد من الأنشطة الاقتصادية وأهمها السياحة، فمعظم قرى اليمن تمثل صوراً متنوعة للسياحة إلا أنها لم تستغل بصورة فعالة في عملية التنمية مما انعكس سلباً على سكان الريف واحتياجاتهم؛ فالسياحة الريفية تُعد إحدى الاتجاهات الاقتصادية الحديثة التي تحقق نجاحاً ملموساً في عملية التنمية في المجتمعات. وهذا قد أثار تساؤلات على النحو الآتي:

1. ما مقومات الجذب السياحي في اليمن؟
2. ما مظاهر السياحة في ريف اليمن؟
3. ما مفهوم السياحة وأهميته؟
4. ما متطلبات السياحة في الريف؟
5. ما دور السياحة في تنمية الريف؟
6. ما هي تجربة المملكة المغربية في السياحة لتنمية الريف؟
7. ما هي ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف في اليمن؟
8. ما هو التصور المقترح لتفعيل ركائز السياحة لتنمية الريف في اليمن؟

فرضية البحث:

- لا توجد علاقة بين النهضة الاقتصادية في اليمن وبين المقومات السياحة في المناطق الريفية.

أهداف البحث:

لتحقيق الهدف الاستراتيجي للبحث المتمثل في تحديد الركائز الأساسية لتفعيل السياحة في ريف اليمن والعمل على وضعها في تصور مقترح لتفعيلها لتنمية الريف، فقد سعى البحث إلى تحقيق الأهداف الإجرائية الآتية:

1. تحديد مقومات الجذب السياحي في اليمن.
2. تعدد مظاهر السياحة في ريف اليمن.
3. توضيح مفهوم السياحة وأهميتها.
4. تحديد متطلبات السياحة في الريف.
5. توضيح دور السياحة في عملية التنمية الريفية.
6. تحديد ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف في اليمن.
7. عرض تجربة المملكة المغربية السياحية في تنمية الريف.
8. تقديم تصور مقترح لتفعيل ركائز السياحة لتنمية الريف في اليمن.

أهمية البحث:

تتعدد أهمية هذا البحث في محاولته تقديم جانب نظري عن مقومات السياحة في اليمن وريفها، وتوضيح أهم الركائز الحالية التي تعتمد عليها السياحة في ريف اليمن، وتحديد الركائز التي تحتاجها السياحة لتحقيق التنمية في ريف اليمن، وتقديم تصور لتفعيل تلك الركائز السياحية، ويمكن تحديد أهمية البحث في الآتي:

1) توضيح أدوار السياحة المتعددة في تنمية سكان الريف.
2) تطوير قطاع السياحة في اليمن لتحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات

الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لجميع أبناء الريف.

3) تحديد ركائز تفعيل السياحة في اليمن من أجل تنمية الريف وتحقيق تنمية شاملة لمجتمع سكان الريف في اليمن.

4) تلفت الدراسة الحالية نظر القائمين إلى السياحة في رسم السياسات اللازمة للاهتمام بالسياحة في مناطق الريف اليمني.

5) مواكبة اليمن للتقدم السياحي العالمي الذي يستثمر في كل المجالات.

6) حداثة موضوع البحث الحالي، إذ لا توجد دراسة يمنية تطرقت لموضوع البحث والجمع بين السياحة وتنمية الريف في اليمن على حد علم الباحثة.

مصطلحات البحث:

اعتمد البحث الحالي على المصطلحات التالية:

1 - السياحة (tourism): تُعرف السياحة أنها «انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لأهداف مختلفة ولفترة زمنية تزيد عن 24 ساعة وتقل عن سنة" (أحلام؛ صورية، 2010؛ 266).

كما يعرفها المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) World Travel and Tourism Council بأنها صناعة تتكون من مجموعة من النشاطات التي تنتج السلع والخدمات وتقدمها بشكل مباشر للسائح (سبرا، 2014؛ 4).

- التعريف الإجرائي للسياحة الريفية: هي الانتقال إلى المناطق الريفية بغرض الترفيه والاستمتاع بمشاهدة الآثار القديمة والتاريخية، والمناطق الطبيعية، والعلاج والاستشفاء، أو بغرض التعليم.

2- التنمية السياحية (tourism development): هي عملية مركبة تضم العديد من العناصر المتصلة والمتداخلة مع بعضها بغرض الوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي والمتمثلة في الثروة السياحية التنافسية، والطبيعية، والخدمات السياحية، والموارد البشرية (عثمان، 2018؛ 10).

- **التعريف الإجرائي:** هي مجموعة من الأنشطة المترابطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويتم بموجبها الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة في المناطق الريفية لتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية في المجال السياحي.

3- **ركائز تفعيل السياحة:** ويعرفها البحث الحالي بأنها مجموعة الأبعاد الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية والعمرانية التي يتم في ضوئها تنمية السياحة في المناطق الريفية، وتحديد الأنشطة المتنوعة التي تنعكس آثارها على تنمية سكان الريف.

4- **تنمية الريف (Rural Development):** وتعرفها الباحثة بأنها مجموعة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تهدف إلى تحسين مستوى حياة الأفراد في المجتمع الريفي.

حدود البحث:

تم تحديد حدود البحث المكانية، والموضوعية، والزمانية كما يلي:

1) **المكانية:** الجمهورية اليمنية وريفها، محافظة المحويت (نموذجاً).

2) **الموضوعية:** السياحة ودورها في تنمية الريف في اليمن، والسياحة في المغرب.

3) **الزمانية:** تم إجراء البحث عام 2021م.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظـــري:

يتناول هذا الجزء من البحث الإطار النظري، ويتكون من عدة محاور هي:

- **المحور الأول:** مقومات الجذب السياحي في اليمن.
- **المحور الثاني:** مظاهر السياحة في ريف اليمن.
- **المحور الثالث:** مفهوم السياحة وأهميتها.
- **المحور الرابع:** دور السياحة في تنمية الريف.
- **المحور الخامس:** متطلبات السياحة في الريف.
- **المحور السادس:** ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف وتجربة المملكة المغربية.

وسيتم تناول كل محور كالآتي:

المحور الأول: مقومات الجذب السياحي في اليمن:

يتناول هذا المحور مقومات الجذب السياحي في اليمن (الطبيعية والتاريخية)، كما يستعرض الجهود الرسمية في تنمية السياحة في اليمن، كالآتي:

أولاً: مقومات الجذب السياحي في اليمن

1 - موقع الجمهورية اليمنيـــة:

تُعد الجمهورية اليمنية من أكثر دول العالم التي تمتلك الكثير من المجالات السياحية المتنوعة، فمساحة اليمن تبلغ (555.000) كيلومتراً مربعاً، تتوفر في تلك المساحة مناطق سياحية متنوعة وموزعة على جميع أرجاء اليمن، وتنقسم إدارياً إلى (21) محافظة تنقسم بدورها إلى (333) مديرية تضم (36.986) قرية. وتتميز اليمن بالكثير من المقومات السياحية المتنوعة، منها:

أ- مقومات طبيعيـــة :

تتمثل المقومات الطبيعية في الطبيعة الجغرافية، حيث تتنوع التضاريس ما بين جبال، وهضاب، وسهول، وصحاري، ووديان، ومنابع للمياه المعدنية، ومناظر طبيعية متنوعة، وغطاء نباتي يتنشر على مساحات شاسعة، وحيوانات وطيور مختلفة، وتتميز تلك المناطق بتنوع درجات الحرارة والرطوبة وكمية الأمطار؛ فالتنوع أوجد الكثير من المناظر الطبيعية الخلابة والحيوانات المتنوعة في المناطق الجبلية، والسهلية، والصحراوية (العروسي، 2020: 31)، ويعزى هذا التنوع إلى العديد من المقومات كالآتي:

- **الموقع الفلكي:** تقع اليمن بين خطي عرض 12-19 شمالاً، وبين خطي طول 42-35 شرقاً، وبذلك تقع اليمن بين خط الاستواء ومدار السرطان ضمن المنطقة المدارية (الإقليم المداري الحار)، ويظهر تأثير هذا الموقع في المناطق السهلية المنخفضة حيث تكون درجة الحرارة مرتفعة، وتقل كمية الأمطار في المناطق الساحلية، وترتفع درجة الحرارة في اليمن صيفاً لا سيما في المناطق الساحلية والمنخفضة القريبة من مستوى البحر (عبد الله، 2001 : 67).

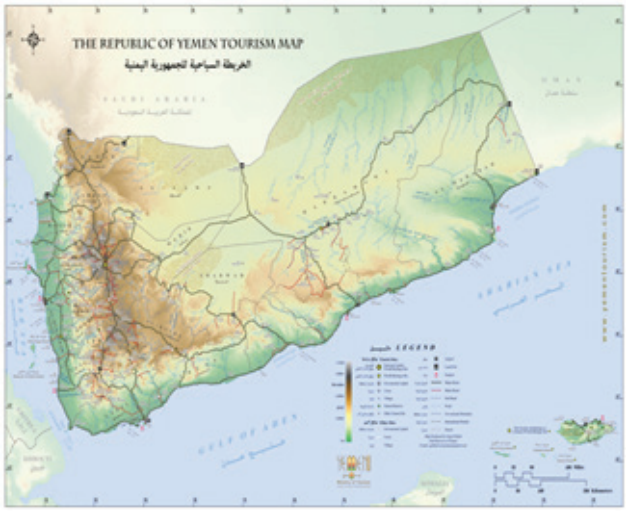

شكل رقم (1): المناطق السياحية في الجمهورية اليمنية
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن، 2014

- **الموقع الجغرافي:** تقع اليمن جنوب شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي لقارة آسيا، وهي بذلك تطل على مسطحات مائية من عدة جهات فيحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الجنوب خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، وهذا ساعد على تنوع المناخ وتأثره بالمسطحات المائية مما ساهم في زيادة التنوع البيئي والحيوي (عبد الله، 2001: 6).
- **المناخ:** أثر الموقع الجغرافي والفلكي لليمن في تميز مناخ اليمن، إذ نجده حاراً رطباً في الشريط الساحلي، معتدلاً في المرتفعات الجبلية، ومناخاً صحراوياً في المناطق الصحراوية.
- **الأمطار:** تسقط الأمطار على مدار السنة على مختلف المناطق اليمنية، وتتفاوت كمية الأمطار من فصل إلى آخر حيث تقل في فصل الشتاء وتزداد في فصل الصيف والربيع (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2008: 4).

ب- مقومات تاريخية:

تتمثل الموارد السياحية البشرية فيما خلفه الإنسان القديم في الحضارات السابقة عبر آلاف السنين، فاليمن موطن لحضارات قديمة مثل سبأ وحمير وقتبان وأوسان وحضرموت ومعين، كما نشأت العديد من الدويلات في العصر الإسلامي مثل الزيادية والرسولية وبنو نجاح وغيرها. وقد عاشت اليمن الكثير من العصور وهذا بدوره خلّف ناتجاً تاريخياً متنوعاً لا حدود له، كالمواقع الأثرية والمعابد والقصور والأدوات الفخارية والعملات وغيرها من الصور التاريخية التي لا يزال معظم معالمها إلى اليوم (العروسي، 2020: 31).

ج- مقومات الموروث الثقافي:

تشتهر المناطق في ريف اليمن بتنوع العادات والتقاليد والأعراف والطقوس القبلية المتوارثة بين الأجيال، وبحسب نتائج المسح الأثري فقد وجد (600) لونٍ ونمطٍ ثقافي

وفني وفلكلوري، و(4.000) نموذج لفن العمارة اليمنية (المسح الأثري، 2000: 58). وتعكس اليمن تنوعاً بيئياً وتاريخياً هائلاً ومتعدد الصور، إذ نجد الآثار والمواقع التاريخية، كما تتنوع البيئة الطبيعية فنجد غطاءً نباتياً متنوعاً كالأشجار والنباتات المختلفة والنادرة، إضافة إلى الحيوانات والطيور، والمناظر الطبيعة الخلابة، والمحميات الطبيعة، والجزر، كل تلك المشاهد السياحية توضح أن اليمن تمتلك الكثير من الموارد الاستثمارية التي تتطلب الكثير من التوجهات السياحية من أجل تحقيق تنمية شاملة في المناطق السياحية.

2 - جهود التنمية السياحية في اليمن:

تمثل السياحة أحد القطاعات المهمة التي تزيد من حجم الاقتصاد من خلال العملات الأجنبية وجذب قطاعات الاستثمار المختلفة، كما أنها تؤدي دوراً مهماً في عملية تنمية المناطق السياحية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنعكس نتائجها على سكان المناطق السياحية؛ لذلك شهد قطاع السياحة في اليمن خلال السنوات الماضية نشاطاً متنامياً، حيث حُددتْ بعض الأطر التشريعية لمؤسسات السياحة، وعُدل قانون السياحة رقم (40) لعام (1990م)، وأُنشأتْ الهيئة العامة للتنمية السياحية، وأُصدرتْ لائحة مواصفات التصنيف السياحي للمنشآت والفنادق والمطاعم والمنتزهات السياحية، كما تم خلال الفترة منذ (2000م- 2005م) إعداد قانون الأراضي المخصصة لأغراض التنمية السياحية، ونُفذتْ العديد من المهرجات لا سيما في عام (2004م) عام الاحتفال بصنعاء عاصمة للثقافة العربية، حيث أقيمت العديد من المهرجات مثل مهرجان البلدة وحوف في المكلا، ومهرجان سيئون، وقرناو (الجوف)، ومهرجان الصهاريج في عدن، كما وجدت استثمارات للقطاع الخاص من خلال الاستثمار المباشر في المشاريع السياحية (وزارة التخطيط الدولي، 2010: 107).

وقد وُضعتْ خلال السنوات (2005-2010) العديد من الخطط السنوية التابعة لوزارة السياحة، ركزت هذه الخطط على المواضيع الإدارية المنظمة للأنشطة السياحية، مما انعكس على العائد الاقتصادي الذي كان ضعيفاً، حيث أشارت وزارة السياحة إلى أن العائدات

الاقتصادية من السياحة لم تصل إلى المستوى المطلوب ولا تمثل سوى (3%) من إجمالي الناتج القومي للبلد.

وأشارت خطة التنمية لوزارة السياحة أن البنية التحتية للمنشآت السياحية متواضعة جداً في بعض المناطق السياحية، ومنعدمة في الكثير من المناطق الريفية، ومن ثمَّ لا يتم تغطية احتياجات السياحة بالصورة المطلوبة، بالذات فيما يخص المواصلات ومساكن الإيواء والاستراحات وغيرها من الخدمات، وصاحب ذلك قلة الكوادر البشرية المتخصصة في القطاع السياحي، وقصور الترويج السياحي داخلياً وخارجياً سواء للأماكن السياحية أو للمنتجات المحلية التقليدية، إضافة إلى غياب قاعدة معلوماتية كاملة عن السياحة، وعدم توفر دليل سياحي، وضعف الاستقرار وتخلخل الوضع الأمني في البلد (وزارة السياحة، 2008: 25).

جدول رقم (1): مؤشرات الطلب السياحي من 2005 م – إلى 2010م

المؤشر	وحدة القياس	2005	2010	مؤشر النمو
أعداد الواصلين للسياحة	ألف	336	540	12
متوسط ليالي السياحة	ليلة سياحية	6	8	-
إجمالي ليالي السياحة	ألف	1836	4320	19
إجمالي العائدات السياحية	مليون دولار	239	648	22
العائد السياحي نسبة إلى الناتج المحلي	%	2.4	6.5	-
إجمالي السياحة الداخلية	ألف	813	1386	11
عدد الفنادق	العدد	578	1018	12
عدد الغرف	ألف	14.5	25.6	12
فرص عمل مباشرة في المؤسسات السياحية	ألف	6.6	11.5	12
فرص عمل غير مباشرة	ألف	13.1	23.1	12
إجمالي	ألف	19.7	34.6	12

(المصدر: وزراه التخطيط والتعاون الدولي، 2010: 110)

تشير المؤشرات السابقة إلى ضعف نمو القطاع السياحي في اليمن بصورة لا تتناسب مع المقومات المتنوعة للسياحة اليمنية، فالبرغم من الزيادة الكمية للسياح في السياحة الداخلية والخارجية خلال (2005-2010) بمعدل نمو (11) و(12) فإنها تعد متدنية مقابل المقومات الطبيعية التي تمتلكها اليمن، يصاحب ذلك التدني قلةُ الخدمات المتوفرة للسياح التي لا تتناسب مع احتياجاتهم. ومع أن إجمالي العائد قد زاد خلال الأعوام (2005-2010) بمعدل نمو (22) فإن تلك الزيادة لم تجد لها طريقاً في عملية تنمية السياحية من حيث الأنشطة والبنية التحتية.

يلاحظ مما سبق أن السياحة في اليمن تعتمد بصورة أساسية على المقومات الطبيعية والتاريخية بصورة كبيرة، مع وجود ضعف في عمليات الاهتمام بالمناطق الطبيعة والتاريخية و المواقع الأثرية، يصاحب ذلك قلة الخدمات الأساسية والخاصة (النظافة، الاستراحات، دورات المياه)، كما يتضح القصور في عملية توفير الأبعاد الأخرى للتنمية السياحية، ففي الجانب الاقتصادي نجد قلةً في توفير فرص عمل، وندرةً في إقامة المهرجانات المتنوعة بالموروث الثقافي والشعبي الخاص بمختلف المناطق الريفية، بالإضافة إلى ذلك ضعف توفير الخطط والبرامج لتنمية السياحة في الريف، كما يتضح القصور أيضاً في البنية الأساسية لخدمات الإيواء والمواصلات والمطاعم وغيرها من متطلبات تنمية السياحة.

المحور الثاني: المظاهر السياحية في ريف اليمن:

1. المظاهر السياحية في ريف اليمن:

تتنوع المظاهر السياحية في ريف اليمن ما بين مظاهر طبيعية مثل المناظر الجبلية والشلالات والحمامات المعدنية والجزر وغيرها، وبين مواقع أثرية وتاريخية مثل المدن القديمة والمعابد والآثار القديمة والقلاع والحصون وغيرها، ومنها على سبيل الذكر:

جدول رقم (2): يوضح بعض المظاهر السياحية في ريف اليمن

مظاهر سياحية	أنواعهـا
الجبـــال	- جبل النبي شعيب في مديرية بني مطر، يصل ارتفاعه إلى (3.666) متراً عن مستوى سطح البحر، ويمثل أعلى قمة جبل في شبه الجزيرة العربية. - جبل بني أحمد في الحيمة الداخلية، يصل ارتفاعه إلى (2.400) متر. - جبل شبام، ويبلغ ارتفاعه (2.920). - جبل عضية، يصل ارتفاعه إلى (3.510) أمتار ويقع في مديرية سنحان. - جبل كفن يبلغ ارتفاعه (3.244) متراً ويقع في بني حشيش. وغيرها من الجبال.
الأوديـــة	وادي ميفعة، ووادي عدس (محافظة شبوة)، وادي لاعة، وادي مور، وغيرها من الأودية
المعابـــد	تُعدُّ المعابد من أهم صور الحضارات اليمنية القديمة، منها: معبد صرواح (محافظة مأرب)، معبد عثتر (محافظة الجوف)، معبد أوعال (مأرب)، وغيرها من المعابد.
القلاع الحصون	وتعد من الآثار المهمة للحضارات السابقة التي بُنِيَ معظمها على سفوح الجبال، ومنها: قلعة سمارة (محافظة إبّ)، وقلعة القاهرة (محافظة تعز)، وقلعة القفلة (صعدة)، ومن الحصون: حصن كحلان (محافظة حجة)، حصن المنار (محافظة إب)، حصن قوران (محافظة ريمة).
القيعـــان	قاع صعدة (صعدة)، قاع البون (محافظة عمران)، قاع جهران (محافظة ذمار).
المناطق الصحراوية	تضم الكثير من المدن الأثرية القديمة مثل صرواح، قرناو، هجر كحلان، كما تضم العديد من القصور والسدود والمعابد.
المحميات الطبيعية	تمتلك اليمن محميات طبيعية تحتوي على مئات من الطيور والنباتات المتنوعة والنادرة في العالم من أهمها: أرخبيل سقطرى، محمية حوف، محمية برع، وعتمة.
الحمامات المعدنية	رصدت آخر إحصائيات وجود (93) حماماً طبيعياً للاستشفاء والاستحمام منها: حمام صوبير، وحمام ثبالة (محافظة حضرموت)، حمام الحويمي (محافظة لحج)، حمام جارف (محافظة صنعاء)، حمام علي أنس (محافظة ذمار).
الجزر	تنتشر الجزر اليمنية على البحر الأحمر والبحر العربي، وأكبرها جزيرة كمران، وأرخبيل حنيش، وجزيرة سقطرى، وتتمتع الجزر بغطاء نباتي مميز، من أشهر تلك الأشجار شجرة دم الأخوين التي لا توجد.
المناظر الطبيعية	تنتشر المناظر الطبيعية في كل أرجاء اليمن ما بين مناظر خضراء (مزارع)، ومناظر جبلية وسهلية كالمدرجات الزراعية، وغيرها من المناظر الطبيعية.

(المصدر: إعداد الباحثة مستعينة بالدليل السياحي، وزارة السياحة)

مدرجات زراعيــة - قريــة الحُطيب

جامع أحمد بن علوان

مسجد أصحاب الكهف - جبل

جبل حبيش

محمية بـرع

مدينه جبلة

شلال وادي بناء

دار الحجر

شكل رقم (2): يوضح مناطق سياحية في ريف اليمن

تبرز المناطق السياحية في ريف اليمن في شكل صور خلابة لا نظير لها، حيث تتنوع ما بين مناطق خضراء، ومزارع متنوعة المحاصيل، وشلالات مياه، وأودية في كل الاتجاهات، وينابيع مياه حارة، ومناطق تاريخية وأثرية، فاليمن كما وصفها الله عز وجل بلدة طيبة بكل ما فيها من مناظر سياحية.

2- سكان الريف في اليمن:

بلغ عدد سكان الريف في اليمن (20.430.000) نسمةً بنسبة (71.15%) حسب إحصائيات عام (2015م) (المركز اليمني للإحصاء،2015). تشتت تلك الجموع السكانية في الكثير من القرى البالغ عددها (36.986) قرية، ويعود هذا التشتت إلى التركيبة الجيولوجية لتضاريس اليمن المتنوعة (جبال، هضاب، سهول)، بالإضافة إلى التنوع المناخي، وقد انعكس ذلك في التنوع الثقافي لمختلف المناطق اليمنية الذي تمثل في العادات الاجتماعية، والأزياء، والموروث الشعبي، والأكلات الشعبية، وأنماط الفن المعماري، وطقوس الاحتفالات في المناسبات الاجتماعية والدينية، بالإضافة إلى تنوع المخزون الأثري والحضاري لمختلف القرى اليمنية التي تمثل مناطق نشأة للكثير من الحضارات اليمنية القديمة (https://ye-men-nic.info).

لقد أكسب التنوع المناخي والجغرافي الريفَ في اليمن مميزات إيجابية وسلبية؛ فالمقومات الطبيعية جعلت الريف في اليمن ثروة سياحية وطنية لامثيل لها، حيث نجد المناظر الطبيعية الخلابة والجبال الشاهقة والمزارع المتنوعة، أما الآثار السلبية فتكمن في وعورة التضاريس وصعوبة الوصول إلى المناطق السياحية، حيث تعاني الكثير من المناطق الريفية وسكانها من ضعف الإمكانيات الأساسية للحياة (المياه الصحية، التعليم، الصحة)، ويصاحب ذلك ظهور مشكلة الفقر ومشكلة البطالة؛ إذ أوضحت مؤشرات الأهداف الإنمائية لليمن أن نسبة الفقر في اليمن تبرز في الريف بصورة مرتفعة بلغت (42.49%) مقارنة بالحضر (32.29%) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011: 12).

وأشار تقرير المسح الوطني إلى أن نسبة الأسر اليمنية التي تحصل على خدمات الكهرباء في الريف تبلغ (67%) مقارنة بالحضر البالغ نسبته (97%)، أما بالنسبة لخدمات المياه والصرف الصحي فقد بلغت نسبة الأسر الريفية التي تحصل على المياه داخل السكن (23%) مقارنة بالحضر البالغ نسبته (48%). كما أن أكثر من (75%) من الأسر الريفية لا تحصل على الرعاية الصحية الأولية بسبب انخفاض الدخل، فنسبة حصول الأسر الريفية على الرعاية الصحية (20%) مقابل (80%) للحضر، وهذا يعود إلى بُعد المراكز الصحية عن التجمعات السكانية في القرى بسبب وعورة الطريق وقلة دخل بعض الأسر الريفية (وزراه التخطيط والتعاون الدولي، 2014).

وأشارت استراتيجية وزارة السياحة للعام (2008) إلى أن ضعف شبكة الاتصالات والمواصلات في المناطق الريفية يتطلب تحسين شبكة الخدمات للمواصلات والاتصالات في المناطق السياحية (وزارة السياحة: 8).

ترى الباحثة أن قطاع السياحة في اليمن عامةً، والريف خاصةً، يتصف بالآتي:

- تتميز المقومات الطبيعية للسياحة في الريف اليمني بالتنوع وتمثل مقومات جذب عالية للسياحة، وهذا ساهم في تنوع الأنماط السياحة في المناطق الريفية كالسياحة البيئية، والعلاجية، والطبيعية، والترفيهية، والتاريخية.
- يعاني القطاع السياحي في ريف اليمن من قصور واضح في العديد من المجالات الخدمية، إذ لا تتوفر البنية التحتية للسياحة، ولا يوجد فنادق سياحية أو أماكن

إيواء مناسبة في الأرياف، بالإضافة إلى شحة وجود المطاعم والاستراحات التي تتناسب مع احتياجات السياح، ووعورة الطرق، وقلة توفر خدمات الكهرباء والمياه الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

المحور الثالث: مفهـــوم السياحة وأهميتهـــا:

يتناول هذا المحور مفهوم السياحة وأهميتها والأنماط السياحية وفق الآتي:

1 - مفهوم السياحـــة وأهميتهـــا:

السياحة نشاط اقتصادي ظهر في شكل مصطلح فكري بداية الثمانيات من القرن التاسع عشر، حيث عُدت ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة المتاحة في مناطق طبيعتها المختلفة (العمرواي، 2014: 97). وقد برزت السياحة في الريف بوصفها أحد التوجهات السياحية الحديثة في بداية القرن الواحد والعشرين، وحازت على اهتمام الكثير من الدول السياحية كالمجر وهولندا وبريطانيا، حيث يمثل الريف جزءاً كبيراً من مساحتها الجغرافية، لذا تختلف النظرة إلى السياحة في الريف حسب نوعية ما تقدمه تلك الدول من خدمات سياحية للزائرين. ومهما تعددت مسميات السياحة فإنها تعد من أهم القطاعات الاقتصادية في كل دول العالم، فالسياحة كالذهب الأسود في وصف من وصفها بأنها «بترول من لا بترول له". وتبرز أهمية السياحة في الآتي:

- توفير فرص عمل لسكان المناطق السياحية (مرشدون، موظفون، تجارة في المناطق السياحية...).
- تجذب السياحة الاستثمارات الجديدة إلى البلدان السياحية فتساعد في توفير العملة الصعبة (استثمارات بناء الفنادق السياحية، شركات سياحية...).
- تساعد السياحة في تحسين الصحة بصورة عامة من خلال التحفيف من ضغوطات الحياة اليومية بالنسبة للسياح.
- تزيد السياحة من حركة التواصل بين البشر مما يساعد في نشر الثقافات بين الدول.
- تساهم السياحة في الازدهار الاقتصادي في البلدان السياحية.

- تزيد السياحة من معارف الإنسان وتوسع مداركه (كاظم؛ سلمان، 2016: 354).

وتختلف السياحة وأنشطتها في الريف من منطقة لأخرى، فبعضها يعتمد على المواقع الأثرية، وبعضها على المناطق البيئية وما تمتلكه من مناظر طبيعية ومزارع وحياة ريفية، وبعضها يعتمد على الأنشطة الترفيهية في المنطقة الريفية، ومهما بلغت نسبة الاختلافات فإن السياحة في الريف تظلُّ مورداً اقتصادياً، وهذا ما أوضحته تقارير منظمة السياحة العالمية في أن العائد من السياحة في الريف يشكل المورد الأكثر نمواً في الاقتصاد السياحي العالمي كما يلي:

- 20،7% من الحجم العام للسفريات السياحية.
- 30،20% تأثير نمو السياحة الخضراء في السنة.
- 15،10% نسبة الدخل الناتج من السياحة الدولية بناء على تقديرات الاتحاد الأوروبي للسياحة في الأرياف.
- 2 مليون سرير أوروبي من السياحة الريفية (خضرة، 2014: 78).

وقد أصبحت السياحة في الريف نشاطاً اقتصادياً لأن القطاع الزراعي لم يُعد قادراً على استيعاب الزيادة السكانية في المناطق الريفية، بالإضافة إلى أن الأنشطة الريفية غير الزراعية تعد وسيلة للحد من الفقر في الكثير من المناطق الريفية بسبب قدرة قطاع السياحة على تأمين دخلٍ جيد للأسر الزراعية وغير الزراعية من خلال توفير فرص عمل متنوعة لجميع الفئات من العمال المهرة (Essam & Syyd، 2018: 78)

تؤدي السياحة بصورة عامة دوراً هاماً في المجال الاقتصادي الهادف إلى تنمية اقتصاد الدول، وتنمية قدرات المجتمعات، والقضاء على الكثير من الظواهر الاجتماعية كالبطالة، والتخفيف من حدة الفقر؛ فالسياحة تُعد مصدراً لتعزيز الدخل القومي للدول السياحية من خلال توفير العملات الأجنبية، بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق النقدي للسياح يؤدى إلى زيادة القوة الشرائية لدى السكان المحليين، كما أن السياحة تؤثر على ميزان المدفوعات من خلال الاعتماد على قيمة الإنفاق السياحي، وقد أوجدت السياحة نوعاً من التوازن الاقتصادي حيث تعتمد على المناطق البعيدة عن المجال الصناعي فتركز على: المناظر الطبيعية، التاريخية، العلاج الطبيعي، الجبلية؛ وهذا يؤدى إلى التقليل من التفاوت بين المستويات الاقتصادية داخل المجتمع الواحد (البصراوي، 2000: 209).

2 - الأنمـاط السياحـة :

تتنوع الأنماط السياحية بصورة عامة حسب الهدف (الغرض)، أو حسب النوع (النطاق الجغرافي، العينة، مدة الإقامة)، وبرغم تعددها فإنها تكون في الأساس سياحة داخلية أو خارجية، بعد ذلك يُحدد الهدف أو الغرض من السياحة، وتعرف الأنماط السياحية كالآتي:

- **السياحة الداخلية :** يقصد بها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه، ويحتاج هذا النوع إلى خدمات متنوعة لتشجيع مواطني البلد على السياحة، ويبرز دور هذا النوع من السياحة في توزيع الدخل بين مواطني المناطق السياحية والتخفيف من ظاهرة الفقر والبطالة وذلك لتوفيرفرص عمل لسكان تلك المناطق، كما يتم تحسين البنية التحتية لمقومات الحياة الأساسية في تلك المناطق من مردود السياحة الداخلية.
- **السياحة الخارجية :** هي الانتقال من بلد الإقامة الأصلي إلى بلد آخر، وتسعى كثيرمن الدول السياحية إلى الاهتمام بها بسبب مردودها العالي من العملات الأجنبية؛ لذلك يتم الاهتمام بتوفيرخدمات سياحية متنوعة وذات جودة عالية (عبد العزيز، 2008: 70).

وفي المناطق الريفية يأتي السائح الداخلي أو الخارجي، وتختلف أغراض كل سائح، إلا أنها لا تتعد أن تكون إحدى الأنماط الآتية:

- **السياحة البيئية :** يُعد هذا النوع من السياحة من أكثر الأنماط السياحية رغبة عند السياح، ويعرف بأنه: الانتقال إلى المحميات البيئية، والمناطق الطبيعية الخضراء والنظيفة البعيدة عن مناطق التلوث بهدف الحصول على الراحة النفسية من خلال التنزه، والاستمتاع بمشاهدة المناظر الطبيعية والأنواع المختلفة من النباتات والحيوانات.
- **السياحة الترفيهية :** هي أقدم الأنماط السياحية وأكثرها انتشاراً بغرض الترويح والترفيه عن النفس لمشاهدة المناظر الطبيعية المتنوعة.
- **السياحة الجبلية :** هي الانتقال إلى المناطق الجبلية، وتُعد من أفضل الأماكن الهادئة للاسترخاء، وتزخر معظم المناطق الجبيلة بتراث تاريخي ومناظر طبيعية بديعة وخلابة.

- **السياحة العلاجية:** هي السفر من منطقة إلى أخرى بهدف العلاج أو الاستشفاء، وتمثل الينابيع الحارة أهم المناطق السياحية للعلاج.
- **السياحة العلمية:** يقصد بها السفر أو الانتقال من مكان إلى آخر- سواء داخل الدولة أو خارجها- بهدف طلب العلم واكتساب المعارف وإعداد البحوث والدراسات العلمية وزيارة المكتبات والاطلاع على المخطوطات ذات العلاقة بالبحوث العلمية.
- **السياحة التاريخية والتراثية:** هي الانتقال من مكان إلى آخر بهدف زيارة المتاحف والمناطق الأثرية التاريخية (العروسي،2020: 124).

المحور الرابع: دور السياحة في تنمية الريف:

يتناول هذا المحور السياحة وتنمية الريف ودور السياحة في المجتمعات الريفية كما هو مبين فيما سيأتي:

أولاً: السياحة وتنمية الريف:

ركزت الكثير من برامج التنمية الريفية على النشاط الزراعي بوصفه المدخل الأساسي والوحيد في المناطق الريفية، إلا أن التنمية في المجال الزراعي لم تؤدِ ثمارها في التخفيف من مشاكل الفقر والتخلف والبطالة مما دفع بكثير من الباحثين إلى استحداث مجالات جديدة للتنمية الريفية، وبأنشطة متنوعة تتلاءم مع البيئة الريفية تهدف إلى التخفيف من الصعوبات التي تواجهها المجتمعات الريفية، وتعمل على: زيادة دخل الفقراء، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، تحسين البنية الأساسية للخدمات الاجتماعية، تحسين الأحوال الاقتصادية في الريف مع إزالة صور الفقر والظلم، المحافظة على التوازن البيئي (سبرا، 2014: 42).

وفي ضوء تلك الأهداف برزت السياحة في الريف لتكون طريق عمل للتنمية الشاملة، حيث أوضحت المنظمة العالمية للسياحة أن التنمية السياحية في الريف ستؤدي دوراً مهاماً وبارزاً في تنمية المناطق الريفية لأنها ستساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير أعمال متعددة ومناسبة للجميع، والقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الأمن الغذائي لجميع السكان (منظمة السياحة العالمية، 2015).

وتعد التنمية السياحية في المناطق الريفية وسيلةً لتنمية حياة الأفراد والجماعات وتحسين مستويات حياتهم الاقتصادية والتعليمية والثقافية من خلال توفير الأعمال وتشجيع التنوع الوظيفي وتوفير الخدمات المتنوعة وتنشيط الفنون والحرف اليدوية (سبرا، 2014: 44).

وأشارت منظمة السياحة العالمية أن التنمية السياحة عملية مستمرة تتطلب مشاركة فعالة من جميع الفاعلين وذلك للاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، مع المحافظة على التراث الطبيعي، والتنوع البيولوجي، واحترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المستضيفة، وتوفير منافع اقتصادية واجتماعية لجميع العاملين في السياحة، وتوفير فرص عمل للتخفيف من حدة الفقر (Maseud، 2018 : 8)، ووفقاً لكثير من الدراسات في هذا المجال يمكن تحديد أهمية التنمية السياحية لسكان الريف على النحو الآتي:

- توفير فرص عمل جديدة للقوى البشرية في المناطق السياحية.
- زيادة الدخل الاقتصادي في المناطق السياحية.
- زيادة جودة الحياة في المنطقة الريفية، وتحسين الخدمات العامة، وتنشيط الفولكلور والتقاليد المحلية.
- تشجيع الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية المنطقة على اكتساب مهارات جديدة.
- المحافظة على فن عمارة المنازل الريفية في المناطق الريفية.
- الحفاظ على مقومات الحياة الأساسية، والبيع بالتجزئة، والتعليم، والنقل وغيرها من الخدمات التي يحتاجها السكان.
- زيادة المعرفة البيئية العامة لدى الزوار والسكان المحليين في المناطق الريفية.
- زيادة استخدام الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية.
- حماية المناظر الطبيعية والحفاظ على الحياة البرية (Essam &،2008 : 35 Syyd)

وتتعدد أشكال التنمية السياحية في المناطق الريفية، ما بين قرى ومنتجعات سياحية ومزارع ومنتزهات، وتتنوع فيها الخدمات ما بين خدمات أساسية وخدمات ترفيهية تساهم جميعها في تحقيق التنمية لدى الكثير من سكان المناطق الريفية، وقد تم إيجازها في الآتي:

- **القرى السياحية:** هي شكل من إشكال السياحة التي تهدف إلى توفير حياة تتميز بالبساطة، والبعد عن ضغوط المدن، وتعتمد على توفر المواقع الطبيعية، والمواقع الأثرية والتاريخية، والأماكن العلاجية، مع توفير بعض الأنشطة الترفيهية والرياضية.
- **المنتجعات السياحية:** يتطلب هذا النوع من السياحة دمج برامج استعمال الأراضي المخصصة للمنتجعات مع برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويحتاج هذا النوع من المنتجعات إلى توفره في مناطق سياحية تتميز بأنشطة جاذبة مثل الأنشطة العلاجية والأنشطة التاريخية للمواقع الأثرية والتاريخية.
- **المزارع الريفية:** تتركز المزارع الريفية في المناطق التي تشتهر بالزراعة حيث يتم إنشاء مزارع متخصصة بطابع زراعي يتم فيها توفير مراكز إيواء، وخدمات أساسية للسيَّاح كإقامة برامج ثقافية متنوعة، وأسواق للمنتجات التقليدية (أحلام؛ صورية، 2010: 239).
- **منتجعات العزل:** يتم إنشاءُ هذه المنتجعات في المناطق غير المأهولة بالسكان كالجزر والجبال، مع توفير الخدمات اللازمة لحياة السائح (أحلام؛ صورية، 2010: 239).

تتميز التنمية السياحة بشموليتها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المناطق السياحية، وهي بذلك تعكس تنمية شاملة لكل القطاعات؛ لذا تسعى الدول السياحية إلى تحقيق أعلى مستوى من التطور والتنمية السياحية في المناطق الريفية.

ثانياً: دور السياحة في تنمية الريف:

تؤدي التنمية السياحية في الريف العديدَ من الأدوار المتنوعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهي أدوار ينعكس أثرها على المناطق الريفية، وبالإمكان إيجازها في الآتي:

1 - **المجال الاقتصادي:** تؤدي السياحة في الريف دوراً هو الأبرز في المجال الاقتصادي بالنسبة للأفراد في المناطق الريفية على النحو الآتي:

- امتصاص البطالة من خلال توفيرفرص عمل متنوعة لسكان الريف للعمل في المجال السياحي وذلك في أماكن الإقامة الريفيّة، وبيوت الضيافة، ومواقع التخييم التي تقدم للسائح.
- المساهمة في التنمية المحلية والعمرانية للمناطق الريفية عن طريق الاهتمام بتنمية مناطق جديدة للجذب السياحي في أماكن مختلفة.
- توفير المطاعم الصغيرة، وتوفيرفرص عمل للمرشدين السياحيين من الشباب وللحرفيّين في المجال السياحي.
- فتح مجال لتسويق المنتجات الغذائية في الريف بطريقة أوسع، وتسويق منتجات المنطقة من الأغذية المحليّة والزراعية.
- منح أهل الريف فرصاً متنوعة لزيادة دخلهم وتنويع مصادره، إذ بالإمكان ممارسة العمل الزراعي وتسويقه داخل المنطقة بدلاً من السفر.
- تحسين الاقتصاد الكلّي ودعم المشاريع الصغيرة المحليّة والمتنوعة.
- تنويع المنتج السياحي وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو القرى الريفية.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع السياحة الريفية وتحفيزه، وإتاحة الفرص للاستثمار في هذا المجال (أحلام؛ صورية، 2010: 235).

2 - **المجال الاجتماعي:** تساهم السياحة في الريف في تحسين أوضاع السكان الاجتماعية وذلك من خلال:

- فتح المجال للتكامل الاجتماعي من خلال إتاحة الفرصة للشباب والنساء للمشاركة في توفيربعض متطلبات السياحة مثل: توفير الطعام، تنفيذ أشغال حرفيّة، بيع منتجات النساء المحليّة، استضافة السياح في بعض منازل الريف، توفيرفرص لعمل الشباب المتعلم كالإرشاد السياحي محلياً للمنطقة الريفية.
- نشر ثقافة الاحترام والتسامح والتفاهم بين أبناء المجتمع من خلال تعزيز ثقافة أهل الريف المتنوعة والمحافظة على تراثهم واحترام تقاليدهم المحلية.
- المحافظة على تراث المناطق الريفية المتنوعة بمناظرها الطبيعية الخلابة.
- تشجيع فرص الاستثمار المحلي والخارجي لدعم السياحة الريفية.

- العمل الجماعي مع سكان الريف للمحافظة على تراثهم وبيئتهم وحضورهم الذي يميزهم عن غيرهم (استراتيجية السياحة، 2014: 20).
- دعم عملية توفير مقومات السياحة التي تتمثل في البنية الأساسية من الطرق والماء والكهرباء والصرف الصحي في مناطق الجذب السياحي في الأرياف وهذا بدوره سينعكس على تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف.

3 - **المجال الثقافي:** تقوم السياحة في الريف بدور ثقافي في المناطق الريفية ويتضح ذلك الدور من خلال الآتي:

- رفع مستوى الوعي الثقافي لدى سكان المناطق الريفية بأهمية السياحة ومعالمها.
- المساهمة في تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، الذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح «الحوار بين الحضارات».
- توفر التمويل اللازم للحفاظ على تراث المباني والمواقع الأثرية والتاريخية من مصادر السياحة الخاصة بكل قرية (أحلام؛ صورية، 2010: 235).

مما سبق يتضح أن التنمية السياحية في المناطق الريفية تؤدى العديد من الأدوار الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وينعكس ذلك بصورة واضحة على المناطق السياحية وسكانها؛ لذا يجب الاهتمام بتوفير متطلبات التنمية السياحية.

المحور الخامس: متطلبات السياحة في الريف

تعكس المناطق الريفية تنوعاً هائلاً في الأنماط السياحية حيث تمتلك الكثير من مقومات الجذب السياحي والمتمثلة في المقومات الطبيعة التي تعد من أكثر المقومات جذباً للسياح -سواء على مستوى سكان البلد أو خارجه-؛ لذا فإن عملية التنمية السياحية في الريف تعتمد على ثلاثة أسس هي:

- **مقومات الجذب:** التي تتمثل في أماكن جذب السياح كالمناظر الطبيعة، والمواقع الأثرية والتاريخية، والفلكلور الشعبي، والصناعات اليدوية والتقليدية وغيرها من العناصر السياحية.

- **أماكن الإقامة :** وهي الخاصة بمناطق إيواء السائح كالفنادق، والمزارع، والمنازل القديمة وغيرها.
- **الأنشطة :** وهي الأنشطة التي سيمارسها السائح أثناء فترة إقامته وتعتمد هذه على نوعية المنطقة السياحية (Essam & Syyd، 2018 : 79).

تمثل هذه الأسس عناصر أساسية لنشأة السياحة في أي مكان في العالم، إلا أن ممارسة الأنشطة السياحية يحتاج إلى العديدَ من المتطلبات التي توضح مدى التقدم الحضاري المتوفر في الدول السياحية؛ فطرق نجاح السياحة تعكس مستوى الأمن والاستقرار، والتقدم العلمي والتقني، والتطور الفكري والأخلاقي الذي تنعم به تلك البلدان وسكانها، لذلك ترتبط بالعديد من المتطلبات الأساسية وهي كما يلي:

1 - **التخطيط الاستراتيجي:** يمثل التخطيط السياحي توجه الجهات المختصة المركزي في إعداد توجه استراتيجي متمثل في خطط متنوعة المدى ما بين متوسطة وبعيدة تشمل برامجَ وخططاً شاملة لجميع المناطق السياحية ويكون في شكل تخطيط جزئي لعملية التنمية الشاملة التي تسعى له الدول السياحية.

وتبرز أهمية التخطيط الاستراتيجي في الآتي:

- ضبط الجهات المختصة بالسياحة على الموارد السياحية المتنوعة والعمل على توظيفها بصورة سليمة.
- وضح حلول ومعالجات للمشاكل المختلفة التي تواجه المناطق السياحية.
- العمل على الترويج للمناطق السياحية التي لم تأخذ القدر المناسب من الدور السياحي.
- تطوير وتنمية الكفاءات والأيدي البشرية التي يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية السياحية.
- العمل على الربط بين السياحة وجميع القطاعات التي تشارك في عملية التنمية كالقطاع الصناعي والتجاري والمواصلات وتطويرها بشكل متكامل لخدمة السياحة والأنشطة المتعلقة بها. (Al-numaime،2018 : 352)

وتعددت توجهات التخطيط الاستراتيجي في قطاع السياحة وهذا يعود إلى دور السياحة في تنمية المجتمعات، وتتمثل تلك التوجهات في المجالات الآتية:

التوجه الاقتصادي: يهدف التخطيط إلى تعظيم المنافع الاقتصادية من أجل زيادة الدخل القومي، وتوفير فرص عمل، والتخفيف من البطالة.

التوجه المادي أو الفراغي: يركز التخطيط على الطاقات المحددة للبيئة، والأنماط الفراغية للسيَّاح، وتعيين المناطق البيئية السياحية من أجل الحد من آثار السياحة السلبية على البيئة.

التوجه الاجتماعي: يهدف إلى تعظيم المنافع الاجتماعية من خلال إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية (الرميدي؛ الزق، 2018: 44).

2 - **التسويق:** هو نشاط متكامل يضم جميع الجهود المبذولة لجذب انتباه السياح المحليين أو الدوليين لزيارة المناطق السياحة (ريان، 2018: 22).

ولا يقتصر التسويق على تقديم الخدمات والبرامج السياحية وعرضها في الداخل والخارج وحسب، بل يهتم بدراسة الأسواق السياحية المصدرة وتحديد احتياجاتها، كما يهتم التسويق بمتابعة الأفواج السياحية، ومعرفة درجة رضاهم وانطباعاتهم السياحية والمشاكل التي واجهتهم.

وقد حددت المنظمة العالمية للسياحة وظائف التسويق السياحي في الآتي:

- **الاتصال:** يهدف التسويق إلى رفع مستوى إقبال السياح على المنتج السياحي وذلك للرفع من القيمة المادية للنشاط السياحي.
- **التنمية:** تهدف إلى تنمية المنتجات المستحدثة التي تسمح بتطوير الخدمات السياحية وجعلها أكثر جاذبية.
- **المراقبة:** تهدف إلى تحليل الأوضاع حول المواضيع السياحية من خلال استعمال طرق وتقنيات متنوعة والبحث عن النتائج المطلوبة (خضير، 2018: 109).

3 -**الأمن السياحي:** يقصد به الأنشطة الإدارية والأمنية التي تستهدف تأمين مسار الأنشطة السياحية بمختلف صورها في مناخ يسوده الاطمئنان والسكينة بالصورة

التي تُمكن الأجهزة العاملة في هذا الميدان من أداء مهامها دون أي عوائق، وبما ينعكس إيجابياً على جذب السياح، وارتفاع عدد ليال السياحية مما يرفع من العائد الاقتصادي للدول السياحية. وتتعدد مجالات الأمن السياحي كالآتي:

- مجال المعمار السياحي: ويتم فيه توفير الأمن في المؤسسات والمنشآت الفندقية وشبه الفندقية والمرافق الرياضية والترفيهية.
- الأمن السياحي على مستوى الخدمات والوقاية: ويهتم بتقديم الخدمات في حال وجود الأوبئة أو الأمراض المعدية أو الإصابات أو الأخطار المحتمل وقوعها.
- الأمن السياحي على المستوى الاجتماعي: ويرتبط بمقومات الأمن الاجتماعي داخل المجتمع مثل التماسك بين أفراد المجتمع، والأمن المعيشي والحياة الاقتصادية المستقرة، وتوفير الأجهزة الرقابية داخل الدولة.
- الأمن السياحي والأعراف والتقاليد: يجب الحرص من جهة السياح على المحافظة على عادات البلد السياحي وتقاليده من أجل المحافظة على أصالة المجتمع.
- الأمن السياحي على مستوى الممارسات غير القانونية: وهي الحماية القانونية التي تقدمها الدولة للسيَّاح وحمايتهم من الاعتداءات والممارسات غير القانونية.
- الأمن السياحي على مستوى الإرشاد السياحي: تلتزم الدول السياحية بتوفير منشورات سياحية أو دليل سياحي يوضح فيه التعليمات والمعلومات الكاملة عن المواقع السياحية بغرض تنظيم مسألة الكثافة السياحية وضبطها، وتثقيف السائح عن المنطقة السياحة المقصودة (لطيفة، 2020: 52).

4- خدمات الإيواء (الفنادق): تؤدى الفنادق دوراً رئيساً في عملية التنمية السياحية، فالسائح يهتم بتحديد المكان المناسب للإقامة، وبالذات في السياحة العلاجية. تمثلت البدايات لهذه الخدمة في ظهور الخانات على طول الطرق الرئيسة المؤدية إلى المناطق السياحية، ثم تطورت إلى الفنادق التي أخذت شكلها الحالي. وقد صُنفت الفنادق وفقاً لمجموعة من المعايير المحددة لنوعية الخدمة وعدد الغرف والمساحة وغيرها من

المعايير، ومن تلك الأماكن الإيوائية : الفنادق، الشقق المفروشة، المخيمات، المنتجعات (عبد العزيز، 2008: 44).

إن تنوع خدمة الفنادق يساهم في زيادة الدخل من العملة الأجنبية، كما أنه يتيح فرص عمل متنوعة للكثير من الشباب، هذا وقد قامت بعض الفنادق في بعض الدول السياحية بتنظيم الرحلات السياحية داخل الدولة، أو خارجها بالتنسيق مع شركات الخطوط العالمية في الدول الأخرى، وهذا بدوره يرفع من دور الفنادق في إدراره البرامج السياحية (عبد العزيز، 2008: 44).

5- **خدمات الإطعام:** تمثل خدمات الإطعام دوراً هاماً بالنسبة للسيَّاح على الرغم من صعوبة قياس العائد من هذه الخدمة بسبب ارتباطها بأكثر من جهة، فقد ترتفع عوائد المطاعم بسبب زيادة إقبال السكان المحليين، ومع ذلك فإن خدمة الإطعام ترتبط بالخصائص الثقافية، والعادات والتقاليد عند الشعوب؛ فقد نجد من السياح من يفضل الأكل بنوعية بلده الأم، وبعضهم يفضل تذوق الأطعمة المحلية الخاصة بالمقصد السياحي، وفي معظم الأحيان ترتبط خدمة الإطعام بالفنادق (سبرا، 2014: 13).

6- **خدمات النقل:** تمثل وسائل النقل باختلاف أنواعها أحد عوامل التنمية السياحية إذ تمثل صلة الوصل بين البلد المصدرة للسياحة وبين المقصد السياحي، ويحدد السائح نوعية وسيلة النقل التي تتناسب معه من حيث التكلفة والراحة والأمان، وكلما كانت وسلة النقل آمنة ومريحة أكثر بالنسبة للسائح تنتعش السياحة (سبرا، 2014: 14). وتتنوع وسائل النقل كالآتي:

- **برية :** سيارات، سكك حديدية، باصات سياحية، دراجات نارية...إلخ.
- **جوية :** طائرات نفاثة، طائرات عادية، طائرات عمودية (هليكوبتر).
- **بحرية :** مراكب، زوارق البحرية، يخوت. (عبد العزيز، 2008: 44)

وترى الباحثة أن المتطلبات البشرية تؤدى دوراً أساسياً وتكاملياً مع المقومات الطبيعة لجذب السياح؛ فالعلاقة تكاملية، ولا سياحة بدون مقومات طبيعية وتاريخية، ولا سياحة بدون بنية خاصة بالأنشطة السياحية.

المحور السادس: ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف

يتناول هذا المحور الركائز الأساسية لتفعيل السياحة لتنمية الريف من خلال:

- ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف.
- تجربة المغرب السياحية في تنمية الريف ومقارنتها بمحافظة المحويت (نموذجاً).

1 - ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف:

إن نجاح دور القطاعات المختلفة في المجال الاقتصادي يعتمد على مدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني، وتوفير احتياجات ومتطلبات أفرادها، وتوفير الحياة الرغيدة، ورفع مستوى الحياة للجميع. وتعتمد السياحة بدروها في تنمية المجتمعات السياحية على ركائز مترابطة ومتنوعة كما حددتها منظمة السياحة العالمية في الأبعاد الآتية:

- **البعد المؤسسي:** بحيث يتم وضع السياحة ضمن برامج الدولة وأنشطتها، والعمل على التخطيط السياحي ضمن الجهات المتخصصة.
- **البعد الاجتماعي:** لابد أن تساهم التنمية السياحية في تحقيق العديد من القيم لأجل حياة هادئة، ومنها: العدالة، الديمقراطية، الإنصاف، مساعدة الفقراء، الاهتمام بالمرأة والطفل، تحسين حياة الناس من خلال إشراكهم في تقديم أعمالهم التقليدية، إقامة المهرجانات مع الارتقاء بمستوى التسهيلات ليحصل السائح على الخدمات (زين الدين، 2017).
- **البعد الاقتصادي:** يجب العمل على تعزيز الاقتصاد وتنويعه، وإتاحة فرص للاستثمار وذلك لتوفير فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل القومي، والعمل على تحسين البنية التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة، مع تلبية احتياجات السائح والارتقاء بالمستويات المعيشية، وضرورة الاستخدام الفعال للمناطق السياحية بطريقة تنعكس على الوضع الاقتصادي بصورة عامة وسكان المناطق السياحية بصورة خاصة.

- **البعد البيئي:** يجب احترام النظم الطبيعية وسلامتها والمحافظة عليها من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، ورفع الوعي البيئي، والاهتمام بالقضايا البيئية لدى كل الأطراف (السائح، العاملين في مجال السياحة).
- **البعد العمراني:** لا بد من المحافظة على التراث الحضاري في عملية استحداث أماكن للإيواء، والمحافظة على النمط العمراني في المناطق الريفية (Essam & Syyd، 2018: 90).

فيما أوضح الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة نهجاً واضحاً لتنمية السياحة في إطار الأبعاد التالية:

- **البعد البيئي:** وذلك من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي داخل المناطق السياحية.
- **البعد الاقتصادي:** الحرص على تحسين مصادر الدخل لدى سكان المناطق السياحية وتنميتها.
- **البعد الاجتماعي:** التخطيط للتنمية السياحة بصورة يستفيد منها سكان المناطق السياحية بصورة واضحة من خلال التواصل مع السياح.
- **البعد الثقافي:** لابد أن تتماشي التنمية السياحية مع ثقافة المجتمعات، وأن تحرص على المحافظة على هوية المجتمعات (لطيفة، 2020: 42).

وترى الباحثة - من خلال التوجهات الدولية لتنمية السياحة - أن ركائز السياحة لتنمية الريف تتركز في: البعد الاقتصادي، البعد المؤسسي، البعد الاجتماعي والثقافي، البعد البيئي، البعد العمراني. وترى أيضاً أن تلك الأبعاد تشكل ركائزَ لعملية التنمية السياحة التي تنعكس آثارها على سكان المناطق السياحية لأنها تتضمن الأبعاد الأساسية للحياة السكانية التي يتم من خلالها توفير العديد من فرص العمل الداعمة لتنمية حياة الأفراد في مختلف المجالات.

2- دراسة مقارنة (المملكة المغربية ومحافظة المحويت):

تُعد اليمن إحدى دول قارة آسيا بينما المغرب إحدى دول أفريقيا، وبرغم التباعد الجغرافي الواضح فإن منظمة الأمم المتحدة والتربية (اليونيسكو) قد أوضحت أن البلدين يمثلان أكثر الدول المحتوية على الكثير من المقومات السياحية في الريف، وذلك من خلال الموقع الجغرافي للبلدين فهما يطلان على مسطحات مائية واسعة. كما أن اليمن والمغرب من أقدم الدول التي نشأت فيها الحضارات القديمة وعلى مختلف العصور؛ لذا كان اختيار البحث للمغرب بسبب تشابه مقومات السياحة في المغرب مع مقومات السياحة في اليمن التي تتعدد فيها المحافظات السياحية؛ ولذا تم اختيار (محافظة المحويت) نموذجاً للمقارنة مع المغرب حالياً، والتنمية السياحية مستقبلاً.

أولاً: تجربة المملكة المغربية في السياحة وتنمية الريف

يعد المغرب إحدى الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتميز بتنوع مناخها وتضاريسها، بالإضافة إلى أن المغرب بلد ذو حضارة عريقة منذ القدم، كل تلك العوامل جعلت البلد من أجمل البلدان السياحية، وبالإمكان توضيح ذلك كما يلي:

1- المقومات للجذب السياحي:

أ- الموقع: يتمتع المغرب بموقع جغرافي مهم فهو يقع شمال غرب القارة الأفريقية، ومساحة تقدر بـ(710.850) كم^2، ويتميز بواجهة مزدوجة متوسطية وأطلسية من خلال إطلالته على مسطحين مائيين هما المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، مع امتداد شريطه الساحلي طولاً (3.500) كم، وحدود برية مع الجزائر وموريتانيا.

ب- التضاريس: تتنوع تضاريس المغرب بحكم موقعه الجغرافي كالآتي:

- **الجبال:** تتميز المغرب بوجود سلاسل جبال أطلس، وجبال الريف (الأطلس الساحلي)، وبوجود بحيرات وشلالات، كما تعد جبال المغرب خزانات للمياه. ويمثل جبل بوتقال بارتفاعه (4،165) متراً أعلى قمة في الوطن العربي.

- **الصحراء:** يوجد في المغرب صحراء ممتدة على مساحة (61.5%) من مساحة المغرب، وتتميز بواحاتها المتناثرة والحمامات المعدنية والينابيع والعيون المعدنية التي تشكل أحد مقومات السياحة الاستشفائية التي يفضلها الكثير من السياح.
- **السهول:** هناك الكثير من السهول في المغرب مثل سهول وادي دارع وسهل وادي سوس، كما يوجد شبكة من الأنهار التي تتكون من روافد المياه الجبلية، كما تتميز بتوفر نظام بيئي متنوع مثل الكثبان الرملية والمنحدرات الصخرية والسبخات المالحة والغابات الكثيفة (شينهاز، 2020، 76، 77).

ج- **المناخ:** يتنوع المناخ في المغرب بتنوع التضاريس والموقع، فهناك مناخ متوسطي في الشمال، وصحراوي في الجنوب، ومحيطي في الغرب، وبذلك تكون المناطق الساحلية معتدلة فيما المناطق الجبلية ذات مناخ بارد ورطب خلال الشتاء.

د- **مقومات تاريخية:** يعد المغرب أرض حضارات قديمة مثل الحضارة الفينيقية والرومانية والإسلامية، أوجد هذا التنوع التاريخي حضارة عريقة ومتنوعة، ومن أهم آثارها «مقالع طوما» التي تقع غرب الدار البيضاء، و«دار السلطان ولاذي» التي يعود تاريخها إلى العصر الحجري، و«موقع ثمود» في مدينه تطوان، ومن أشهر المدن السياحية مدينه فاس ومراكش والصويرة.

هـ- **النشاط الاقتصادي:** يعد المغرب بلداً غنياً بالزراعة والموارد الطبيعة والسياحية وهما الأبرز في الاقتصاد المغربي(شينهاز، 2020، 76، 77).

و- **الصناعات:** من أهم الصناعات في المغرب الصناعات اليدوية والحرف القديمة مثل صناعة السجاد والنسيج.

خ- **المورث الشعبي:** انعكس التنوع الطبيعي على العادات والتقاليد والتراث الشعبي الذي يعبر عن أصالة البلد، حيث تقام العديد من المهرجانات المتنوعة مثل «مهرجان مراكش للفنون الشعبية»، و«مهرجان فاس للموسيقي العالمية»، و«مهرجان كنابرة بالصديرة» (شينهاز، 2020، 76، 77).

المصدر: https://www.mexatk.com

المصدر: https://www.hiamag.com

شكل رقم (3): مناطق سياحية في المملكة المغربية

المصدر: https://www.hiamag.com

2 - توجهات المملكة المغربية لتفعيل السياحة لتنمية الريف:

حرصت المغرب على الاهتمام بالقطاع السياحي وكانت بداية التوجهات خلال الأعوام (1980-1990) حيث تم التهيئة للسياحة الريفية من خلال إنشاء العديد من المطاعم، وتوفير كوارد سياحية مؤهلة. وفي عام (2000) تم وضع مخطط استراتيجي سُمي بالمخطط الأزرق (2000-2010) الذي حرص على إيجاد محطات سياحية جديدة، وتطوير المنتج الثقافي، وتحسين وسائل النقل البري والبحري، وتفعيل التسويق، ودعم الطاقة الإيوائية والبنية التحتية بهدف جذب (مليون) سائح إلى المغرب، وزيادة العملة الأجنبية للبلاد، حيث كانت التوقعات أن تبلغ الزيادة (480) مليون درهم في نهاية (2010)، مع توفير فرص عمل

تقدر بـ(600) ألف وظيفة ،ومن أهم مرتكزات تلك الرؤية إيجاد شراكة فعالة وحقيقية مع القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع فرص الاستثمار داخل المغرب، وقد تم تنفيذ البرنامج الخاص بتنمية السياحة في جانبين هما : جانب خاص بالصحاري، والجانب الآخر خاص بالشمال، حيث تم اختيار المنطقتين بناء على تخطيط قبلي لواقع تلك المناطق واحتياجات السوق، وقد نفذ المشروع بمشاركة المغرب وفرنسا. وقد اعتمد المخطط على الآتي:

- الاعتماد على المنتجات المحلية المتنوعة.
- الاستعانة بالتكنولوجيا في المجال السياحي.
- بناء ممرات مائية هوائية.
- تفعيل ما يسمى بإيواء السياح عند القاطنين وبذلك تم التخفيف من أزمة البطالة.
- تهيئة الحمامات الطبيعية، وتوفير منتجعات سياحية ثقافية.
- تطوير برنامج التخييم (الواحات) في المناطق الصحراوية (بوسالم ؛العجالي، 2019).

وتم عام (2010-2020) بناء الاستراتيجية الثانية استكمالاً للخطة السابقة ومعالجة سلبياتها بحيث تم استحداث وجهات سياحية جديدة لاستقطاب (20) مليون سائح للعام (2020م)، ومضاعفة حجم القطاع السياحي، وزيادة الطاقة الاستيعابية لأعداد السياح، والعمل على زيادة فرص العمل في القطاع السياحي إلى (47) ألف وظيفة، وزيادة الدخل القومي إلى (140) مليار درهم نهاية عام (2020م) (شينهاز، 2020: 76)

المصدر: https://images.search.yahoo.com

شكل رقم (4): بعض من صور التنمية السياحية في المملكة المغربية

المصدر: https://ar.wikipedia.org

مما سبق يتضح أن المغرب دولة سياحية من الطراز الأول تتنوع فيها المقومات السياحية ما بين مناظر طبيعية ومواقع تاريخية ومدن أثرية، لذلك وجدت توجهات للتنمية السياحية، والعمل على ربطها بمجالات التنمية في المناطق السياحية، وجعل ذلك ضمن أولويات البرامج والخطط التنمية السياحية، والحرص على وجود شراكة فعالة مع القطاع الخاص، بغرض تنمية السياحة ورفع أعداد السياح لزيادة العوائد الاقتصادية، والعمل على الاستفادة منها في تنمية القطاع السياحي في المناطق السياحية.

ثانياً: محافظة المحويت والسياحة

بالنسبة لوضع اليمن فقد اختارت الباحثة محافظة المحويت نموذجاً لتقصي التنمية السياحية في المناطق الريفية، وقد تم اختيار محافظة المحويت نظراً لموقعها الجغرافي المتميز بين ثلاث محافظات هي: صنعاء، والحديدة، وحجة، مما انعكس على التنوع البيئي فيها، كما

أن المحافظة غنية بتراث تاريخي وحضاري هائل، للمبررات أعلاه تم اختيار المحويت نموذجاً للمقارنة مع المملكة المغربية.

1 - مقومات الجذب السياحي في محافظة المحويت

محافظة المحويت هي إحدى محافظات الجمهورية اليمنية التي يشكل سكانها (2.5%) من إجمالي سكان اليمن حيث بلغ عددهم (89.094) نسمة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2015)، وتبعد محافظة المحويت عن صنعاء بحوالي (113) كم، وعدد مديرياتها (9) مديريات هي: الخبت، الرجم، الطويلة، المحويت، بني سعد، حفاش، شبام كوكبان، ملحان (https://yemen-nic.info).

وتتميز محافظة المحويت بالكثير من المقومات السياحية الهائلة والمتنوعة بسبب موقعها، ومناخها، وتضاريسها، وتبرز تلك المقومات كالآتي:

أ- الموقع والمناخ: تقع المحويت على خط طول (43-44) شرقاً، وخط عرض (15-16) شمالاً، تحدها من الشمال والجنوب محافظة صنعاء، ومن الشرق محافظة حجة، ومن الغرب الحديدة. ويسود المحافظة مناخ متنوع ما بين مناخ الجبل والسهل، حيث يسود المناطق الجبلية مناخ معتدل صيفاً باردٌ شتاءً، أما المناطق السهلية فمناخها حار معتدل شتاءً (وزارة الثقافة والسياحة، 1999: 4).

ب- التضاريس: تعد المحويت منطقة صخرية مرتفعة وواسعة، يتشكل مظهرها من سلاسل جبلية وهضاب صخرية، ويوجد بين تلك الجبال والهضاب أحواض تصريفية صغيرة، وممرات مائية عميقة وشديدة الانحدار كونتها مياه السيول، وتتوزع تضاريس المحويت بين جبال عالية تكسوها المرتفعات الزراعية، ووديان عميقة على ضفافها مناظر طبيعية خلابة (وزارة الثقافة والسياحة، 1999: 2).

ج- الناحية الطبيعة: تمتلك محافظة المحويت ثروة هائلة ناتجة عن التنوع البيئي، حيث نجد الجبال، والأودية، والغيول، والشلالات، وقد سميت بهذا بذلك لأن الجبال والغيول تحتويها من كل الاتجاهات، ومن أشهر تلك الجبال: جبال حفاش، جبال ذخار، القرانع، النبس، ومن أودية المحويت: وادى لاعة، الأهجر، نعوان، سمع، عيان، وأما الشلالات فمثل شلال الخبتي.

د- الناحية الثقافية والأثرية: أكدت نتائج المسوحات الميدانية للآثار والمواقع الأثرية التي تم تنفيذها منذ عام (1995م) وجود ما يزيد عن (800) موقع أثري ومعلم تاريخي، إذ عاصرت المحويت الكثير من الدويلات القديمة، كما شهدت العديد من الحضارات القديمة، ومن تلك الآثار ما يلي:

- المدن التاريخية: السمسرة، الأهجر، شبام كوكبان، مديرية الطويلة.
- مواقع أثرية وتاريخية: مدينه شبام كوكبان، المجمع التعبدي في جبل «اللَّو»، مقابر شبام كوكبان، المقابر الصخرية، السوق المركزي القديم.
- الحصون: حصن ردمان، كوكبان، القرانع، حجر السيد، براش، رهقة، شاهر، القفل، وغيرها.
- القلاع: قلعة الرواد، القفل، الصفقين.
- أماكن دينية: يوجد في المحافظة العديد من الجوامع التاريخية ومنها: جامع القلعة، جامع قيدان، الجامع الكبير، هجرة السنفة، ومسجد الأمام.
- المزارات: يوجد في المحويت العديد من الأضرحة لعدد من رجال الدين الذين حظوا بمكانة لدى الناس، ومن تلك المزارات: مزار المشعقل، مزار المنيب في مديرية بني سعد، ومزارين في مدينه ملحان (وزارة الثقافة والسياحة، 1999: 51).
- الموروث الشعبي: تميزت محافظة المحويت بالصناعات التقليدية وأشهرها صناعة العسوب (أحزمة الجنابي)، الجنابي (الخناجر)، الحلي والفضة (https://yemen-nic).
- الحمامات الطبيعية: ويقصد بها المياه الكبريتية التي تنبع من باطن الأرض حيث يقصد معظم الناس تلك الأماكن من أجل الاستشفاء مثل حمام «سُردد».
- الأسواق الشعبية: يوجد في المحافظة العديد من الأسواق الأسبوعية كسوق «الرجم» الذي يقام كل إثنين من كل أسبوع (https://yemen-nic).

تمتلك محافظة المحويت كماً هائلاً من المقومات الطبيعية والبيئية السياحية، وبهذا تكون المحافظة بمناطقها السياحية منطقة جذب سياحي، إلا أن واقع الأنشطة الخدمية

أو الترفيهية ضعيف جداً ولا يتلاءم مع حجم المقومات الطبيعية الجاذبة، وقد أكد ذلك نتائج المسح الأثري للمنطقة الذي أشار إلى أن مقومات السياحة تتعرض للعديد من المشاكل، منها:

- ضعف توفر الخدمات الأساسية في المواقع الأثرية مثل وسائل المواصلات والمرشدين السياحيين.
- ضعف توفر الخدمات الأساسية للسياحة مثل الاستراحات والكافتيريات والحمامات العامة والفنادق...إلخ في معظم المناطق السياحية سواء الطبيعية أو الأثرية.
- ضعف مستوى الوعي لدى السكان للمحافظة على التراث الحضاري.
- حاجة الكثير من القلاع والحصون للترميم والصيانة، والمحافظة على ما بقي منها.
- ضعف استغلال المساحات الخضراء لإقامة المنتزهات أو المنتجعات السياحية.
- وعورة الطريق الوصلة إلى المناطق الأثرية.
- ضعف إتاحة الفرص الاستثمارية داخل المحافظة.
- ضعف فرص الاستثمار السياحي داخل المحافظة (وزارة السياحة والثقافة، 1999).

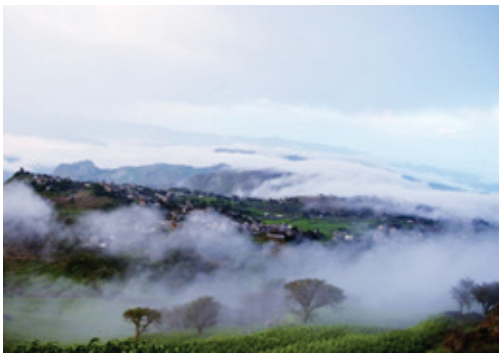

شكل رقم (5): مناظر طبيعية وتاريخية في محافظة المحويت

جدول رقم(3):

مقارنه ركائز التنمية السياحية بين المملكة المغربية والمحويت

البعـد	المغـرب	المحـويت
البعد البيئي	تتنـوع البيئـة المغربيـة بـين مناظـر طبيعيـة وجبـال، وشلالات، وأوديـة، ومدن أثريـة، وقصور، وهـذا يتناسـب مـع إقبـال السـياح علـى المناطـق الريفيـة بالـذات وزيـادة أعدادهـم.	تتميـز المحويـت بتنـوع هائـل في البيئـة الطبيعيـة بـين جبـال، وأوديـة، وشـلالات، وفي البيئـة التاريخيـة والأثريـة كالمـدن الأثريـة، وحصـون، والقلاع، وتمثل هذه عوامل جذب للسياح من داخل اليمـن أو مـن خارجـه.
البعد الثقافي والاجتماعي	يتـم في المغـرب إحيـاء التقاليـد القديمـة بإقامـة المهرجات المتنوعـة في الأسـواق ممـا يدعـم عمليـة التواصـل الاجتماعـي بـين السـكان والسـياح، وتشـجيع الصناعـات القديمـة، وإحيـاء الحـرف القديمة والمهرجانات، واسـتخدام المواد القديمة في عمليـة الصناعـة التقليديـة.	تتميـز المحافظـة بموروثهـا الثقـافي، والفلكلـور الشـعبي المميـز الـذي يتـم إحيائـه في الأسـواق الشـعبية وعلى مستوى السكان المحليين فقط، دون وجـود توجـه لإقامـة مهرجـات خاصـة بالمواسـم الزراعيـة، وهـذا بـدوره يضعف التواصـل الثقـافي بـين سـكان المحليـين والسـياح.
البعد المؤسسي	تهتـم الجهـات المختصـة بالسـياحة بعمليـة التخطيـط القبلـي لتنميـة السـياحة في المناطـق الريفيـة، وتعمـل علـى التسـويق المتنـوع للسـياحة المغربيـة بمختلـف وسـائل التقنيـات الحديثـة، ويتـم اسـتخدام الموقـع الرسـمي في الإعـلان السـياحي والترويـج، مـع وجـود شـراكة فعالـة بـين القطاعـين الخاص والعـام، وتوفـير العديـد مـن الأدلـة الإرشـادية المتنوعـة.	يوجـد قصـور مؤسسـي في أداء الـدور الـذي يجـب أن تقـوم بـه المؤسسـات المختصـة لتفعيـل السـياحة مـن أجـل تنميـة المجتمـع، وهـذا يتضـح بصـورة جليـة مـن خـلال الاسـتراتيجيات التـي لـم تعكـس التوجـه نحـو تنميـة السـياحة الريفيـة، وضعـف التسـويق السـياحي، وضعـف فـرص إتاحـة الفـرص الاسـتثمار السـياحي للقطاعـين الداخلـي والخارجـي.
البعد العمراني	التنـوع في نظـام الإقامـة مثـل المخيمـات، أو في منـازل المزارعـين أو مـا يسـمي بالإيـواء عنـد القاطنيـن. التنـوع في نظـام تقديـم الخدمـات. إنشـاء قـرى سـياحية جبليـة بطابـع حديـث لممارسـة رياضـة الغولـف.	يوجـد قصـور في البنيـة التحتيـة الخاصـة بالمرافـق والخدمـات الأساسـية في جميـع مناطـق المحافظـة بشـكل عـام، إذ تنعـدم الفنـادق، والاسـتراحات، وتقـل المطاعـم الخاصـة بالمجـال السـياحي، وهـذا يواكـب ضعـف توفـر الخدمـات الأساسـية لسـكان المحافظـة ومديرياتهـا حيـث يعانـي الكثيـر مـن سـكان المنطقـة مـن ضعـف توفـر الخدمـات الأساسـية، وهـذا أثـر علـى مسـتوى السـياحة في تلـك المناطـق، بالإضافـة إلـى القصـور الواضـح في عمليـة ترميـم المناطـق التاريخيـة، والأثريـة.
البعد الاقتصادي	ارتفـاع معـدلات التوظيـف في المناطـق الريفيـة سـواء المباشـرة أو غيـر المباشـرة. تشـجيع الصناعـات القديمـة وإقامـة المهرجانـات المتنوعـة. إقامـة متاحـف متخصصـة في المـدن التاريخيـة.	لا يوجـد أوجـه شـراكة بـين الأهـالي ومختصـي السـياحة في عمليـة تشـجيع الصناعـات التقليديـة والمحليـة بالرغـم مـن تنوعهـا الـذي قـد يسـاهم في تنميـة الاقتصـاد الوطنـي مسـتقبلاً. ضعـف مشـاركة أهـل المناطـق السـياحية في الأنشـطة السـياحية.

(المصدر: إعداد الباحثة بناء على ركائز تفعيل السياحة في الريف والإطار النظري للسياحة في ريف المغرب ومحافظة المحويت)

مما سبق يتضح أن السياحة في المغرب اعتمدت على ركائز وأبعاد متعددة (مؤسسية، اقتصادية، عمرانية، اجتماعية وثقافية، بيئية)، وركزت على استثمار المقومات الطبيعية والتاريخية لتنمية الكوادر البشرية من أبناء المغرب، وتضمنت برامج ومشاريع لتنمية سكان المناطق السياحية في ريف المغرب، وفعلت التسويق السياحي لزيادة أعداد السياح مما انعكس على الاقتصاد، حيث توفرت فرص عمل متنوعة، وارتفع مستوى الدخل القومي، وتحسن المستوى المعيشي للسكان، وبذلك قضى المغرب على الكثير من المشاكل الناتجة عن الفقر والبطالة، وأحدث تنمية في قدرات الكوادر البشرية، كل ذلك في ظل حرص كبير على المحافظة على أصالة المجتمع المغربي ودعم اقتصاده، وبذلك تجاوز سكان المغرب الكثير من الصعوبات التي تعيق الحياة الآمنة.

أما مجال السياحة في المحويت - التي تُعد نموذجاً للسياحة في اليمن- فقد ظهر معتمداً اعتماداً كلياً على المقومات الطبيعية والتاريخية التي لازمها الإهمال وضعف مستوى الصيانة، كما أن مستوى الخدمات في المناطق الريفية ضعيف بصورة كبيرة، إذ أن عملية التخطيط السياحي في اليمن تركز على عواصم المحافظات أكثر منها على الأرياف، مما انعكس سلباً على عملية توفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والمواصلات والفنادق والمطاعم وغيرها من الخدمات، كل ذلك مع وجود ضعف تواصل بين سكان المحافظة و السياح نظراً لعدم إقامة مهرجانات أو كرنفالات خاصة بالمواسم الزراعية والمناسبات الأخرى يتم فيها التسويق للمنتجات التقليدية في الأسواق الشعبية للسكان المحليين وللسياح لأنها تتم في أيام محددة، وهذا قد لا يتناسب مع زيارات السياح التي تكون معظمها في الإجازات كالأعياد وإجازة نهاية الأسبوع.

كل ما سبق يوضح أن السياحة لا توفر فرص عمل للسكان المحليين، وهذا يعود إلى ضعف عملية التخطيط لما تحتاجه السياحة من كوادر بشرية من أبناء المحافظة، حيث تعاني السياحة في تلك المحافظة من قصور في عملية ربطها بالتنمية الشاملة بالمحافظة، فلا نجد توجهاً لتفعيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن قلة الاهتمام بالمناطق السياحية من ناحية ضعف الاهتمام بالصيانة والترميم للمناطق التاريخية والأثرية، مع ضعف الخدمات الأساسية في المناطق الطبيعية.

ثانياً : الدراسات السابقة:

تم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث في محورين هما : المحور الأول دراسات ركزت على تفعيل السياحة لتنمية الريف، والمحور الثاني دراسات التنمية السياحية في اليمن، وتفصيل ذلك في الآتي:

أ- المحور الأول: دراسات تفعيل السياحة لتنمية الريف:

وهي الدراسات التي ركزت على تفعيل السياحة لتنمية الريف، وتم عرضها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1- دراسة (النعيمي، 2018): مقترحات لتفعيل السياحة البيئية في العراق لأغراض التخطيط للتنمية السياحة المستدامة: هدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الآتي:

هل بالإمكان تفعيل السياحة البيئية وتنفيذها في العراق لأغراض التخطيط لتنمية السياحة المستدامة، وكيف ذلك؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- بالإمكان التخطيط للسياحة البيئية في العراق لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة الوعي السياحي مع إشراك السكان المحليين في المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئة.

2- دراسة (سيد وعصام، 2018): ركائز تفعيل السياحة الريفية المستدامة بالريف المصري:

هدفت الدراسة إلى استكشاف عناصر المناطق الريفية ومقوماتها في مصر، ومدى فاعليتها للدمج في منظومة صناعة السياحة الريفية المستدامة، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم ركائز تفعيل المنظومة السياحية الريفية المستدامة تتلخص في:

- الإطار البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي، والمؤسسي، والعمراني.
- أن عملية تفعيل المنظومة السياحية في الريف تتطلب تضافر جهود المهتمين بالقطاع السياحي، وسكان المناطق الريفية.

3- دراسة (سبرا، 2014): تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية:

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه السياحة في تحسين واقع المجتمعات الريفية السورية، وتوضيح دور الجهات المختصة في إنجاح دور السياحة في الريف السوري، وقد توصلت إلى أن السياحة قد تؤدي دور إيجابي في عملية التنمية الريفية من خلال تنويع مصادر الدخل، مع الاستفادة من عوائد السياحة المالية في عملية توفير مستلزمات العمل الزراعي، التخفيف من حدة البطالة في الأرياف، كما تساهم في التخفيف من هجرة الشباب نحو المدن، وتدعم السياحة الصناعات التقليدية والأعمال اليدوية، ولابد من توفر جهود فعالة لإشراك الجهات المختصة والقطاع الخاص، والمنظمات الغير حكومية، والمجتمع المحلي، والتعاونيات المحلية وذلك لتفعيل دور السياحة في الأرياف.

4- دراسة (خضرة، 2014): السياحة الريفية أداة تنموية في محافظة اللاذقية:

هدفت الدراسة إلى تحليل بيئة الريف في محافظة اللاذقية لتوضيح واقع المنطقة للسياحة وذلك للتعرف على دور السياحة الريفية في عملية التنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن ريف اللاذقية يتمتع بمقدرة استجماميه لم تستثمر، وبحاجة إلى البحث عن الدوافع الفعالة من أجل تفعيلها في الأنشطة السياحية الريفية، مع ضرورة أن تساهم الممارسات العملية لتنظيم الجو السياحي في الريف على تغيير الوعي البيئي عند سكان الريف من أجل الحفاظ على المناطق الطبيعية والنظام البيئي، وتهذيب القيم الأخلاقية في مجال السياحة الريفية، وأن التنمية السياحية في المناطق الريفية السورية تحسن مستوى المعيشة من خلال تشغيل الأيدي العاملة للذكور والإناث، وإشراك السكان في تنمية السياحة، وتوفير المشاريع الصغيرة، وإيجاد الأشغال الخاصة بالقرى.

5- دراسة (أحلام؛ صورية، 2010): السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية:

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير السياحة البيئية في تنمية المناطق الريفية، وقد خلصت الدراسة إلى أن مصادر التراث الثقافي والطبيعي من أهم مقومات الجذب

السياحي في المناطق السياحية المتنوعة التضاريس والمناخ، وأكدت على ضرورة دمج المناطق الريفية في عملية التنمية السياحية وذلك لتوفر المقومات الطبيعة للسياحة، والتنوع البيئي، وتوفر المساحة الخضراء.

ب- المحور الثاني: دراسات التنمية السياحية في اليمن:

يعرض هذا المحور الدراسات اليمنية التي تناولت التنمية السياحية في اليمن من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1- دراسة (النجار؛ عصام، 2017): التقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني للتنمية السياحية في اليمن:

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة اليمن في التخطيط للتنمية السياحية الإقليمية خلال الفترة 1990-2015م، وتحديد أهم الموارد التي يمكن الوقوف عليها لتطوير المنتج السياحي، مع توضيح مدى مراعاة الخطط السياحية في اليمن للأبعاد المكانية الخاصة بالسياحة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تنوع موارد البيئة السياحية في اليمن، ما بين موارد ثقافية مثل الموروث الثقافي وموارد تاريخية كالآثار وموارد بيئية جغرافية كالسهول والصحاري، جميعها تمثل مصادر مميزة يمكن الاعتماد عليها لتطوير المنتج السياحي مكانياً. كما أوضحت الدراسة وجود إهمال واضح في عملية التحديد الدقيق للبعد المكاني للمناطق السياحية، وكان الاهتمام كبيراً بتحقيق العائد الاقتصادي دون الاهتمام بالتنمية السياحية في المناطق السياحية بصورة عدالة؛ فقد وجدت معظم خدمات الأنشطة السياحية في المدن وانعدمت في الريف. خلصت الدراسة إلى بناء رؤية لإعادة التقسيم الإقليمي والتنظيمي المكاني المتوازن للبيئة السياحية وآليات تنفيذها في اليمن.

2- دراسة (عبادي، 2009): واقع التنمية السياحية في اليمن:

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم التنمية السياحية وعناصرها ومقوماتها وأثرها في إبراز المواقع السياحية ودورها في التخفيف من مشكلة البطالة مع التعرف على مقومات الجذب السياحي في اليمن وأهميته في التنمية السياحية، وقد توصلت الدراسة إلى

أن السياحة قد أصبحت متطلباً هاماً للتنمية في كل دول العالم، وهذا يستوجب بناء خطط متكاملة الأركان لتحديد الأولويات الضرورية لتنمية قطاع السياحة في اليمن في ضوء التشريعات القانونية والمتطلبات المتوفرة والاحتياجات اللازمة للتنمية، مع إتاحة الفرص للقطاعين الخاص والعام للنهوض بالسياحة بكل أنواعها.

البحث الحالي والدراسات السابقة:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تتفق مع البحث الحالي في أهمية السياحة في الأرياف وضرورة الاهتمام بها بوصفها أحد التوجهات الحديثة لتنمية المناطق الريفية، وبذلك تمت الاستفادة منها في بناء الإطار النظري الخاص بالبحث الحالي.

مزايا البحث الحالي: يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بهدفه العام المتمثل في تحديد وسائل تفعيل السياحة لتنمية الريف في اليمن، وبمجتمع الدراسة (اليمن) متخذة من مدينة المحويت نموذجاً، أما مجتمعات الدراسات السابقة فقد مثلت العديد من الدول العربية، مثل دراسة (سبرا) في سوريا ودراسة (عصام) في مصر، إضافة إلى أن البحث الحالي سيقدم تصوراً لتفعيل ركائز السياحة لتنمية الريف في اليمن.

ثالثاً منهجية البحث:

تتضمن المنهجية محورين هما منهج البحث، ونتائج البحث وهما كما يلي:

أ- منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي المسحي من أجل جمع المعلومات من مصادرها والعمل على وصفها وتحليلها، ومن تلك المصادر: الإحصائيات، التقارير، الأبحاث، الكتب، وكذا المصادر العلمية المتخصصة في السياحة ودورها في عملية التنمية لا سيما المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى منهج المقارنة لما للمقارنة بين ركائز التنمية السياحية بين دولة المغرب ومحافظة المحويت(نموذجاً) من قدرة على تبيين دور السياحة في التنمية، وللاستفادة من تجربة المملكة المغربية في قطاع السياحة لتنمية الريف في اليمن.

ب-نتائج البحث

بناء على دراسة مقومات واقع السياحة في ريف اليمن، والقيام بمقارنه قطاع السياحة في ريف المملكة المغربية ، و ريف محافظة المحويت (نموذج)، توصل البحث إلى النتائج الآتية :

1 - يمتلك اليمن وريفه مقومات سياحية متنوعة (طبيعية، تاريخية، تراثية)، هذا التنوع يؤهل اليمن لأن تكون الأبرز سياحياً على المستوى الإقليمي والعربي.

2 - تنوعت صور السياحة في ريف اليمن مما ساهم في تنوع الأنماط السياحية ومنها : سياحية ترفيهية، سياحة علاجيه، سياحة تاريخية وأثرية، سياحة بيئية .

3 - تواجه السياحة في ريف اليمن العديد من الصعوبات، من أهمها :

- ضعف توفر البنية التحتية والفوقية للسياحة في معظم المناطق الأثرية والتاريخية والطبيعية.
- ضعف مستوى التخطيط الاستراتيجي في القطاع السياحي.
- ضعف عملية التسويق السياحي لكل المناطق السياحية في ريف اليمن.
- ضعف فرص الاستثمار للقطاعين الحكومي والخاص في المجال السياحي.
- ضعف قدرة قطاع السياحة على استثمار الموارد البشرية المتاحة بصورة فعالة.
- ضعف ممارسة السياحة لدورها الاقتصادي في تنمية مستويات الحياة لسكان المناطق الريفية.

4 - تؤدي السياحة أدوراً متعدد في تنمية الريف، أهمها :

- رفع مستوى الدخل على المستوى القومي والفردي.
- تحسين قدرات الأفراد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المناطق السياحية.
- المساهمة في التخفيف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة.

- تعمل على المحافظة على التنوع البيئي في المناطق السياحية.

5 - تتطلب التنمية السياحية في الأرياف العديد من المتطلبات، منها: التخطيط الاستراتيجي، التسويق، توفير أماكن الإيواء، وسائل النقل، أماكن الطعام، والأمن السياحي.

6 - تعكس التجربة المغربية توجهات عالية المستوى، ومنذ سنوات متعددة، في تنمية السياحة في المناطق الريفية للقضاء على مشكلة البطالة والتخفيف من الفقر من خلال إتاحة فرص للتعاون مع القطاع الخاص في المجال السياحي، والعمل على التسويق السياحي لزيادة عدد السياح.

7 - تعتمد التنمية السياحية في الريف على العديد من الركائز والأبعاد، وهي: البعد المؤسسي، البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الثقافي والاجتماعي، البعد العمراني.

8 - تم تقديم تصور مقترح لتفعيل ركائز السياحة لتنمية الريف في اليمن.

9 - أثبتت نتائج البحث أن السياحة في الريف تمثل أحد روافد التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل متنوعة، والتخفيف من البطالة والفقر في المجتمعات الريفية، وزيادة العملة الأجنبية للبلاد، كما أنها تدعم استقرار السكان في الريف، بالإضافة إلى أنها تعمل على تنمية قدرات سكان الريف من أجل تلبية احتياجات القطاع السياحي.

رابعاً: تصور مقترح لتفعيل ركائز السياحة لتنمية الريف في اليمن

في ضوء نتائج المقارنة بين المغرب ومحافظة المحويت (نموذجاً) عن محافظات الجمهورية اليمنية، وفي ضوء نتائج تحليل مؤشرات السياحة في اليمن، ومن خلال التعرف على واقع السياحة في الريف، وفي ضوء التوجهات العالمية للتنمية السياحية، والمحافظة على الآثار والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة في كل مجالات الحياة، في ضوء ذلك كله توجه هذا البحث إلى تقديم تصور مقترح لتحقيق التنمية الريفية في ضوء الاهتمام بالمجال السياحي، فاليمن بلد غني بالثروات السياحية المتنوعة، ومن المفترض استغلال تلك الموارد الطبيعية والتاريخية

لتنمية المناطق السياحية وتحسين المستوى المعيشي لسكانها، ويتمثل التصور المقترح في الآتي:

1 - أهداف التصور المقترح:

- النهوض بمستوى اليمن اقتصادياً والمساهمة في رفع الدخل القومي.
- رفع عائدات السياحة وزيادة مساحتها من الناتج المحلي للمنطقة السياحية وبما ينعكس على تنمية مستوى الخدمات التي ستقدم للمنطقة مستقبلاً.
- رفع المستوى المعيشي لسكان المناطق السياحية في الريف اليمني، والتخفيف من حدة الفقر.
- المحافظة على الآثار القديمة والتراث المعماري.
- المحافظة على البيئة.

2- مرتكزات التصور المقترح:

يتكون التصور المقترح من المرتكزات (الأبعاد) التالية:

البعد المؤسسي: دعم القيادات في الإدارة العليا للبلد للتوجه السياحي في الريف

- تبني السياحة مشروعاً قومياً من خلال التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى.
- تحديد إدارة خاصة تهتم بشؤون السياحة الريفية ترتبط بوزارة السياحة.
- إصدار تشريعات خاصة بالمجال السياحي منها المحافظة على البيئة وحماية حقوق السائح وحماية حقوق العاملين في المجال السياحي.
- توفير فرص للاستثمارات الإقليمية والعربية، والأجنبية في ريف اليمن.
- العمل على التوجيه الرسمي للاهتمام بالمطارات والموانئ في جميع أرجاء البلاد.

البعد الاقتصادي: تشغيل الأيدي العاملة في المناطق الريفية من العمل على:

- إقامة مشاريع صغيرة على مستوى المناطق الأثرية والتاريخية والطبيعية في المناطق الريفية مثل: البقالات، الاستراحات، مراكز خدمات للنت، محلات لبيع الهدايا التقليدية، محلات لبيع أكلات شعبية، محلات لبيع منتجات من التراث الشعبي، محلات لبيع المنتجات الزراعية الخاصة بكل منطقة.

- إقامة مهرجانات سياحية في المدن القديمة مثل صرواح وهجر كحلان وشبام كوكبان.
- إقامة مشاريع خدمية في مجال الإطعام والإيواء والترفيهية في المواقع الأثرية.
- استثمار الحمامات المعدنية بتحويلها إلى نوادي استشفائية وذلك بالاهتمام بإنشاء مرافقة خدمية.
- تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي وذلك لبناء فنادق ومنتزهات سياحية ومدن سياحية في المناطق الريفية الأكثر إقبالاً.

البعد العمراني: المحافظة على التراث العمراني للمدن والآثار القديمة، والاهتمام بالموروث العمراني الخاص بكل منطقة سياحية

- بناء استراحات تتناسب مع نوعية البيئة السياحية.
- إنشاء قرى سياحية بالنمط العمراني الخاص بالمنطقة السياحية في أكثر المناطق إقبالاً للسيَّاح، بحيث تتوفر فيها الخدمات الأساسية.
- إنشاء مطاعم واستراحات بالنمط التقليدي والحديث بحيث تراعي احتياجات السياح.
- تهيئة المناطق الخضراء (حدائق ومنتزهات) في المناطق السياحية الطبيعية مثل منطقة الريادي في المحويت، ودار الحجر في قرية القابل (صنعاء).
- إنشاء مراكز خاصة بالتراث والفلكلور الشعبي الخاص بالمنطقة السياحية.
- إنشاء مزارع خاصة للسياحة تتوفر فيها كل الخدمات السائح.

البعد البيئي: المحافظة على بيئة اليمن بما تتضمنه من آثار ومواقع تاريخية، ومناطق طبيعية :

- ترميم المناطق الأثرية والتاريخية التي تعرضت لأضرار طبيعية أو بشرية.
- صيانة المناطق التاريخية والأثرية.
- وضع قيود خاصة بالنظافة والتوسع العمراني في المناطق الزراعية.

البعد الثقافي والاجتماعي: الحفاظ على أصالة المجتمع من خلال:

- **رفع مستوى الثقافة السياحية لدى سكان المناطق السياحية.**
- **تنمية عملية تبادل الخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف.**

ركائز تفعيل السياحة لتنمية الريف في اليمن

البعد المؤسسي	البعد الاقتصادي	البعد العمراني	البعد البيئي	البعد الاجتماعي
- تبني السياحة بوصفه مشروعاً قومياً من خلال التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى. - تحديد إدارة خاصة تهتم بشئون السياحة الريفية ترتبط بوزارة السياحة. - إصدار تشريعات خاصة بالمجال السياحي ومنها: المحافظة على البيئة، حماية حقوق السائح، حماية حقوق العاملين في المجال السياحي. - توفير فرص للاستثمارات الإقليمية والعربية والأجنبية في الريف. - العمل على التوجيه الرسمي للاهتمام بالمطارات والموانئ في جميع إرجاء البلاد.	- إقامة مشاريع صغيرة على مستوى المناطق الأثرية والتاريخية والطبيعة في المناطق الريفية مثل - إقامة مهرجانات سياحية في المدن القديمة مثل صرواح وهجر كحلان، وشبام كوكبان. - إقامة مشاريع خدمية في مجال الإطعام والإيواء والترفيهية في المواقع الأثرية. - استثمار الحمامات المعدنية بتحويلها إلى نواد استشفائية والاهتمام بإنشاء مرافقة خدمية. - تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي وذلك لبناء فنادق ومنتزهات سياحية ومدن سياحية في المناطق الريفية الأكثر إقبالاً.	- بناء استراحات تتناسب مع نوعية البيئة السياحية - إنشاء قرى سياحية بالنمط العمراني الخاص بالمنطقة السياحية في أكثر المناطق إقبالاً للسيَّاح بحيث تتوفر فيه الخدمات الأساسية. - إنشاء مطاعم واستراحات بالنمط التقليدي والحديث تراعي احتياجات السياح. - تهيئة المناطق الخضراء لتصبح حدائق ومنتزهات في المناطق السياحية الطبيعية مثل منطقة الريادي في المحويت، ودار الحجر في قرية القابل (صنعاء). - إنشاء مراكز خاصة بالتراث والفلكور الشعبي الخاص بالمنطقة السياحية.	- ترميم المناطق الأثرية والتاريخية التي تعرضت لأضرار طبيعية أو بشرية. - صيانة المناطق التاريخية والأثرية. - وضع قيود خاصة بالنظافة في المناطق السياحية.	- رفع مستوى الثقافة السياحية لدى سكان المناطق السياحية. - تنمية عملية تبادل الخبرات والمعلومات الثقافية بين السائح والمجتمع المضيف.

شكل رقم (6): تصور مقترح لتفعيل ركائز السياحة لتنمية الريف في اليمن

(المصدر: إعداد الباحثة وفقاً لركائز تنمية السياحة في الريف)

3 - متطلبات تفعيل ركائز السياحة لتنمية الريف في اليمن:

يحتاج التصور المقترح إلى العديد من المتطلبات التي يمكن توضيحها كالآتي:

1) تحقيق الأمن والاستقرار السياحي من خلال توفير الأمن على مستوى اليمن.
2) التخطيط الاستراتيجي على مستوى الدولة للاهتمام بالسياحة في الريف، والعمل على بناء خطط وبرامج تهدف إلى تقييم واقع السياحة في المناطق الريفية وذلك من أجل:
   - تحديد الاحتياجات السياحية في كل منطقة ريفية.
   - تحديد المناطق الأثرية التي تحتاج إلى الترميم والصيانة.
3) القيام بإنشاء مؤسسات تأهيل سياحي لسكان المناطق السياحية.
4) العمل على إنشاء مركز للإرشاد السياحي يتبع وزارة السياحة، مع توفير فروع في المناطق السياحية الأكثر إقبالاً.
5) توفير شبكة معلومات سياحية تعتمد على وحدات وأنظمة، ومهارات متخصصة لتوفير معلومات عن السياحة للمناطق السياحية، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية في حفظ الموارد السياحية وعرضها واستثمارها لمختلف المناطق.
6) تفعيل الجهات المرتبطة مع المجال السياحي مثل وزارة الاتصالات، والمواصلات، والداخلية، والصحة من أجل القيام بدورها في توفير ما يلزم لإنجاح الأنشطة السياحية.
7) التنسيق مع وزارة الأعلام للقيام بحملات على مختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة لتوعية المواطنين بالسياحة وضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية والتاريخية.
8) إتاحة الفرص للقطاعين الخاص والحكومي للمشاركة في توفير البنية التحتية مثل إنشاء الفنادق، والاستراحات، وترصيف الطرق...إلخ.
9) تشجيع الشركات السياحية للعمل في اليمن.
10) منح تسهيلات للمشاريع السياحية التي يتم إنشاؤها في الريف اليمني، مثل التخفيف من قيمة المواد التشغيلية عند إنشاء الفنادق، أو إعفاء أصحاب المشاريع الصغيرة من الضريبة لفترة زمنية محددة.

المقترحـات:

تقترح الباحثة القيام بالدراسات الآتية:

- الميزة التنافسية للمناطق السياحية في ريف اليمن
- مساهمة السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- معوقات التنمية السياحية في ريف اليمن.

التوصيـات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- توفير الأمن والاستقرار في اليمن بوصفهما ضرورة أساسية لتفعيل السياحة في اليمن.
- وضع خطط قومية متوازنة بين التنمية الريفية والحضرية وذلك لإحداث توازن إقليمي بين الريف والحضر.
- توفير إدارة للموارد البشرية في المناطق الريفية لتوفير فرص عمل لأبناء المناطق الريفية للعمل في القطاع السياحي.
- زيادة الاعتمادات المالية تقدمها الجهات المعنية لعملية التسويق السياحي.
- الاهتمام بالتسويق، والترويج الإعلامي في مختلف الوسائل الإعلامية، والمشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بالسياحة.
- إيجاد طرق وأساليب جديدة لجذب شركات السياحة العالمية.

الخاتمــة:

يمثل ريف اليمن مجالاً خصباً للاستثمار السياحي، حيث تتنوع الصور السياحية فيه بين مناظر طبيعية، ومزارع متنوعة المحاصيل، وينابيع حارة، وشلالات، بالإضافة إلى المقومات التاريخية والثقافية التي تتنوع في المناطق الريفية وتعكس الموروث الحضاري القديم لليمن، كل تلك المقومات تتطلب تضافر الجهود من كل من القطاع الحكومي والخاص للقيام بتنمية سياحية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والبيئية، من أجل زيادة العوائد الاقتصادية على مستوى البلد ومستوى المناطق الريفية، والمساهمة في التغلب على ظاهرة الفقر والبطالة والهجرة وبما يساهم في تحقيق نوع من العدالة في توزيع الموارد الطبيعة وعوائدها بين مختلف المناطق السياحية، وضرورة إشراك السكان المحليين في عملية التنمية بحيث يكونون مساهمين في تفعيل أبعاد السياحة بصورة فعالة من خلال تشجيع المشاركات الشبابية في المجال السياحي مثل إقامة مشاريع صغيرة متنوعة، وقيامهم بتنفيذ مشاريع صغيرة لدعم أنشطة السياحة، وذلك في إطار تسويقي داخل البلد وخارجها من خلال المشاركة في المؤتمرات السياحية.

اليمن بلد خير بكل مكوناته ويحتاج إلى توحيد جهود جميع ابنائه في مختلف التخصصات للقيام بنهضة اقتصادية شاملة في كل المجالات.

المراجع العربية:

- لطيفة، قعيد (2020): متطلبات التنمية السياحية المستدامة، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد (3)، العدد(2)، ص 33-60.
- العروسي، محمد علي (2020): مدخل إلى علم وصناعة السياحة الحديثة، اليمن.
- شيهناز، صبيحي (2020): استراتيجية التنمية السياحية المستدامة: دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر، مجلة الحوار الفكري، مجلد (15)، ص 83-57.
- الرميدي، الزق (2018): التخطيط السياحي المستدام كمدخل لتحسين التنمية السياحية المستدامة، مجلة الأنصاد والقانون، العدد (1)، ص 42-59.
- ريان، ريـر (2018): مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر
- عثمان، رشيدة عبد الرحمن(2018): أثر المقومات السياحية في تنمية السياحة الداخلية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات والبحث العلمي، كلية شندي، السودان.
- النجار وطلحة، خالد وابراهيم (2017): التقسيم الإقليمي والتنظيم المكاني للتنمية السياحية في اليمن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية، المجلد (31)، ص 709-750.
- زين الدين، صلاح (2016): دراسة الفرص والتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث (القانون والسياحة)، المنعقد في الفترة 26-27 إبريل 2016م، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ص 2-61.
- بو سالم ولعالجي، أبو بكر وعادل (2016): صناعة السياحة الريفية في المغرب، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد (2)، ص 1-16.
- خضرة، جلال (2014): السياحة الريفية: أداة تنموية في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (36)، ص 75-83.
- استراتيجية السياحة الريفية في لبنان (2014): لبنان.
- وفيق وقاعود، غادة محمد ومروة صلاح (2014): رؤية تنموية للنهوض بالسياحة الريفية في محافظة الفيوم، مجلة كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم العدد(2)، ص57-83.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2014): المسح الوطني لرصد الحماية الاجتماعية في

اليمن (2012-2013)، اليمن.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2014): الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية اليمنية، اليمن.

- ميساء داوود، سبرا (2014): تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

- منظمة السياحة العالمية (2015): السياحة وأهداف التنمية المستدامة.

- العمرواي، سليم (2013): مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(36)، ص 70-96.

- أحلام وصورية، خان وزواي (2010): السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد (7)، ص 224-246.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي(2010): خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر، اليمن.

- عبادي، سهام قاسم(2009): واقع التنمية السياحية في اليمن، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد(10)، العدد(24)، ص 113-144.

- عبد العزيز، ماهر (2008): صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2008): كتاب الإحصاء السنوي، اليمن.

- وزارة الثقافة والسياحة (2000): نتائج المسح السياحي في الفترة (1996-1999).

- أحمد، عبد الله محمد (2001): جغرافية اليمن الطبيعية، المنتدى الجامعي للنشر والتوزيع، ط1.

- وزارة الثقافة والسياحة (1999): نتائج المسح السياحي في الفترة (1996-1999)، الجزء الثاني، اليمن.

- الدليل السياحي لوزارة السياحة (دون تاريخ): وزارة الثقافة والسياحة.

المراجع الأجنبية:

- Essam، & Syyd، J. (2018)، Pillars of activating sustainable rural tourism in the Egyptian countryside. Journal of urban Research، Volume 29، p 75- 102.

-Maseud،B(2018)، The role of tourism in promoting the sustainable development goals، according to the reports of the World Tourism Organization an indication of the case of Algeria –Global Journal of Economics and Business- Vol.4،p372-394

- Al-numaime ، M.(2018)،proposals to Activate The Ecotourism In Iraq For The purposes of Planning of Sustainable Tourism development Application، Route Educational &Social Science ،Journal، Volume 5، (13). P 345- 368.

المواقع الإلكترونية:

– https://yemen-nic.info
– https://www.mexatk.com
– https://www.hiamag.com
– https://images.search.yahoo.com
– https://ar.wikipedia.org

الصراع في اليمن وتأثيره على الجانب الاقتصادي

(تقرير اقتصادي)

د/ طـــــه فارع غـــالب

يمن انفورميشن سنتر
أبريل 2021

المحتوى:

المحتوى	الصفحة
الملخص التنفيذي	71
المشكلة التي يتقصى التقرير الحالي جوانبهـــا :	74
الهدف ، الأهمية ، المنهجيـــة	74
الدراسات السابقة	75
الإطار النظري	78
الأوضاع الاقتصادية في اليمن قبل الصراع	78
أوضاع اليمن الاقتصادية أثناء الصراع	79
تأثير الصراع على الاقتصاد في اليمن	84
النتائج	95
التوصيات	98

الملخص التنفيذي:

تمر اليمن بوضع مأساوي اقتصادياً وإنسانياً منذ 2015، وقبل هذا التاريخ لم يكن الوضع في اليمن أفضل حالاً؛ حيث كانت اليمن تستورد ما يصل إلى (90%) من الغذاء ومعظم احتياجاتها من الدواء والوقود، وكانت نسبة البطالة (45%)، فيما يعاني نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، و(8.4) مليونَ نسمةٍ لا يستطيعون الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وقبل النزاع شكلت المنح والمعونات الخارجية ما نسبته (14.4%) من إجمالي الموارد العامة للموازنة وكانت الحكومة تعتمد في مواردها على صادرات الطاقة؛ لذا يهدف التقرير الحالي إلى تقصي أثر النزاع في اليمن على الجانب الاقتصادي، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي، واستنبطت نتائج هذا البحث من خلال الاطلاع على الدراسات والتقارير والنشرات الاقتصادية المنشورة خلال الإطار الزمني للدراسة (2014م- 2020م).

- كانت أبرز النتائج أن الصراع القائم قد خلق نظامين ماليين في البلد الواحد وخلف فوضى وخسائر كبيرة للاقتصاد الوطني وعمق المأساة الإنسانية، كما أشارت النتائج إلى أن تدهور العملة الوطنية هو القداحة أو الشرارة التي سببت التدهور في أسعار السلع والخدمات بمختلف أنواعها، وتعميق الوضع الإنساني إلى الأسوإ. وأوضحت نتائج التقرير أيضاً أن تراجع التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً هو نتيجة الصراع المستمر منذ سبع سنوات.

يوصى الباحث بضرورة إنهاء الصراع في اليمن بين مختلف الأطراف والعمل الفوري الجاد لعلاج الأوضاع الحالية بدءاً بتحقيق السلام للتمكن من إنقاذ الاقتصاد الوطني، ووصولاً إلى النهوض بالتنمية بمجالاتها كافة.

مقدمة:

يمكن للاقتصاد أن يلعب دورَ أداة فاعلة في الحفاظ على السلام، كما يمكن للدول استخدام السياسات الاقتصادية لتجنُّب خوض الصراعات، فقد انخفض معدل حدوث الصراعات بين الدول في الفترة الممتدة ما بين 1950-2000 بعشرة أضعاف تقريباً مقارنة بالفترة الممتدة ما بين 1850-1949، ومن المثير للاهتمام معرفة أنّ شبكات التجارة الدولية قد ازدادت بمقدار أربعة أضعاف تقريباً منذ سنة 1950.

ولا يغيب عن أحد أن الصراع على الأرض اليمنية قد أثر على القدرات الاقتصادية الهشة إذ يصنف اليمن ضمن الاقتصاديات الأشد فقراً في العالم.

وبعد اندلاع الحرب شهدت الإيرادات العامة انهياراً كبيراً، وانخفضت إيرادات الدولة من الضرائب وأصبحت تمثل (8%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً توقفت المنح والمساعدات الخارجية التي كانت تقدم للدولة قبل الصراع، وتجمدت صادرات الطاقة التي كانت تشكل أكثر من (90%) من إجمالي الصادرات الكلية لليمن فقد كانت أيضاً تسهم في تمويل الموازنة العامة للدولة وتوفر النقد من العملة الصعبة، وكذلك أدى الانهيار في الموارد العامة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى (36%) بحلول العام 2016، وتجمدت النفقات المخصصة للمشاريع التنموية، وتقلصت النفقات التشغيلية للخدمات العامة مثل التعليم والصحة والماء مما أدى إلى استفحال الأزمة الإنسانية.

وفي ظل الانهيار الكبير للمالية العامة لعبت المساعدات الخارجية والتحويلات المالية للمغتربين دوراً مهماً في تخفيف المعاناة الاجتماعية والاقتصادية حيث زادت نسبة تدفقات التحويلات المسجلة رسمية إلى (24%) في عام2017م، وكذلك ارتفع الدين المحلي بنسبة (89%) مقارنة بالعام 2014م، وارتفع الدين الخارجي بنسبة (21%) مقارنة بالعام (2014م)، وكذلك ارتفعت نسبة الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي (45%)، وقدرت الخسائر التراكمية في النشاط الاقتصادية بحوالي (89) مليار دولار حتى العام 2019، وفي 2019 أيضاً انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى غير مسبوق من العام 1960م بنحو (1.950) دولاراً أمريكياً في العام، واحتلت

اليمن المرتبة الثانية في العالم من حيث مستوى عدم المساواة في الدخل متجاوز (100) دولة أخرى خلال الفترة 2015–2019م، ونتيجة لتوقف العائدات النفطية فقد اضطر البنك استخدام مخزون النقدي من العملة الصعبة حيث تراجعت احتياطيات البنك من (5.23) مليار دولار إلى (700) مليون دولار أمريكي فقط.

كما برز ما يسمى بظاهرة اقتصاد الحرب أو "الاقتصاد الموازي"، وأدى الصراع إلى استغلال الأطر المؤسسية للدول وسن التشريعات القانونية من أجل زيادة حجم الضرائب من الجمارك والزكاة، وأصبح التاجر يعاني من الازدواج في الجمارك، حيث أصبحت البضائع تجمرك مرتين وأيضاً فتح قرار تعويم المشتقات النفطية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد تعرض لخسائر كبيرة وذلك عقب اندلاع الصراعات مباشرة حيث إن (26%) من مؤسسات الأعمال قد أغلقت أبوابها وخسرت أكثر من (70%) من قاعدة عملائها، بينما (95%) من المشاريع التي تم إغلاقها قد تكبدت أضراراً مادية جزئية أو كلية، واستغنت (41%) من المشاريع عما يزيد عن نصف قوتها العاملة وخُفضت ساعات العمل إلى النصف، وانكمش مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (18%)، وفي العام 2017م -نتيجة لتشظي مؤسسات الدولة- لعب القطاع الخاص دوراً حيوياً وعمل على ملء الفجوة التي نشأت في توفير الخدمات الأساسية.

غير أن الصراع ترك تأثيراً سلبياً عميقاً على السياسية النقدية في البلاد، حيث ظهر ما يسمى بحرب العملات، وأدى قرار حظر التعامل مع العملات النقدية المطبوعة حديثاً إلى حدوث فوارق كبيرة في أسعار الصرف انعكست سلباً على أسعار السلع ورسوم التحويلات المالية حتى يومنا هذا.

وباستمرار الصراع في اليمن، الذي يدخل عامه السابع، تتوسع فاتورة التكاليف التي تدفعها البلاد على كل الأصعدة، مخلفةً آثاراً صادمة على حياة اليمنيين الذين يبذلون جهوداً مضنية للتكيف وامتصاص الأزمات الاقتصادية الحادة.

يشير تقرير صادر عن برامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الصراع الدائر في اليمن تسبب في تراجع التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً، حيث خلف هذا الصراع المتواصل منذ 2014م عواقب كثيرة في المجال الصحي والتعليمي والاقتصادي والانعدام الغذائي (موقع

فرنسا،2019 : 24)، لذا سيركز التقرير الحالي على الصراع في اليمن وأثره على الجانب الاقتصادي طيلة الست السنوات الماضية.

المشكلة التي يتقصى التقرير الحالي جوانبها:

تشهد اليمن صراعاً منذ سبع سنوات مما تسبب في حدوث ترد سلبي واضح في الجانب الاقتصادي، بحسب ما تشير إليه العديد من التقارير والدراسات؛ لذا كان التوجه الحالي لمعرفة آثار الصراع على الجانب الاقتصادي اليمني ومناقشتها، وتم بلورة المشكلة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما تأثير الصراع على الأوضاع الاقتصادية في اليمن؟

وتفرع منه التساؤلات التالية:

- ما الوضع الاقتصادي لليمن قبل الصراع؟
- ماهي مؤشرات الاقتصاد اليمني أثناء الصراع؟

الهدف:

يهدف التقرير الحالي إلى توصيف أثر الصراع في اليمن على الجانب الاقتصادي، وذلك من خلال مناقشة الوضع الاقتصادي لليمن قبل الصراع، والتعرف على المؤشرات الاقتصادية أثناء الصراع لمجالات الاقتصاد المختلفة خلال الفترة من 2015م حتى نهاية 2020م.

الأهمية:

تبرز أهمية التقرير من خلال هدفه العام الذي يصف آثار الصراع على الاقتصاد اليمني، والآثار السلبية للصراع على جميع مجالات القطاع الاقتصادي.

المنهجية:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي حيث يعد من أكثر المناهج مناسبةً نظراً لشموليته وقدرته على تقديم نتائج مطابقة للواقع، وكونه يلعب دوراً كبيراً في مساعدة الباحث على معرفة الأسباب التي أدت إلى الوضع الاقتصادي الراهن، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول لها، فمن خلال هذا المنهج سيتم تحليل الظاهرة بشكل كامل، ووضع حلولٍ لها.

الإطار الزمني والمكاني والموضوعي:

- **الزمـــن:** الفترة 2015م – 2020م.
- **المكـــان:** الجمهورية اليمنية.
- **الموضوع:** الأوضاع الاقتصادية في اليمن.

مصادر البيانات والمعلومات

اعتمد التقرير على المصادر الثانوية لأن الاعتماد على المصادر الأولية مكلف للغاية. وتتمثل مصادر المعلومات الثانوية التي استقى هذا البحث المعلومات منها في الآتي:

- التقارير الاقتصادية المنشورة.
- البلاغات والنشرات الاقتصادية في المواقع الإلكترونية.
- المقالات التحليلية للمفكرين والخبراء من ذوي الاختصاص.

الدراسات السابقة:

بصفة عامة، يمكن القول إن بلداً كاليمن بما يعيشه من أوضاع استثنائية لم يشجع الباحثين على دراسته، ويلاحظ ذلك من خلال إلقاء نظرة على الكتابات الحديثة حول اليمن، فبالرغم من تركيزها على الجانب الإنساني فإن هناك ندرة في الأبحاث السياسية الاقتصادية إذا ما استثنينا التقارير الصحافية، وربما يعود ذلك إلى طبيعة البلد الذي يعيش ضعفًا

اقتصاديًا من جانب، وهشاشة سياسية منذ فترة ليست بالقليلة من جانب آخر.

من خلال اطلاعنا حول هذا الموضوع، يمكن القول إنه ليس هناك ما يمكن الاستناد إليه -كالدراسات الأكاديمية- حول اقتصاد الصراع في اليمن كما يحدث في العديد من البلدان التي تمر بأوضاع مشابهة، ونظرًا لعدم وجود دراسات تتناول اقتصاد الصراع في اليمن، سيتم في هذه الجزئية التركيز حول الدراسات التي تتناول اقتصاد الصراع في بلدان شبيهة بالحالة اليمنية مثل سوريا وليبيا رغم ما قد يعتري ذلك من اختلافات كثيرة ومتعددة، وقياساً على ذلك سيتم التركيز على دراستين تناولتا موضوع اقتصاد الحرب، الأولى في سوريا، والثانية في ليبيا.

1- دراسة جهاد يزيدي المعنونة بـ «اقتصاد الحرب في سوريا (2014)»: ركزت الدراسة على الآليات التي استطاع بواسطتها النظام السوري مقاومة الانهيار الكامل في المناطق التي يسيطر عليها، وبالرغم من تعدد هذه الآليات والمصادر ما بين المحلية والدولية فإن الباحث يشير إلى أن قدرة النظام السوري على الاستمرار يعود بشكل رئيس إلى الدعم الاقتصادي من حلفائه الخارجيين (إيران وروسيا)، وفي هذا السياق يسرد الباحث أرقاماً تشير إلى حجم المساعدات المالية التي تلقاها النظام، فعلى سبيل المثال بلغت المساعدات المقدمة من إيران بين عام 2011 وعام 2013 حدود الـ(10) مليار دولار. أما بخصوص الدعم الروسي، فبالرغم من محدوديته مقارنة بالدعم الإيراني، فإن روسيا قدمت مجموعة من التسهيلات للنظام السوري على شكل مقايضات وتبادل للنفط الخام، وكذلك فتح حسابات في البنوك الروسية ونقل للأصول السورية في سعيها لمواجهة العقوبات الغربية المفروضة على النظام السوري. ولم يهمل الباحث في هذا الإطار مصادر التمويل المحلية للنظام التي يشير إليها أنها كانت تأتي عبر رفع نسب التعرفة الجمركية في بعض الأحيان، إضافة إلى الدعم المقدمة من شبكات رجال الأعمال المرتبطين بالنظام السياسي. أما فيما يتعلق باقتصاد حرب الجماعات المعارضة، فيشير الباحث إلى أن أبرز مصادر الجماعات المعارضة هي النهب والاختطافات والتهريب، بالإضافة إلى الاستيلاء على آبار النفط التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري، وكذلك الاستيلاء على خزائن فرع البنك المركزي في بعض المدن التي استولت عليها بعض الجماعات المقاتلة.

2-دراسة تيم إيتونو المعنونة بـ «اقتصاد الحرب المربحة والمزعزعة في ليبيا»: يؤكد الباحث في مركز تشاثام هاوس أن الفوضى الشاملة التي مرت بها الدولة الليبية قد وفرت فرصاً شتى للجماعات المسلحة للنهوض والاستمرار، لاسيما مع ما يتميز به البلد من موارد طبيعية وموقع جغرافي، حيث تمكنت هذه الجماعات من الاستيلاء على الموارد الطبيعية وتهريبها وكذلك الاستيلاء على النقد. بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الجماعات المسلحة أيضاً على الفديات من الحكومة، كما لعبت الأسواق السوداء دورها لاسيما في مسألة فوارق صرف العملات والتلاعب بها وابتزاز العاملين في القطاع المالي. كما يشير الباحث أيضاً إلى وجود وسائل ومصادر جديدة استخدمتها الجماعات والميليشيات المسلحة أبرزها تهريب البشر وما رافق ذلك من ظهور شبكات إجرامية جديدة ومنظمة، كجماعة «التبو» التي تسيطر على طرق تهريب المهاجرين على الحدود الليبية الجديدة.

التقرير الحالي والدراسات السابقة:

يلتقي هدف التقرير الحالي مع الدراسات السابقة في دراسة الأوضاع الاقتصادية في دول عربية تعاني من ويلات الصراع المسلح، ويختلف عن الدراستين السابقتين في تناوله لموضوع الصراع وتأثيره على الاقتصاد اليمني، بينما تناولت الدراستان موضوع الاقتصاد في سوريا وليبيا.

الإطار النظري:

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في اليمن قبل الصراع:

شهدت اليمن انفجاراً سكانياً مطرداً من (17) مليونَ نسمةٍ في 2000م إلى ما يقدر بنحو (30) مليوناً بحلول العام 2020م، ومع استمرار هذا النمو السكاني المطرد استمرت حاجة المواطنين الماسة في اليمن إلى المياه النظيفة والمواد الغذائية الأساسية والدخل المستقر والخدمات العامة الأساسية والحصول على الكهرباء والبنية التحتية والإسكان، وهو ما سيؤدي حتما إلى موجات متكررة من الاضطرابات إذا ما أهملت تلبية هذه الضروريات من الأولويات الاقتصادية مرة أخرى (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2020)؛ فاليمن يعد من أفقر البلدان وأقلها نمواً وأكثرها معاناةً من انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأوسط حتى قبل اندلاع الصراع قبل العام 2014، فقد كانت اليمن تستورد ما يصل إلى (90%) من الغذاء ومعظم احتياجاتها من الأدوية والوقود، وكانت نسبة البطالة مرتفعة للغاية إذ بلغت حوالي (45%) بين الشباب، ويعانى نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي (8.4) مليون من صعوبة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية (مركز الدراسات الاستراتيجية صنعاء: 2020).

وتعد اليمن واحدة من أقل الدول فرضاً للضرائب في العالم، فقد كانت الإيرادات الضريبية نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (9%) قبل الصراع مقارنة بالمعدل العالمي الذي يقدر بـ (17.7%) في الدول النامية ذات الاقتصادات القريبة من حجم الاقتصاد اليمني. وقد سعت اليمن على مر السنوات إلى تبني إصلاحات تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية بوصفها نسبةً من مجموع الإيرادات العامة، لكن هذه النسبة ظلت دون الـ (30%) في الفترة 2010-2015 وفقاً لمؤشرات المالية العامة.

شكلت المنح والمعونات الخارجية قبل الصراع ما نسبته (14.4%) من إجمالي الموارد العامة للموازنة في الفترة 2012-2014، وفي أغسطس 2014 وتحت ضغط من صندوق النقد الدولي خلال التفاوض على قرض بقيمة (560) مليون دولار الذي بموجبه يتم إصدار مرسوم بإلغاء برنامج دعم الوقود، وجراء هذا القرار ارتفعت أسعار الوقود، وقد انخفضت

العوائد الحكومية منذ ذلك الوقت حيث شهد عام 2014 انخفاضاً في صادرات الطاقة في اليمن بنسبة (77%) لتصل إلى (1،35) مليار دولار تقريبا مقارنة بـ (5،76) مليار دولار وهو معدل الصادرات في الفترة 2004- 2013م، ولم يشهد هذا القطاع أي تحسن حتى هذه اللحظة (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019).

ثانياً: أوضاع اليمن الاقتصادية أثناء الصراع:

سيتم عرض العديد من المحاور الاقتصادية أثناء الصراع كما يلي:

1 - المؤشرات الاقتصادية العامة أثناء الصراع:

في هذا القسم سنتناول كيف أثر النزاع على المؤشرات الاقتصادية العامة في اليمن على النحو الآتي:

أ- الإيرادات العامة للدولة:

ساعد الصراع في اليمن على سرعة عجلة الانهيار العام الذي شمل الاقتصاد اليمني وأدى ذلك إلى توقفت الإيرادات العامة للدولة أو انخفاضها، حيث انخفضت إيرادات الدولة من الضرائب إلى (8%) من الناتج المحلي في العام 2018، وليس هذا فحسب فقد تجمدت المنح والمساعدات الخارجية التي كانت تقدم للدولة خلال فترة ما قبل الحرب من بعد العام 2011.

وفي إبريل 2015 تجمدت صادرات الطاقة بصورة كاملة، بعدما كانت تشكل أكثر من 90)%) من الصادرات الكية لليمن خلال الفترة 2011 – 2013 وتسهم بما نسبته (40%) من إجمالي الموارد العامة وذلك دون الموارد المحصلة من المنح (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2019).

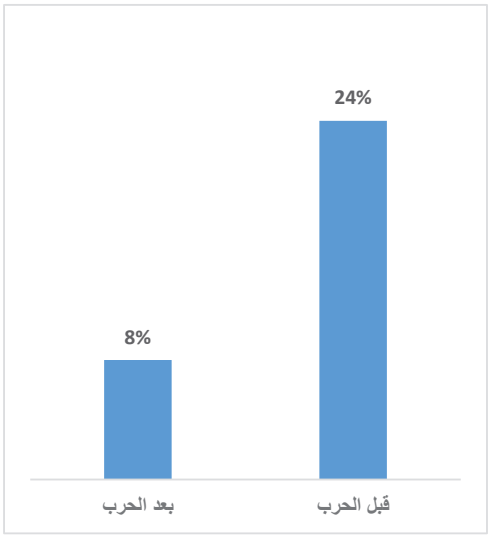

شكل (1) نسبة إيرادات الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي

وكانت صادرات قطاع النفط والغاز توفر ما نسبته (50%) من احتياطيات النقد الأجنبي، وتساهم فيما نسبته 50% إلى 60% في تمويل الموازنة العامة، وأدى توقف عائدات هذا القطاع إلى إحداث أزمة في المالية العامة والسيولة، مما انعكس سلباً على موظفي القطاع العام؛ إذ توقفت في أغسطس 2016 رواتب (1.25) مليونَ موظفٍ – أي حوالي (7) ملايين شخص ممن يعيلون (مركز صنعاء وحدة الدراسات الاقتصادية: 2020).

إن هذا الانهيار في الموارد العامة قد أدى إلى انخفاض في الإنفاق العام الحكومي ووصل إلى (36%) بين عامي 2014 – 2016، حيث تجمد في 2015 برنامج الضمان الاجتماعي الذي كان يستفيد منه (1.5) مليوناً من الأسر الأكثر فقراً في البلاد، وأيضا تجمدت النفقات المخصصة للمشاريع التنموية، وتقلصت النفقات التشغيلية للخدمات العامة مثل التعليم والصحة والماء مما أدى إلى استفحال الأزمة الإنسانية.

ونتيجة للنزاع تباينت الظروف الاقتصادية تبايناً شاسعاً بين المحافظات اليمنية المختلفة، وبرزت مستويات مختلفة من توفر الخدمات نتيجة لذلك، فعلى سبيل المثال تحصل المحافظات المنتجة للنفط كمأرب وحضرموت وشبوة على (20%) أو أكثر من عائدات بيع تلك

الموارد، بينما تفتقر المناطق الشرقية والغربية والجنوبية إلى ذلك، وهذا أسهم في حرمان المالية العامة من إيرادات تلك المناطق التي تشكل أكثر من (75%) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة حسب الموازنات العامة قبل الحرب (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: 2020).

ب- الاعتماد الاقتصادي الكامل على التحويلات والمساعدات الخارجية:

لعبت كل من المساعدات الخارجية والتحويلات المالية للمغتربين دوراً مهماً للغاية في تخفيف المعاناة الاجتماعية والاقتصادية وتحفيز النشاط الاقتصادي في اليمن أثناء الصراع، وزادت نسبة تدفقات التحويلات المسجلة رسمياً بوصفها نسبةً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من (10%) إلى ما يقرب من (20%) عام 2016، ونحو (24%) عام 2017 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 2018).

وكذلك لعب الدعم النقدي وغير النقدي -مثل التحويلات النقدية الاجتماعية، والقسائم الغذائية، والمساعدات الغذائية العينية، وبرامج النقد مقابل العمل، والمساعدات اللوجستية- من المنظمات غير الحكومية الدولية دوراً هاماً في تحفيز العرض والطلب في الاقتصاد اليمني؛ حيث أفادت منظمة اليونيسف أن مشاريعها للحوالات النقدية الطارئة في اليمن قد وفر مساعدات النقدية لـ (1.5) مليون أسرة مستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية، فقد استفاد منها (9) ملايين شخص بين أغسطس 2017 ونهاية 2019 (اليونيسف: 2007).

وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توظيف حوالي 364)) ألفَ يمني (لفترات مؤقتة) ضمن برامج النقد مقابل العمل، كما قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لحوالي (13) مليون مستفيد بشكل شهري بدءاً من إبريل 2020 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2020).

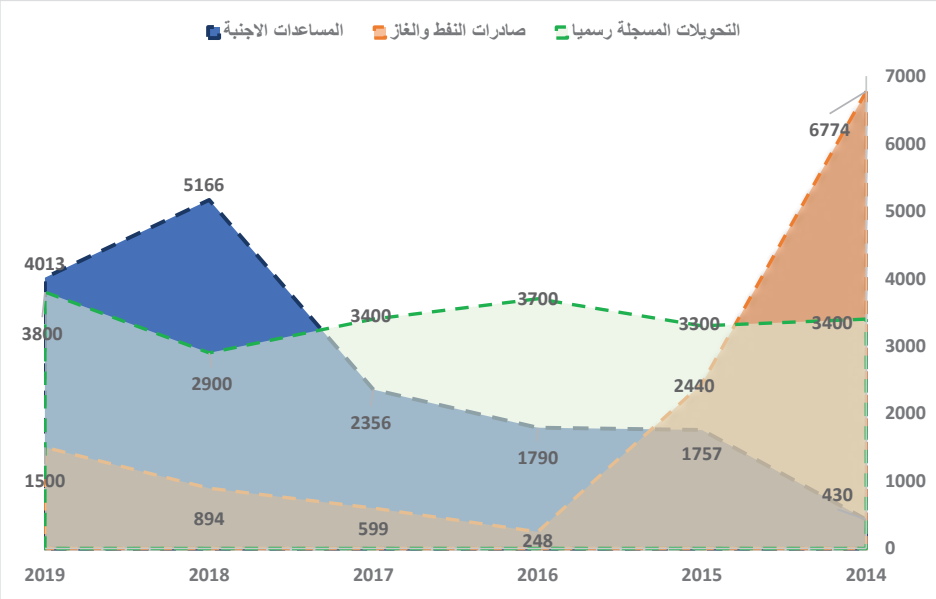

شكل (2): التدفقات النقدية (مليون دولار)

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي 2015، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2019، تقدير البنك الدولي

ج- ارتفاع الدين العام والعجز:

في 2017 قدر البنك الدولي أن نسبة الدين العام قد قفزت إلى (75%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا قدر العجز الحكومي لعام 2018 بـ(600) مليار ريال يمني، حيث تم تمويله بصورة شبه كاملة عبر الاقتراض من البنك المركزي (مركز الدراسات الاستراتيجية: 2019).

وقد فرض الصراع واقعاً جديداً في المشهد الاقتصادي جراء ما تعرضت له المؤسسات العامة والخاصة من خراب ودمار، وتعطل حركة الإنتاج، وتراجع النمو الاقتصادي والمالي، وتعرض المؤسسات العامة والخاصة إلى التغيير، فتراجعت كل المؤشرات الاقتصادية للدولة، كما أن توقف كل الصادرات -بما فيها النفط والغاز- قد أثر بشكل غير مسبوق على الميزان التجاري ونسب الاحتياطيات؛ فقد كان حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية (4.6) مليار دولار عام 2014م (البنك المركزي اليمني: 2014)، وانخفضت إلى (700) مليون

دولار في سبتمبر 2016 قبل نقل البنك المركزي.

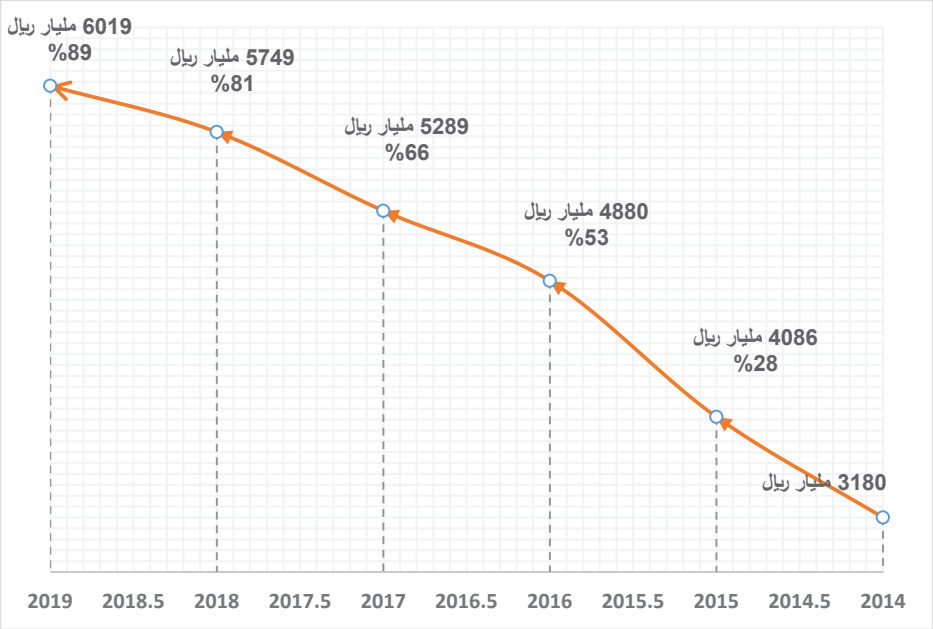

شكل (3): نسبة ارتفاع الدين المحلي مقارنه بالعام 2014

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية، العدد 44، 2020م

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الدين العام المحلي قد ارتفع إلى ما يقارب الضعف حتى 2019م بنحو (6،019) مليار ريال يمني، وبنسبة ارتفاع قدرها (89%) مقارنة بالعام 2014م، وفي 2019م سجل الدين العام الخارجي ارتفاعا بنحو 21% مقارنة بالعام 2014م، حيث ارتفع الدين من (7،250) مليون دولار إلى (8،765) مليون دولار بحلول نهاية العام 2019م (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: 2020).

ثالثاً: تأثير الصراع على الاقتصاد في اليمن:

1 - تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن:

فيما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي فقد هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اليمني من (3.3%) عام 2010 إلى (-30.3%) عام 2015، واستقر المعدل عند (-10.9%) عام 2017. وبحلول نهاية عام 2019 بلغت نسبة الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن حوالي (45%)، وقدرت الخسائر التراكمية في النشاط الاقتصادية بنحو (66) مليار دولار (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: 2020).

وبين تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الخسائر بلغت (89) مليار دولار حتى العام 2019م، وفي حال انتهى الصراع 2022 فإن الخسائر التراكمية ستبلغ (180) مليار دولار أمريكي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019م)، وارتفعت نسبة اليمنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر من (48%) عام 2014 إلى (70%) نهاية العام 2016 (مركز الدارسات الاستراتيجية: 2020).

وقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى لم يشهده اليمن منذ العام 1960م، حيث انخفض من (3،577) دولاراً أمريكياً في العام 2015م إلى (1،950) دولاراً أمريكياً في العام 2019م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2019).

وفي حين جنت نخبة قليلة من السكان ثروات خلال الصراع (جوناثان دي موير وآخرون: 2019) فإن الغالبية العظمة من اليمنيين عانت من انخفاض بنسبة (60%) تقريباً من مدخولها ونصيبها من النتاج المحلي الإجمالي (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: 2018)، وفي عام 2019م احتل اليمن المرتبة الثانية في العالم من حيث مستوى عدم المساواة في الدخل مجاوزاً (100) دولة أخرى في مستوى عدم المساواة خلال الفترة من 2015م إلى 2019م (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2020).

والى جانب الصراع فقد كان لجائحة كورونا تأثير على الاقتصاد اليمني، حيث أدت الجائحة إلى تراجع الموارد الخارجية مما أدى إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي، وتوسعت فجوات العجز في ميزان الحساب الجاري للحكومة والموازنة العامة، فقد انخفضت

التحويلات بنسبة (70%) وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، مما خلق انكماشاً يتراوح من (10-15%) في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (مركز صنعاء وحدة الدراسات الاقتصادية: 2020).

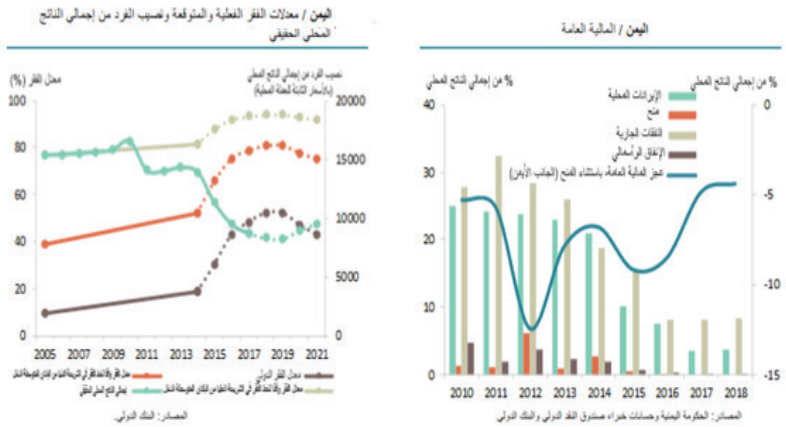

شكل (4) مؤشرات عامة

المصدر: الحكومة اليمنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

جدول (1): مؤشرات الاقتصاد الكلي والفقر

اليمن / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2016	2017	2018 ت	2019 ن	2020 ن	2021 ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	-13.6	-5.9	-2.7	2.1	10.0	8.5
الاستهلاك الخاص	-5.3	0.0	-7.6	-1.5	0.1	9.4
الاستهلاك الحكومي	-26.9	-31.7	-4.1	5.3	12.6	14.9
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	-26.2	39.8	137.6	22.4	15.5	7.9
الصادرات والسلع والخدمات	-66.2	-3.8	25.1	-14.9	305.4	7.0
الواردات والسلع والخدمات	-5.9	14.4	-9.2	-11.0	17.7	12.8
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	-14.3	-5.8	-2.7	2.1	11.5	8.4
الزراعة	-10.5	-6.6	-2.8	2.0	4.0	9.0
الصناعة	-23.5	-3.6	-2.3	2.3	31.9	7.1
الخدمات	-10.5	-6.6	-2.8	2.0	4.0	9.0
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	-12.6	24.7	41.8	20.0	7.5	5.0
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-2.8	-0.1	0.0	0.7	-1.9	-3.0
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.0	0.0	0.9	1.5	1.2	1.1
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-8.4	-4.9	-4.4	-5.1	-5.5	-3.2
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	68.0	76.4	63.3	54.7	42.8	36.6
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.1	-4.7	-4.2	-4.9	-2.9	-2.0
معدل الفقر الدولي (1.9 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية عام 2011) [1] [2]	42.6	48.2	51.9	52.1	47.0	43.1
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011) [1] [2]	75.0	78.5	80.6	80.8	77.6	75.2
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار تعادل القوى الشرائية لعام 2011) [1] [2]	91.8	93.2	94.0	94.1	92.8	91.9

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.
(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2014. بيانات فعلية: 2014. التقديرات الآنية: 2015 - 2018. التوقعات من المدخرات 2019 – 2021.
(ب) الإسقاطات مصحوبة باستخدام التوزيع المماثل (2014)، حيث أن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التعسم (path-through) = 1 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

2 - الصراع والنفقات العامة:

في الفترة 2010م – 2014م مثلت النفقات الجارية أكثر من (85%) من النفقات الحكومية، بينما لم تتجاوز النفقات الاستثمارية والرأسمالية بوصفها نسبة من إجمالي الإنفاق العام الحكومي (13%) (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2017). وعانى ميزان المدفوعات اليمنية لعقود طويلة من عجز في الحساب الجاري؛ فقد شكلت صادرات النفط -قبل النزاع- ما يقارب (83%) من إجمالي صادرات السلع ، أما عائدات النفط فقد مثلت (65%) من تدفق النقد الأجنبي حينها (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 2016م).

وفي الوقت ذاته استوردت اليمن -قبل النزاع- ما يقارب 90% من الغذاء من الخارج، إضافة إلى احتياجاتها من الوقود وغيرذلك من المنتجات التجارية (مركز صنعاء للدراسات الاستشارية: 2019). وقد شهد النزاع منذ بداياته عوامل جديدة ومختلفة أثقلت كاهل ميزان المدفوعات؛ حيث كان لتوقف صادرات الطاقة عام 2015م وخسارة عائدات النفط سبباً اضطر البنك المركزي نتيجة ذلك إلى استهلاك احتياطاته من العملة الأجنبية لدعم واردات السلع الأساسية، وهو ما أدى إلى تراجع تلك الاحتياطيات من (5.23) مليار دولار أمريكي بداية 2014م إلى (700) مليون دولار بحلول نهاية العام 2016م، بالإضافة إلى عدم التزام (27) جهة دولية مانحة بما تعهدت به من مساعدات مقدمة لليمن إذ تجاوز حجم التعهدات المفترض ضخها (10) مليار دولار غيرأنه لم يتم توريد سوى (44%) منها، وفاقم فقدان عائد النفط من العجز في ميزان المدفوعات، مع وصول العجز في الحساب الجاري إلى (9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018م (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: 2019م).

3 - تأثير الصراع على الموظفين:

قبل الصراع، كانت الحكومة توظف ما يقارب (31%) من القوى العاملة المحلية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 2017)، وفي الفترة 2010م – 2014م أنفقت الموازنة العامة ما نسبته (42%) تقريباً من الإيرادات الحكومية لسداد رواتب ما يقارب 1.25 مليون

موظف مدني وعسكري أي ما يعادل 75 مليار ريال يمني ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، 2018)، وفي المقابل دفعت الحكومة نفقات الرعاية الاجتماعية بشكل ربع سنوي إلى (1.5) مليون يمني من ذوي الدخل الأدنى وصلت إلى (23) مليار يمني (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2016).

شكل التوظيف المتفاقم في القطاع العام في اليمن ضغطاً على ميزانية الدولة قبل النزاع لتستهلك ما يمثل في المتوسط (32%) من الإنفاق الحكومي في شكل مرتبات وأجور بين عامي 2001م و2014م (البنك الدولي،2019)، كما أن عملية التوظيف أثناء الصراع قد ساهمت في عجز الموازنة العامة للبلد، وبذلك واجه اليمن عجزاً كبيراً في الموازنة العامة الذي قدر بـ (660) مليار ريال يمني عام 2018م، وتزامن ذلك مع انكماش الاقتصاد اليمني (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2019).

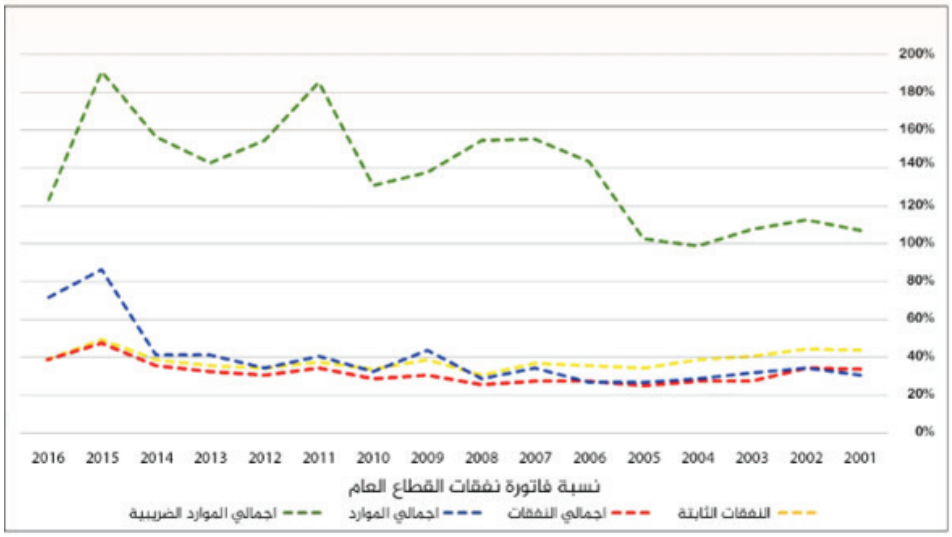

شكل (5): مرتبات القطاع العام اليمني مقابل الموارد والنفقات

المصدر: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر، 2019م

4- الصراع وحركة التجارية في الموانئ:

سيكتفي التقرير الحالي بالتطرق إلى الحركة التجارية لميناء عدن، وذلك لإنعدام المعلومات حول ميناء الحديدة، حيث شهد ميناء عدن تراجعاً في عدد السفن الواصلة إلى محطة عدن للحاويات خلال الفترة من يناير 2018م مقارنة بنفس الفترة من العام 2014م، بنسبة تراجع بلغت (42%) (مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: 2018م)، وبلغت السفن الواصلة إلى ميناء عدن خلال الفترة من يناير– سبتمبر 2018م عدد (124) سفينة مقارنة ب (213) سفينة خلال الفترة من العام 2014م، وعدد (115) مقارنة بنفس الفترة من العام 2017، انظر الشكل الآتي:

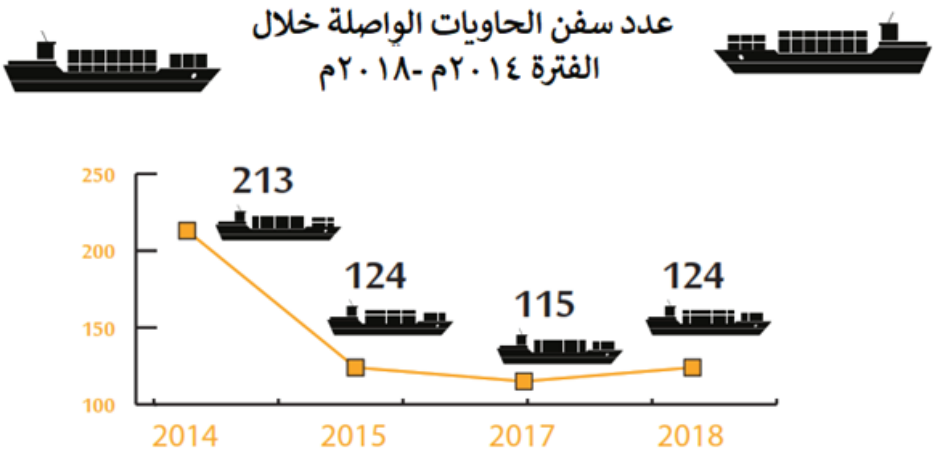

شكل (6): سفن الحاويات الواصلة خلال الفترة 2014م- 2018م (ميناء عدن)
المصدر: تقرير صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي
بعنوان خريف الريال اليمني، أكتوبر 2018

5-اقتصاد الصراع (اقتصاديات موازية):

يعرف اقتصاد الصراع في العديد من الأدبيات بوصفه "استمراراً للاقتصاد بوسائل أخرى"، وما يميز اقتصاد الصراعات خصوصاً "أنها تعد عاملاً أساسياً لتدمير الاقتصاد النظامي، وبالتالي نمو الأسواق غير النظامية والسوداء، والابتزاز المتعمّد ضد المدنيين من قبل أطراف الصراع، لاكتساب السيطرة على الأصول المربحة، واستغلال اليد العاملة، كما

أنه اقتصاد يتّسم باللامركزية، ويزدهر فيه الاعتماد على التهريب" (https://ber-ghof-foundation.org/library).

وقد ساهم الانخفاض الحاد في المساعدات الخارجية لكثير من الحكومات المتصارعة - لا سيما بعد الحرب الباردة- في توجه المحاربين واعتمادهم على تعبئة القطاع الخاص، بحيث تصبح هذه المصادر هي المرتكز الأساس في دعم أنشطتها العسكرية والسياسية؛ ومن ثَمَّ فقد نتج عن ذلك ما يمكن تسميته بالاقتصاد السياسي الجديد للحرب (لو بيلون؛ فيليب، 2000).

تتعدد أشكال اقتصاد الحرب؛ إذ يعتمد ذلك على إمكانيات الفصائل والجماعات العسكرية في الحصول على الموارد المحلية والقدرات العسكرية والدعم المحلي والدولي والعلاقات السياسية والتجارية وأيضًا الظروف الجغرافية، ومن هذه الأشكال: اقتصاد الحرب للدولة الذي يكون في العادة عبر اتخاذ إجراءات قانونية كفرض الضرائب والاقتراض من الخارج، وأما الشكل الآخر وهو الأكثر شيوعًا فهو اقتصاد حرب الجماعات؛ فالجماعات المسلحة التي تخوض الصراعات والنزاعات تجد نفسها مضطرة لإقامة علاقات ودية وثيقة مع السكان المحليين وذلك في إطار سعيها إلى توفير موارد دعم محلية، كما أن هناك أشكالاً إضافية أخرى كاقتصاد حرب الجماعات المسلحة واقتصاد حرب التدخل الإنساني وكذلك اقتصاد الحرب التجارية (لو بيلون وآخرون، 2001).

يتصف الاقتصاد اليمني بكونه اقتصادًا ريعياً، بمعنى اعتماده المستمر على الموارد الخارجية، سواء كانت تلك الموارد عائدات تأتي من مبيعات النفط، أو من المساعدات الدولية، أو من تحويلات المغتربين من أبناء الدولة، أو مزيجاً من بعض هذه المصادر أو كلها. وقد أفضى استمرار هذا النموذج في اليمن إلى نتائج اقتصادية وسياسية عديدة لعل أبرزها هشاشة الدولة وتشجيع الجماعات غير الرسمية على بناء نفسها والتمرد عليها (عبد الله الفقيه، 2012).

6- استغلال الأطر المؤسسية للدولة وسن التشريعات (لرفع الضرائب والجمارك):

ابتداءً من أكتوبر 2017م ارتفعت ضريبة المبيعات على اتصالات الهاتف النقال والدولي إلى (22%) بدلاً من (10%)، وعلى خدمات الهاتف الثابت والإنترنت من (5%) إلى (10%)، وعلى السجائر المحلية والمستوردة والتبغ إلى (120%) بدلاً من (90%)، وضريبة السيارات من (5%) إلى (15%) مما سيرفع من عائدات الضريبة على مبيعات المركبات إلى (6) مليارات سنويًا (16 مليون دولار) (عبدالله عبد الرحمن: 2017).

تحت هذا البند أُستحدثت تعديلات قانونية شملت قانوني الضرائب والزكاة، ووُسعتْ شريحة كبار المكلفين من (1،300) مكلَّف تزيد تداولاتهم التجارية على (200) مليون ريال في القانون القديم إلى أكثر من (25) ألفَ مكلَّف تزيد تداولاتهم التجارية على (100) مليون ريال في قانوني الضرائب والزكاة المعدلين، (الشرق الأوسط : 2020).

كما تم فرض جمارك جديدة لمواجهة انعدام الإيرادات، حيث استهدفت هذه الإجراءات الشحنات والبضائع التي خضعت لإجراءات دفع رسوم الجمارك في الموانئ والمنافذ كميناء عدن ومنفذ الوديعة البري، وقد أدى هذا الأمر إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد المستوردة في هذه المدن (فاروق الكمالي: 2017).

كما تم استحداث مكاتب جمركية في مداخل بعض المحافظات، وقد بلغ عددها (7) مكاتب في عفار في البيضاء، وميتم في إب قعطبة، وسفيان في عمران، ومكتب في ذمار، وآخر في قلب مدينة عمران، وفي صنعاء (رقابة صنعاء)، ومكتب في الحديدة، وفي شوابة أرحب شمالِ صنعا.

ويقدر متوسط الدخل اليومي للمكتب الواحد حوالي (80) مليونَ ريال يمني أي ما يعادل (142) ألف دولار يومياً، وبحسب تصريح الخبير الاقتصادي مصطفى نصر يبلغ إجمالي الإيرادات الجمركية التي تم الحصول عليها خلال ثلاثة أعوام (2015، 2016، 2017) (300) مليار ريال (موقع المشهد العربي: 2018).

أ- قانون الزكـاة:

بحسب ما ورد في تقرير صادر عن الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء في أكتوبر 2020 فإن الزكاة كانت توزع وفقاً لقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000 الذي أدمج إيرادات الزكاة في موازنات السلطات المحلية على مستوى المحافظات والمديريات لتكون مصدراً رئيساً لتمويل مشاريع البنية التحتية، ووفقاً للمادة (123) من هذا القانون فإن (50%) من عائدات الزكاة المحصلة على مستوى المديرية تعود في شكل موارد محلية لها، وتذهب النسبة المتبقية لصالح ميزانية المحافظة الأكبر، ويعد هذا القانون لائحةً تنفيذية لقانون الزكاة اليمني رقم (2) للعام 1999م.

وفي يونيو 2017م أُصدر مرسومٌ من وزارة المالية يقضي بإعادة توجيه عائدات الزكاة من حسابات السلطة المحلية إلى حساب خاص في البنك المركزي اليمني، ومع استمرار الصراع اُستحدثت العديد من الإجراءات عام 2018م كإلغاء الإدارة العامة للواجبات الزكوية واستحداث هيئة زكاة جديدة باسم "الهيئة العامة للزكاة" وبموجب القرار يصبح جبي واجبات الزكاة وتوزيعها وإدارتها وظيفةَ الهيئة العامة للزكاة (https://almawqeapost.net/news/40776).

ب- تأثير الصراع على أسعار المشتقات النفطية:

شكل قرار عام 2015 الخاص بتعويم أسعار المشتقات النفطية أهميته الخاصة بالنسبة للعاملين في السوق السوداء؛ فقد فتح المجال أمامهم لإنعاش السوق السوداء، وقضى قرار تعويم أسعار المشتقات النفطية برفع الدعم عنها وبيعها بالسوق المحليّة بسعر البورصة العالمية، ووفقاً لمتوسط سعر الشراء خلال الشهر السابق -بحسب ما جاء في موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ (2015)-؛ حيث تم فتح المجال لاستيراد المشتقات النفطية بعد أن كان استيرادها وتوفيرها للسوق المحلية مقتصراً على شركة النفط اليمنية الحكومية، وبذلك وصلت أرباح مبيعات المشتقات النفطية إلى الضعف، ويباع نحو (140) ألف طن شهرياً ما يساوي (49) مليونَ لتر. وعند البيع بسعر متوسط اللتر الديزل والبترول (400) ريال فإن المبيعات الشهرية تبلغ (19) مليار و(600) مليون ريال يمني، نصفها سعر التكلفة والنقل والضرائب والبقية - (9) مليارات و(800) مليون

ريال- أرباح شهرية، وأضاف التقرير -عبر عملية حسابية مبسطة- أن (9) مليارات و(800) مليون ريال في أشهر السنة تساوي (117) مليار ريال و(600) مليون ريال سنوياً بوصفها أرباحاً صافية، إضافة إلى (28) مليار و(812) مليون ريال إيرادات من رسوم المشتقات النفطية في ميناء الحديدة (المنتصف نت: 2020).

7- أثر الصراع على البنك المركزي:

بدأ إدخال الاقتصاد في الصراع بشكل واضح في سبتمبر 2016م عقب نقل مقر البنك المركزي من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن، وذلك بعد أن اُستنفد احتياطي البنك ولم يتبقَ من احتياطيات البنك سوى (700) مليون دولار بحلول سبتمبر 2016، بعد أن كان حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي نحو (4.6) مليار دولار أواخر العام 2014م (مركز الدراسات الاستراتيجية: 2020). وقد انعكست هذه الخطوة سلباً على البنك المركزي بوصفه مؤسسة؛ إذ انقسم بين جانبي الصراع وانخفضت القدرات المؤسسية للبنك المركزي، وهذا بدوره أثر على اقتصاد البلد والمؤسسات العامة والموظفين، وساهم في زيادة الأعباء الاقتصادية على الأسر اليمنية.

8-السيطرة النقدية:

لم تجد اليمن استقراراً للعملة النقدية فقد وجدت الكثير من الإجراءات التي ساهمت في ضعف القدرة للسيطرة عليها ومنها:

- تم إصدار عملة ورقية جديدة عام 2017 اتصفت برداءة نوعية الأوراق المطبوعة حيث قدر عمرها الافتراضي بعامين فقط، هذه السياسية النقدية التوسعية في السنوات التالية وفي عام 2018م شهدت زيادة إجمالي العرض النقدي بنسبة (53%). ووفقاً لمسؤول مصرفي يمني مطلع، طبع البنك المركزي في عدن ما تبلغ قيمته حوالي (1.7) تريليون ريال يمني من الطبعة الجديدة بحلول نهاية عام 2019م (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: 2020م).
- تم منع تداول العملة الجديدة في بعض مناطق اليمن بهدف التخفيف من الآثار

التضخمية للسياسة النقدية التوسعية مما أدى إلى اختلاف أسعار صرف العملات الأجنبية بين شمال اليمن وجنوبه خلال الفترة من 2018م حتى منتصف ديسمبر 2019م، تراوحت هذه الفروق بشكل عام بين (5) إلى (15) ريال يمني.

- أدى التسعير المختلف للأوراق النقدية الجديدة مقابل العملات القديمة إلى زيادة أسعار الصرف المتباينة لتحويل الريال إلى عملات أجنبية بين المناطق اليمنية؛ حيث بلغ سعر الصرف عام 2019م (582) ريال يمني لكل دولار أمريكي في بعض المناطق، فيما بلغ (612) ريال لكل دولار أمريكي في مناطق أخرى، أي بفارق قدره (5%). وقد ازداد هذا التباين نتيجة حركة هذه السيولة الجديدة، وقفز سعر الصرف في بعض المناطق إلى (655) ريال يمني لكل دولار أمريكي مقارنة بـ(590) ريال لكل دولار واحد في المناطق الأخرى، بفارق قدره حوالي (11%)، ونتيجة لذلك رفع المصرفيون رسوم التحويلات المالية. ومؤخراً تهاوت العملة الوطنية لتفقد (25%) من قيمتها بعد أن كان سعر صرف الدولار نحو (661) في شهر إبريل ليرتفع في شهر سبتمبر من العام 2020م إلى (825) ريالاً. وقد بلغت نسبة ما فقد الريال اليمني من قيمته خلال خمس سنوات من الحرب (176%).

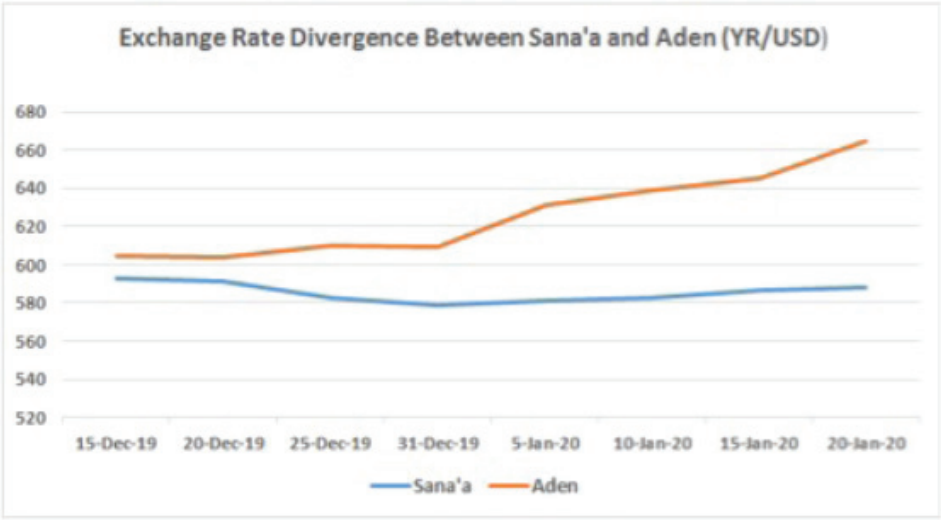

شكل (7): مقارنه أسعار الصرف بين صنعاء وعدن للعام 2020
المصدر: وحدة الدراسات الاقتصادية في مركز صنعاء

9-معاناة القطاع المصرفي:

في مارس 2020م، طلب صندوق النقد الدولي – كما يفعل بشكل دوري- بياناتٍ عن القطاع المصرفي الرسمي في اليمن، وكان البنك المركزي في عدن قد وفرها حتى نهاية 2019م، لكنه فشل في إجبار المؤسسات المالية على الاستمرار في تقديم بياناتها له عام 2020م، ونتيجة لذلك بدأ البنك بفرض غرامات على البنوك والشركات، وهكذا وجدت البنوك ومؤسسات الصرافة نفسها داخل دائرة الصراع؛ لذلك سعت جمعية البنوك اليمنية وجمعية الصرافين اليمنيين إلى إجراءات تنفيذية لإيجاد مساحة محايدة تمكن الجهات العاملة في القطاع المالي من أداء أعمالها، ومع ذلك باءت تلك الجهود بالفشل.

10-أثر الصراع على القطاع الخاص:

ظهرت العديد من الصور الاقتصادية الناتجة عن الصراع التي أثرت على القطاع الخاص منها:

- الصدمة الأولى:

بعد ستة أشهر من الصراع أكدت التقارير أن (26%) من مؤسسات الأعمال قد أغلقت أبوابها وخسرت أكثر من (70%) من قاعدة عملائها في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع، كما أن (95%) من المشاريع التي تم إغلاقها تكبدت أضراراً مادية جزئية أو كلية، وقرابة (41%) من المشاريع التجارية استغنت عما يزيد عن نصف قوتها العاملة بحلول أكتوبر 2015م، وتم تخفيض ساعات العمل في المؤسسات بنسبة (50.6%) من (13.5) ساعة في اليوم قبل مارس 2015م إلى (6.7) ساعة في اليوم بعد تلك الفترة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي: 2016).

- مرونة القطاع الخاص:

بعد الصدمة الأولى أظهر القطاع الخاص مرونة كبيرة وقدرة عالية على التكيف مع ظروف الحرب على الرغم من التحديات العديد مقارنةً بالقطاع العام الذي شهد انهياراً

كبيراً وواسعاً في مجال توفير الخدمات وأداء مؤسسات الدولة، فخلال الفترة 2015م – 2016م انكمشت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي إلى (18%) مقارنة بالانكماش الذي تكبده القطاع العام وقدرت نسبته (31%) خلال نفس الفترة، وزادت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (62.3%) في 2014م إلى (70%) عام 2016م (وزارة التخطيط والتعاوني الدولي: 2018)، حيث برزَ القطاع الخاص لاعباً حيوياً على الأرض في ظل تشظي القطاع الحكومي، ومَلأَ الفجوة التي نشأت في توفير الخدمات الأساسية.

النتائج:

توصل التقرير الحالي إلى النتائج الآتية:

- أوجد الصراع المسلح آثاراً سلبية كبيرة وقاسية على الاقتصاد اليمني، منها ما كان لحظياً توقف بتوقف الأثر، ومنها ما يزال مستمراً حتى اليوم ويشتد حدة وهو الصراع القائم بين المراكز المالية (البنوك) في صنعاء وعدن. وقد أفرز اختلاف السياسات لكلا البنكين العديدَ من الآثار السلبية التي أثرت بشكل مباشر على القطاع الخاص وعلى الشركات، ودفع العملة المحلية نحو مزيد من التدهور الذي يدفع المواطن ثمنه يومياً، وتنعكس تلك السياسات سلباً على أسعار السلع والمواد الغذائية وأسعار الخدمات وكذلك المشتقات النفطية.
- أوجد الصراع القائم نظامين ماليين في البلد الواحد، وخلف فوضى وخسائر كبيرة في الاقتصاد الوطني، وعمق المأساة الإنسانية.
- إن تدهور العملة الوطنية هو القداحة أو الشرارة لتدهور أسعار السلع والخدمات بمختلف أنواعها، وتعميق الوضع الإنساني إلى الأسوإ.
- تعرض القطاع الخاص لخسائر كبيرة عقب اندلاع الصراع مباشرة إذ إن (26%) من مؤسسات الأعمال أغلقت أبوابها وخسرت أكثر من (70%) من قاعدة عملائها، مع ذلك لعب القطاع الخاص دوراً حيوياً وعمل على ملءِ الفجوة التي نشأت في توفير الخدمات الأساسية.

- بسبب توقف العائدات النفطية اضطر البنك المركزي اليمني إلى استخدام مخزونه النقدي من العملة الصعبة حيث تراجعت احتياطيات البنك من (5.23) مليار دولار إلى (700) مليون دولار أمريكي.
- تراجعت التنمية البشرية بمقدار عشرين عاماً نتيجة الصراع الدائر في اليمن.

الخاتمة:

لقد حرصنا أن يكون هذا التقرير عبارة عن استقصاء (تحليلي) حول الصراع في اليمن وتأثيره على الجانب الاقتصادي وعلى أنشطة الكيانات المؤسسية الإحصائية؛ فقد توقفت النشرات الاقتصادية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي اليمن ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات الأخرى التي كانت تصدر سنوياً وتُعَد مصدراً للمعلومات الموثوقة (مصدراً للبيانات الرسمية) التي يمكن الرجوع إليها ودراستها واستنباط الآثار منها.

وبالرغم من شحة المعلومات فإننا لم نستطع الحصول على معلومات إحصائية دقيقة توضح حجم الخسائر الناجمة عن الصراع في القطاع الصحي والقطاع التعليمي وقطاع الكهرباء وقطاع الطرقات وقطاع الاتصالات وغيرها من القطاعات، وليس هذه فحسب بل إن هناك شحة في المصادر عن حجم الدمار الذي طال الممتلكات الخاصة -التجارية وغير التجارية- بغرض توضيح حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الدمار المباشر بالأرقام، وهناك أيضاً شحة في المعلومات من أجل احتساب الخسائر التي خلفها الصراع على المستوى المعيشي والحياتي للمواطنين، ومن هنا يجب إجراء بحث ميداني استقصائي للحصول على المعلومات يستهدف جميع الأُسر في جميع المحافظات للتعرف على حجم الخسائر التي تكبدتها الأسر من ديون وفقدان للمدخرات ولفرص العمل ولمصادر الدخل، وكذا من أجل التعرف على الآثار الأخرى التي سببها الصراع كالإعاقات والأمراض المزمنة وفقدان السكن والحرمان من التعليم والخدمات الصحية وتشرد المعيل ونزوحه وهجرته وفقدانه وانهيار في الاقتصاد الأسري مقارنة بمرحلة ما قبل الصراع.

وعموماً فقد رأينا أن تصبح هذه المادة تقريراً اقتصادياً يوصف -قدر الإمكان- أثر الصراع على الجانب الاقتصادي، إذ استندنا في الحصول على المعلومات على التقارير الاقتصادية الصادرة من مختلف المراكز الاقتصادية، وعلى البلاغات الصحفية التي يصدرها الخبراء الاقتصاديون والمنظمات الدولية والمحلية المهتمة بالشأن الإنساني في اليمن.

يمكن القول إن جميع ما نشر من تقارير سابقة كانت تتناول المؤشرات العامة للاقتصاد اليمني بشكل تقديري، ولا يوجد رصد دقيق لحجم الخسائر التراكمية التي طالت المواطن اليمني منذ اليوم الأول للصراع، بل إن المواطن اليمني نفسه قد أصبح غيرقادر على تذكر حجم خسائره إذ صارت روتيناً يومياً ومعاناة لا تكاد تنتهي.

وتجدر الإشارة إلى أن الخسائر المادية تحدث مرة واحدة فقط، لكن بعض خسائر تكاليف المعيشة والبقاء التي تتباين من فرد لآخر تظل خسائر تراكمية، فعلى سبيل المثال أدى انقطاع الكهرباء إلى خسائر كبيرة عند المواطنين نتيجة إقبالهم على بدائل أخرى لا تنضبط وتؤتي أثرها المرجو إلا بعد الإنفاق عدة مرات، وينطبق ذلك على أشياء كثيرة.

باختصار أفرز الصراع نزيفاً اقتصادياً مروعاً على المستوى العام للبلد، ولسوء الحظ لم يطل هذا النزيف الأطراف المتصارعة، وإنما طال المواطن وحياته ومعيشته؛ فالمواطن هو من يدفع ثمن البضائع المجمركة مرتين، وهو من يتحمل الاستحداثات الضريبية الجديدة، وهو من يتحمل تبعات ارتفاع المشتقات النفطية وارتفاع الأسعار، وهو من يتحمل احتكار الأسواق الموازية (الأسواق السوداء) أو الأسواق الرمادية، وهو من يدفع الجبايات... إلخ، بينما أصبحت الكيانات المتصارعة تمتلك اقتصاديات موازية خاصة بها (اقتصاد الحرب) مما زاد من قوتها، وهو أمر سيعقّد من فرص السلام حالياً ومستقبلاً، فكل كيان في الصراع يرى أن كل ما اكتسبه حقٌ له وثمرة من ثمار الشهداء أو الأرواح التي بذلها ولا يمكن التنازل عن هذا الحق ويسعى نحو المزيد من المكاسب، لقد أصبحت الكيانات المتصارعة أبطال دوامة صراع دائرية متكررة يُستنزف المواطن اليمني وينطحن فيها بشكل تراكمي مخيف منذ العام 2015 حتى الآن، وتغذيها اقتصاديات الحروب والتدخلات الدولية.

وقد أشار التقرير إلى أن إقحام الأطراف المتصارعة للملف الاقتصادي قد أفرز آثاراً اقتصادية سلبية، حيث استخدم كل كيان أوراقه في هذا الصراع دون مراعاة الآثار الاقتصادية

التي سيتكبدها المواطن اليمني، وكذلك أُقحمت العملة الوطنية في دائرة الصراع، وكذا المؤسسات الإيرادية بمختلف قطاعاتها (الجمارك، الضرائب)، ونال القطاع الخاص من ذلك الحظ الأكبر فأصبحت بعض القطاعات تخضع لأكثر من سلطة - لا سيما البنوك التجارية -، ولا تزال بعض هذه القطاعات تعاني من هذه الإشكالية في ظل عدم قدرتها على إيجاد أرضية مشتركة تمكنها من الصمود دون الاندثار.

أخيراً، نوصي بالقيام ببحث اقتصادي يتناول آثار الصراع في اليمن، ويجب أن يخصص لهذا البحث الموارد والإمكانيات الممكنة، ويمكن أن يتم على مرحلتين، تغطي المرحلة الأولى المناطق الشمالية وتغطي الثانية المناطق الجنوبية، وأن يشمل عينات تاريخية على المستوى الأسري وعلى المستوى المناطقي والجغرافي، بالإضافة إلى إجراء تقييم مفصل بالاشتراك مع مختلف المؤسسات بصورة حيادية دون إقحام الجانب السياسي بأي شكل من الأشكال.

التوصيات:

يوصي التقرير الحالي بالآتي:

- إنهاء الصراع في اليمن بين الأطراف المتصارعة لتحقيق السلام والتنمية.
- الحفاظ على الخدمات الأساسية والبنية التحتية، بالإضافة إلى محاربة الفساد في جميع أجهزة الدولة، ودعم الاستقرار السياسي والأمني.
- الحد من النزاع القائم بين فرعي البنك المركزي في صنعاء وعدن، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة للقطاعات الاقتصادية الأخرى الواقعة تحت مظلتهما.
- ضرورة دعم الريال اليمني بصورة ترفع من قيمته أمام الدولار.
- العمل على توحيد المراكز المالية في اليمن (البنوك) من أجل تقوية العملة المحلية.
- السعي عبر الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الممولة بالتواصل مع البنوك الخارجية إلى رفع الحظر عن الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بالتعامل معها في مجال النشاط المصرفي وتسهيل عملية تحويل الأموال -من وإلى اليمن- لتمويل التجارة

الخارجية وتحويلات المغتربين والتحويلات الحكومية المشروعة عبر البنك المركزي اليمني والبنوك المحلية.

- سرعة التفاوض مع الشركات المشغلة لحقول إنتاج النفط والغاز ونقله وتصديره، أو شركات الخدمات اللوجستية بالعودة السريعة إلى عمليات الإنتاج والتصدير.
- سرعة التفاوض مع الجهات الممولة الإقليمية والدولية، كالبنك الدولي (مؤسسة التنمية الدولية) وصندوقي النقد الدولي والعربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي وصندوق التنمية السعودي والصندوق الكويتي وصندوق أبوظبي ومنظمة الأوبك وغيرها من المنظمات والدول المانحة، لرفع الحظر عن تمويلاتها للمشاريع المفترض إقامتها وتنفيذها، وتأمين التمويل المباشر والسحب من القروض والمساعدات والمنح للمشاريع بإشراف مباشر من هذه المنظمات والدول عبر إجراءات استثنائية تحت إشراف الوزارات المعنية.
- رفع الحظر البحري والجوي عن كل الموانئ اليمنية والمطارات لتسهيل النشاط الاقتصادي والتجاري.

المراجع:

- مركز صنعاء وحدة الدراسات الاقتصادية (أكتوبر 2020): "اقتصاد هش بمواجهة محن متصاعدة (اليمن بين سندان الحرب ومطرقة فيروس كورونا)"، صنعاء.
- ديب روت للاستشارات (يونيو 2020): "الأولويات الاقتصادية لاتفاق سلام دائم في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مركز البحوث التطبيقية، اليمن.
- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (سبتمبر 2020): تدهور العملة اليمنية الوجه الأقبح للحرب في اليمن، الوصل للتقرير عبر الموقع الرسمي للمركز، تاريخ الوصول 10/04/2021م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2020)، نشرة المستجدات الاقتصادية، العدد 44، اليمن.
- الشرق الأوسط (سبتمبر 2020م): من خلال زيارة الرابط .https://aawsat.com/home/article/2483336، تاريخ الوصول 18/04/2021م
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مارس 2020): "الهدف العاشر الحد من عدم المساواة"، للوصول من خلال الرابط https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/sustainable-development-goals/goal-10-reduced-3A%20Reduced%20.inequalities-%inequalities.html#:~:text=10 3A%20Reduced%20inequalities,by%20%,Goal%2010 20per%20cent%almost%2060، تاريخ الوصل 15/04/2021م
- ميدل إيست أونلاين (يوليو 2020): خلال زيارة الرابط https://mid-dle-east-online.com/الحوثيون-ينهبون-رواتب-الموظفين-بعد-مواد-الإغاثة، تم الوصول 17/04/2021م
- المنتصف نت (يوليو 2020): الوصول من خلال زيارة الرابط https://www.al-montasaf.net/news58147.html، تم الوصول 22/04/ 2021م.
- الوحدة الاقتصادية (ديسمبر 2020م): "النشرة الاقتصادية اليمنية – معركة ضبط البنوك تهدد بتمزيق القطاع المالي"، مركز صنعاء.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يناير 2020): حقائق سريعة، للوصول عبر الرابط

https://reliefweb.int/report/yemen/undp-yemen-2019-fast-facts، تاريخ الوصول 05/04/2021م

- موقع فرنسا 24 (إبريل 2019): "الحرب في اليمن مَحتْ مكاسب 20 سنة من التنمية"، تاريخ الوصول إلى الرابط 2021/04/08م من خلال الرابط (https://www.france24.com/ar/20190424-اليمن-الحرب-ضحايا-ربع-مليون-قتيل-ضحايا).
- ديب روت للاستشارات (أكتوبر 2019): "إعادة هيكلة المالية العامة للدولة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مركز البحوث التطبيقية، اليمن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سبتمبر 2019م): «الصراع الذي طال أمده سيجعل اليمن أفقر دولة في العالم»، للوصول إلى التقرير من خلال الرابط https://www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/news/2019/Prolonged_conflict_would_make_Yemen_poorest_country_in_world_UNDP.html، تاريخ الوصول 12/04/2021
- جوناثان دي موير وآخرون (إبريل 2019م): «تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن»، مركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي، ومدرسة جوزيف كوريل للدراسات الدولية، وجامعة دنفر، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/crisis-response0/assessing-the-impact-of-war-on-development-in-yemen-.html، تاريخ الوصول 12/04/2021م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019): "تقرير تأثير الحرب على التنمية"، اليمن.
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (يناير 2019م): «التقرير السنوي: الجوع والدبلوماسية والأصدقاء لا يرحمون»، https://sanaacenter.org/files/TYR_Annual_2018_en.pdf، تاريخ الوصول 16/04/2021م.
- البنك الدولي (إبريل 2019م): الآفاق الاقتصادية، اليمن، http://pubdocs.worldbank.org/en/487261554133954384/yemen-MEU-April-2019-ar.pdf، تاريخ الوصول 10/04/2021م.
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (سبتمبر 2019م): «ورقة سياسات تضخم يفوق

القدرات المالية (الحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع العام)"، اليمن.

- الموقع بوست (يونيو 2019): "الزكاة في اليمن: جباية قسرية وشعب عاجز عن الدفع"، من خلال زيارة الرابط https://almawqeapost.net/news/40776، تم الوصول للمصدر 18/04/2021م.
- مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (نوفمبر 2018م): «بعيدا عن نهج العمل كالمعتاد: مكافحة الفساد في اليمن»، للوصول من خلال الرابط https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6617، تاريخ الوصول 12/04/2021م.
- البنك الدولي (أكتوبر 2018): موجز الرصد الاقتصادي في اليمن، الوصول من خلال الرابط https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/yemen-economic-monitoring-brief-fall-2018، تاريخ الوصول 13/04/2021
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (فبراير 2018): "التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن»، العدد 32، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU32_English_Final.pdf، تاريخ الوصول 06/04/2021م.
- اليونيسف (ديسمبر 2018): "مشروع التحويلات النقدية الطارئة"، اليمن، للوصول عبر الرابط https://www.unicef.org/yemen/emergency-cash-transfer-project، تاريخ الوصول 05/04/2021م
- مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (أكتوبر 2018م): مؤشرات الاقتصاد اليمني – خريف الريال اليمني.
- بالنتين وكارين وهيكو نيتسشك: «الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية وتحول الصراع»، مركز أبحاث بيرغوف لإدارة الصراع البناءة، برلين. على العنوان: https://berghof-foundation.org/library
- منصور راجح وآخرون (نوفمبر 2018): "اليمن بلا بنك مركزي: فقدان أساسيات الاستقرار الاقتصادي وتسريع المجاعة"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، موجود على: http://bit.ly/2Et2oc8، تم الوصول 31 يناير 2021.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (يوليو 2018): "التحديث الاجتماعي والاقتصادي

– القطاع الخاص دور حيوي في أوقات الحرب"، العدد 35، لتحميل التقرير https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YSEU35_English_Final.pdf، تم الوصول 17/04/2021

- موقع المشهد العربي (2018م): من خلال زيارة الرابط https://almashhadalaraby.com/news/19257، تاريخ الوصول إلى المصدر 23/04/2021م
- وجدي السالمي (أغسطس 2017): العربي الجديد، موجود على http://bit.ly/2zikOvq، تم الوصول 17 مارس 2021م.
- عبد الله عبد الرحمن (سبتمبر 2017): "رفع الضرائب يزيد أعباء المواطنين"، العربي الجديد، الوصول: http://bit.ly/2Btl0Yo، تم الوصول 22/04/2021م.
- فاروق الكمالي (فبراير 2017): "الحوثيون يفرضون رسوماً جمركية على بضائع عدن"، العربي الجديد، موجود على الرابط http://bit.ly/2k8tHjw، تم الوصول 22/04/2021م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (ديسمبر 2017م): التحديث الاقتصادي والاجتماعي، الإصدار رقم 30، اليمن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (مارس 2016): التحديث الاقتصادي والاجتماعي، الإصدار رقم 12، اليمن.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (مايو 2016): التحديث الاقتصادي والاجتماعي، الإصدار رقم 14، اليمن، https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yseu14_english_final_1.pdf، تاريخ الوصول 12/04/2021م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (فبراير 2016): "التحديث الاجتماعي والاقتصادي – القطاع الخاص بحثاً عن شريان الحياة"، العدد 11، لتحميل التقرير https://relief-web.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yseu11_english_final.pdf، تم الوصول في 17/04/2021
- موقع سبأ نت (يوليو 2015): اللجنة الثورية العليا تصدر قرار بتعويم أسعار المشتقات النفطية، الوصول من خلال زيارة الرابط https://www.saba.ye/ar/news400484.htm، تاريخ الوصول 12/04/2021م

- البنك المركزي اليمني (2014): تقارير البنك الصادرة عن الاحتياطيات.
- عبد الله الفقيه (2012): "الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة -الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة"، تحرير شفيق شقير (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 31.
- لو بيلون، فيليب (2001): "البيئة السياسية للحرب: الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة". الجغرافيا السياسية 20، رقم 5: 562.
- لو بيلون وفيليب وجوانا ماكراي ونيك ليدر وروجر إيست (2000): «الاقتصاد السياسي للحرب: ما تحتاج وكالات الإغاثة أن تعرفه"، لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، ص 6-7-8.

التمكين المجتمعي مرتكز النهوض بالتنمية الشاملة في اليمن

(تصور مقترح)

فريق العمـل

د/ أحـــلام القباطي

أ/ عبـد الله الحسني
أ/ مفيـد عبيـد
أ/ مطهـر الأهـــدل
أ/ مصطفى الحاج
أ/ أحمـــد مطـــر
أ/ مجيب المنقـذي
أ/ عدنـــان إبراهيـم
أ/ نسيبة الجـرافي
أ/ إلهـام عبد الباقي عبد الملك

يمن انفورميشن سنتر

أبريل 2021

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
- الملخص	108
- المقدمة	109
- الأهداف	110
- المصطلحات	111
التمكين المجتمعي	
- مفهوم التمكين	112
- أهداف التمكين	112
- أبعاد التمكين واستراتيجياته	113
- معايير التمكين المجتمعي	115
- مراحل التمكين وسياساته	116
- التمكين والتنمية المستدامة	118
- التمكين والنوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية	119
-التعليم.	122
الفقـر	
- مفهوم الفقر	123
-ظاهرة الفقر	125
- أوضاع الفقر في اليمن	127
- أسباب الفقر في اليمن	128
-آثار الفقر	134
-علاقة التمكين بالقضاء على الفقر	135
التحديات التي تواجه التمكين المجتمعي	
- مفهوم التحديات	136
- تحديات تمكين أفراد المجتمع اليمني	136
- التحديات التي تواجه منظومة التعليم في اليمن	137
التجارب التنموية	
- تجربة قطر	139
- تجربة ماليزيا	141
- تجربة الإمارات	145
- تجربة المملكة العربية السعودية	147
- تجربة جمهورية مصر العربية	149
-التمكين المجتمعي التنموي في العراق	151

الموضـــوع	الصفحة
- تعقيب على التجارب التنموية	152
التصور المقترح للتمكين المجتمعي في اليمن	
- اليمن وطموح التمكين المجتمعي	155
- مقترح التمكين المجتمعي للنهوض بالتنمية في اليمن	155
- خاتمة	161
- قائمة المراجع والمصادر	163

فهرس الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (١) الفقر في اليمن وارتباطه بثمانية أهداف من أهداف الألفية	114
الشكل رقم (٢) أبعاد التمكين المجتمعي	117
الشكل رقم (٣) مراحل التمكين المجتمعي	118
الشكل رقم (٤) سياسات التمكين المجتمعي	128

الملخص:

يستعرض التقرير موضوع التمكين المجتمعي بوصفه مرتكزاً للنهوض بالتنمية في اليمن، حيث تعيش اليمن حالة طوارئ إنسانية واسعة النطاق ناتجة عن استمرار الصراعات وما خلفته من تراجع في كل مجالات التنمية، واتساع في رقعة الفقر، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، وغياب سلطة الدولة، وضعف سيادة القانون في العديد من المناطق، كما أدت الصراعات إلى نزوح الآلاف من الأسر اليمنية وأثرت على أسر غيرها بطريقة أو بأخرى. وتعد هذه الأزمة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي مرت اليمن بها، ولايزال المواطن يعيش تحت تداعياتها المستمرة.

لم يعد مجدياً النظر إلى التحديات التي تواجه اليمن في هذه الفترة الحرجة بعيداً عن الموارد البشرية، وللخروج من الوضع الراهن أصبح من الضرورة بمكان جعل موضوع التمكين المجتمعي قاعدة أساسية، إذ لن يجدي إعادة الإعمار وترميم الوضع الاقتصاد والاجتماعي دون تمكين أفراد المجتمع وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

وقد أشار التقرير إلى أهم الصعوبات التي تواجه اليمن وهي: اتساع رقعة الفقر، تدهور النظام التعليمي، ضعف آليات تمكين الموارد البشرية بالذات الفئات الضعيفة ومنها المرأة، كما استعرض التقرير سياق التمكين وأهدافه ومراحله وأبعاده، بالإضافة إلى استعراضه لست تجارب تنموية عربية وإقليمية.

وأخيراً قدمت مسودة التقرير تصوراً مقترحاً للتمكين المجتمعي للنهوض بالتنمية الشاملة في اليمن بما يناسب المجتمع اليمني، وقد استعرض المقترح آليةً لرفع قدرات أفراد المجتمع للاعتماد على الذات، والحد من الفقر، والارتقاء بالمستوى التعليمي، وتوظيف استراتيجيات التمكين بتفعيل المشاركة المجتمعية في تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات واتخاذ القرارات للاستفادة من كل الثروات الطبيعية وإدارة توزيعها بشكل أمثل للعمل على توظيف استراتيجيات التمكين التنموي التي تنسجم مع الإمكانات والموارد المحلية، ورفع مستوى التعليم، وتأمين سبل العيش الكريم لكل أفراد المجتمع بشكل عادل ومتساوٍ لتكون خطوة أساسية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والعدالة اجتماعية من أجل توفير العيش الكريم لكل أفراد المجتمع بالتساوي.

الكلمات المفتاحية: التمكين المجتمعي، النهوض بالتنمية.

مقدمة:

التمكين استراتيجية تنموية تمثل حزمة من الآليات والأنشطة التي ترمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على التغلب على التحديات التي تواجههم؛ ليصبحوا قادرين على تحقيق أهدافهم وتحسين ظروفهم المعيشية. ويتحقق التمكين عند إعطاء مزيد من المسؤولية وسلطة اتخاذ القرار للأفراد المستضعفين؛ إذ أن غاية التمكين الأساسية هي إكساب الأفراد مهارات تطوير ما يمتلكونه من قدرات ليصلوا إلى مستوى حياة أفضل، وليمتلكوا القدرة على اكتشاف ذواتهم للعمل على زيادة الخيارات المتاحة لهم ولمجتمعاتهم من أجل تحسين فرص الوصول إلى حقوقهم على المستويات كافة.

وكما هو معروف أن التنمية تتمركز على الأفراد وعلى بيئتهم أكثر من تمركزها على الأرباح والإنتاج؛ ولهذا فإن خلق الفرص لأفراد المجتمع عن طريق توفير مجموعة من المعايير والخدمات مثل: العمل على الحد من الفقر، وتحسين فرص التعليم، وتوفير الرعاية الصحية المناسبة، وإكساب أفراد المجتمع استراتيجيات، بالإضافة إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات بوصفها عنصراً أساسياً في عملية النهوض بالتنمية، كل ذلك لا بد أن يوفر للأفراد ليتمكنوا من الإسهام في النهوض التنموي.

تعدُّ اليابان دولة رائدة في التنمية الاقتصادية، حيث أتاحت الفرص المناسبة لشعبها خاصة في مجال التعليم وكانت الأولى قبل الدول الأوروبية في جانب التعليم وعدد المتعلمين، ومن ثم فإن التعليم الجيد أدى إلى التنمية الاقتصادية وهذا انعكس بالإيجاب على تنمية قدرات الموارد البشرية ومهاراتها في اليابان.

يعزى ارتفاع اقتصاد الكثير من الدول الأوروبية إلى اهتمامها بالتنمية البشرية؛ ولهذا فقد أشارت العديد من النظريات إلى أهمية الاعتناء برأس المال البشري بوصفه ركيزة أساسية تؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا فإن التمكين هو حزمة من الاستراتيجيات والآليات هدفها الانتقال بالمجتمع من وضع ثابت أو غير مُرضٍ إلى وضع أفضل، وهي عملية تطور وتحسين مستمرة.

كما يمكننا القول إن التمكين هي عملية اجتماعية وإدارية واقتصادية وثقافية وسياسية تعمل على تطوير المجتمع والنهوض بمهارات أفراده وقدراتهم، ويرى المختصون في المجال التنموي أن التمكين من أجل النهوض بالتنمية لابد أن يسيروفق مراحل مخططة ومنظمة وفقاً لمتطلبات المجتمع، ولابد من اشتراك أفراد المجتمع في التخطيط وتحديد أولويات احتياجاته، كما يجب أن يشترك أفراد المجتمع في اقتراح البدائل المناسبة وتنفيذها.

ومن أبعاد التمكين لتحقيق التنمية المستدامة : التنمية الذاتية، التنمية الاجتماعية، التنمية الإدارية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية، تنمية المجتمع المحلي.

إن ما يركز عليه التقرير الحالي هو كيفية تفعيل التمكين المجتمعي لتنمية المجتمع المحلي اليمني؛ لأن التنمية في ظل إرهاصات الوضع الراهن وتداعياته أصبحت مفرطة في الاتكالية (Dependence) وأصبح المجتمع اليمني متلقياً سلبياً للتنمية.

إن تاريخ اليمن يحث على التعاون والاعتماد على الذات، فقديماً كانت التعاونيات المجتمعية هي من أحدثت نهضة تنموية وتحريكاً للتنمية، ومثال التنمية الهائلة التي حدثت سنوات من أيام حكم القائد إبراهيم الحمدي -رحمة الله عليه- فخلال مدة وجيزة من حكمه (ثلاث سنوات) تحققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووصلت إلى أن اليمن قد أقرض البنك الدولي ذاته.

عموماً تُعدُّ الموارد البشرية هي أهم ركيزة من ركائز النهوض التنموي بمختلف مجالاته، ولا تتحقق التنمية ما لم تتم الاستفادة من الثروة البشرية كونها غاية التنمية وأداتها الأساسية والقادرة على تنفيذ التقدم والبناء.

أهداف التقرير:

وللعمل على إيجاد الحلول المنهجية لمجابهة هذه التحديات فإن الهدف الاستراتيجي يتمثل في تقديم مقترح تفعيل استراتيجيات التمكين التنموي للمجتمع اليمني، وللوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي سيتم العمل على تحقيق الأهداف الآتية :

1 - تقديم استراتيجيات وحلول للحد من الفقر.

2 - طرح آلية لتطوير منظومة التعليم بكل مجالاته ومراحله، والقضاء على الأمية.

3 - تعزيز استراتيجيات التمكين التنموي للموارد البشرية والنوع الاجتماعي وتفعيلها.

ولكي تتحقق هذه الأهداف سيتم تناول التحديات الأساسية في طيات التقرير الحالي، وتلك التحديات هي: الفقر، منظومة التعليم، ضعف استراتيجيات التمكين للموارد البشرية والنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى استعراض محور التمكين من حيث: مفهوم التمكين، أهداف التمكين، أبعاد التمكين، استراتيجية التمكين، معايير التمكين المجتمعي، مراحل التمكين سياسات التمكين، التمكين والتنمية المستدامة، التمكين والنوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية، علاقة التمكين بالقضاء على الفقر، تحديات التمكين.

تعريف مصطلحات التقرير الأساسية:

التمكين التنموي: هو إكساب الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية مهارات تعطيهم الإمكانية لإدارة ظروفهم بشكل مناسب وممارسة السلطة وتحقيق أهدافهم الخاصة، وإكسابهم أيضاً الآلية التي يكونون من خلالها -أفراداً وجماعات- قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين على تحقيق أقصى قدر من قيمة حياتهم.

النهوض بالتنمية: هي العمل على تنمية قدرات أفراد المجتمع المحلي لمساعدة أنفسهم على المشاركة في تحديد احتياجاتهم والتخطيط لتلبية هذه الاحتياجات ومتابعة كل الخطط التنموية وتنفيذها وتقييمها لا سيما التي تهمهم وتمس احتياجهم، ويتضح هنا أن الأعمال التي يريد المجتمع تغييرها وإحداثها ترتبط بشكل مباشر بأفراد المجتمع ترابطاً يجسد أهمية التمكين المجتمعي وزياده قدرتهم على رفع مستوى الخيارات لدى أفراد المجتمع للعمل على تحقيق مصالحهم ومجتمعاتهم والانتقال بهم إلى حال أفضل في كل المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

التمكين المجتمعي:

◄ مفهوم التمكين:

يعد التمكين عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى رفع القدرات والمهارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات لمساعدتهم على اتخاذ خيارات الأنسب وتحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات والنتائج المطلوب.

ويشير التمكين -بوصفه نشاطاً- إلى عملية التمكين الذاتي والدعم المهني للأفراد التي تتيح لهم التغلب على شعورهم بالعجز، وعدم وجود نفوذ لمواردهم وإدراكها واستخدامها للقيام بتغيير أوضاعهم إلى الأفضل.

وفي مجال العمل الاجتماعي، يعد التمكين أسلوباً عملياً للتدخل الموجه نحو تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية. كما ينظر إلى التمكين بوصفها آلية تعمل على توفير حقوق المواطن وإكسابه مسؤولية تجاه مجتمعه ووطنه، ويمثل التمكين أيضاً مفهوماً رئيساً في الخطاب المتعلق بتعزيز المشاركة المجتمعية الفاعلة.

يعد التمكين -مفهوماً- بمثابة التحرك بعيداً عن الشعور بالعجز نحو تصور أكثر توجهاً نحو القوة، ويمكن العثور عليه بشكل متزايد في العلوم الإدارية والتنموية، وكذلك في مجالات التعليم المستمر والمساعدة الذاتية (باقر: 2019).

◄ أهداف التمكين:

يهدف التمكين بشكل عام إلى إكساب الأفراد القدرة على اكتشاف ذواتهم وما يمتلكونه من قدرات ومهارات تصل بهم إلى نوعية الحياة التي يريدونها، ولا تعني التنمية الحصول على المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلى الحقوق المختلفة والخدمات وتعزيز قدرات الأفراد. ويضيف (Herbert :1980) الأهداف الفرعية الآتية لعملية التمكين تعمل على إيصال الأفراد لإدارة شؤون حياتهم:

- تهتم عملية التمكين بزيادة ثقة الأفراد بقدراتهم وزيادة الاستقلالية لديهم.
- مساعدة الأفراد على التعرف على قدراتهم بشكل انسب، لإيجاد حلول ذاتية لمشاكلهم.

- إدارة شؤون الحياة الشخصية، والقدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- جعل الأفراد يستخدمون قدراتهم المكثفة للعمل مع الآخرين لإحداث التغيير.
- خلق سياق تنموي مواتٍ للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي (الشعبيني، وآخرون، 2018).

◄ أبعاد التمكين:

للتمكين أبعاد أساسية عدة، وفيما يأتي بيان هذه الأبعاد:

1 - التمكين الاجتماعي:

يشير التمكين الاجتماعي إلى رفع قدرات الأفراد والجماعات على القيام بشكل مستقل بإقامة العلاقات وإجراء الأنشطة المؤسسية والبيئية الضرورية الكفيلة بتحقيق رفاهيتهم وإنتاجيتهم.

2 - التمكين الاقتصادي:

ويمكن الوصول إليه عن طريق تأمين الوظائف وسبل المعيشة الأنسب للفئات الأضعف والتركيز على الشباب والنساء والمعاقين، ويعدّ التمكين بالنسبة للاقتصاد من العناصر الأساسية للقضاء على الفقر.

3 - التمكين السياسي:

يشير التمكين السياسي إلى مستوى توسيع نطاق مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، وزيادة قدرة الفئات الضعيفة على التأثير في العمليات التي من شأنها تحقيق رفاهيتهم.

4 - التمكين القانوني:

ويكون من خلال تيسير مبدأ الشفافية وتفعيل المساءلة القانونية، والقدرة على كفالة العدل لمن يعيشون في حالة فقر، وإتاحة الفرصة للأفراد بالمطالبة بحقوقهم (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، 2013).

الشكل رقم (1) أبعاد التمكين المجتمعي

المصدر: فريق التقرير وفقا للإطار النظري لأبعاد للتمكين.

◄ استراتيجية التمكين:

تتمثل إحدى استراتيجيات التمكين في مساعدة الأفراد الأكثر ضعف على تحديد أولوياتهم واحتياجاتهم من منطلق أنهم الأقدر على معرفة ما يحتاجونه أكثر من غيرهم، وأن إدارة التغيير للأفضل لا تتأتى إلا بمشاركتهم الفعلية في جميع المراحل؛ فعملية تمكين الأفراد أو الجماعات هي أسلوب الوصول الكامل إلى السلطة الشخصية أو الجماعية والسلطة والنفوذ، واستخدام تلك القوة عند التعامل مع الآخرين أو المؤسسات أو المجتمع.

وبعبارة أدق، التمكين لا يعطي الأفراد السلطة؛ لأن الأفراد يمتلكون بالفعل الكثير من السلطة، بل إن التمكين يتمثل في ثروة توليد المعرفة والدافع لدى الأفراد للقيام بعملهم بشكل أفضل، وتشجيعهم على اكتساب المعارف والمهارات التي تؤهلهم للتغلب على الصعوبات التي تواجههم في مؤسساتهم أو مجتمعاتهم بشكل أفضل، ومساعدتهم على تطوير قدراتهم الذاتية والمجتمعية.

◄ معايير التمكين وشروطه:

المعايير والشروط الواجب توفرها من أجل عملية التمكين المجتمعي المستدام هي:

1 - تفعيل سيادة القانون على الجميع.

2 - إدخال آلية نظام مدني وتخفيف المركزية على مستوى المحافظات والمديريات من أجل ضمان توفر معايير التنسيق والمساءلة.

3 - مشاركة شمولية وواسعة النطاق تنطوي على مشاركة جميع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة في ظل توفر قنوات متعددة المشاركة.

4 - تفعيل مبادئ الحوكمة والمساءلة على كل المستويات.

5 - توفير فرص المشاركة التي يمكن أن تؤثر على عمليات صنع القرار.

6 - التمييز بين كل الأهداف القصيرة والطويلة الأمد مع تحقيق تقدم سريع في الإجراءات المحددة على الأمد القصير من أجل ضمان الشرعية والحفاظ على كلٍ من معايير الالتزام، والمقترحات المرتبطة بالخطط الاستثمارية واستراتيجية التمويل.

7 - تيسير المخططين للعمليات بأسلوب يتسم بالمهارة والاستقلالية والمرونة.

8 - اختيار الأدوات المناسبة لأشكال عمليات المشاركة وفقاً للغرض منها.

9 - توليد الرغبة لدى الأفراد في السعي نحو تحقيق النتائج، مدعومة بالتقنيات اللازمة لحل النزاعات الناشئة.

10 - توفير الدعم لمؤسسات المجتمع المدني والتعاون معها، والاستفادة من منهجياتها المتبعة في تنظيم أنشطة الفئات الضعيفة لتمكينها بشكل ملائم.

11 - تنفيذ عمليات الرصد والتقييم من أجل متابعة التقدم المحرز، ورصد النتائج والتعلم من التجارب.

12 - توثيق الروابط على صعيد التشريعات والممارسات بين القطاعات المتعددة والعاملة في مجال التخطيط والتنفيذ لكل الأنشطة (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: 2013).

◄ مراحل عملية التمكين:

1 – توعية المجتمع

تعد توعية المجتمع من أهم الخطوات لتطبيق عملية التمكين بنجاح بما يساعد على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بالمجتمعات.

2 – البدء ومنح السلطة

وتُعدُّ الخطوة الأولى لبداية دخول أفراد المجتمع ليكونوا طرفاً فعالاً في عمليات التنمية، ويجب أن تتوجه مجهودات مختلف الأطراف إلى إعطاء أفراد المجتمع، وبالذات الفئات الضعيفة، حق المشاركة الفعلية الممكنة بشكل مناسب.

3 – تنظيم المجتمع

وتُعدُّ الخطوة الثانية في عملية التمكين، وتُعنى بتشكيل جهات وسيطة متمثلة في المنظمات غير الحكومية والجمعيات والمؤسسات المعتمدة على المجتمع، وذلك لأن عملية تنظيم المجتمع تتطلب قوى تساعد في عمليات التدريب على بناء القدرات.

4 – تواصل تنمية المجتمع

ستُعدُّ هذه خطوة هامة جداً لضمان استمرارية أثر التمكين ولإكمال فعاليات عملية التمكين حسب الحاجة في المستقبل، فهي تسمح لأفراد المجتمع بأن يمارسوا التنمية الذاتية. (طارق،2014).

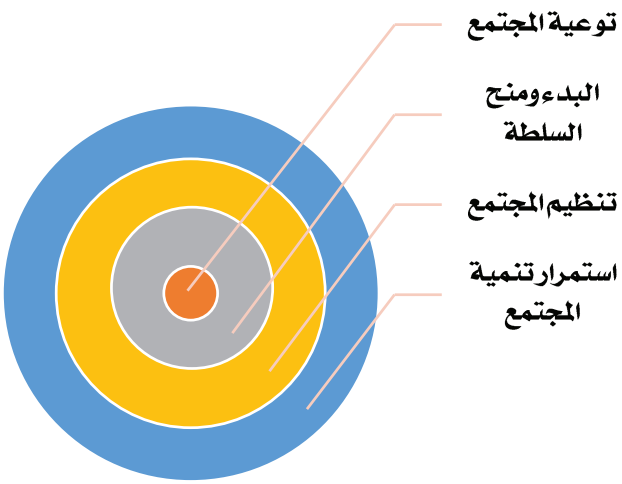

الشكل رقم (2) مراحل التمكين المجتمعي
المصدر: فريق التقرير وفقا للإطار النظري لمراحل التمكين

◄ سياسات التمكين:

1- الحماية الاجتماعية:

ثبت أن الحماية الاجتماعية أداة فعالة من أدوات التمكين للأفراد والأسر والجماعات، تعمل على خفض حدة الفقر ومواطن الضعف والتباين، وكذلك تعزز منهاج الشمول الاجتماعي.

2 - الاستثمار في التعليم والتدريب على المهارات والصحة لصالح تحقيق التمكين وتحسين سبل المعيشة:

للعمل على الإسهام في خفض حدة الفقر وإيجاد فرص العمل وتشجيع الإدماج الاجتماعي لابد من التركيز على التعليم والتدريب وإكساب أفراد المجتمع المهارات وتوفير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية بوصفها عناصر لا غنى عنها في أي استراتيجية من استراتيجيات التمكين.

وبالعمل أيضاً على توسيع نطاق توفر المعلومات من خلال تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، من قبيل شبكة الأنترنت، والهواتف المحمولة، ومنابر الإعلام الاجتماعية التي قد تساعد على تيسير المشاركة.

3 - المشاركة والحوكمة والمساءلة:

تعد معايير الحوكمة عنصراً شديدَ الأهمية في الحد من الفقر والقضاء عليه وتحقيق الإدماج الاجتماعي، حيث يفضي التمكين إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة التي تتسم بتشارك أفراد المجتمع بمن فيهم الفئات الضعيفة وبناء التوافق في الآراء والمساءلة والشفافية وسرعة الاستجابة والكفاءة والتكافؤ والشمول. (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: 2013).

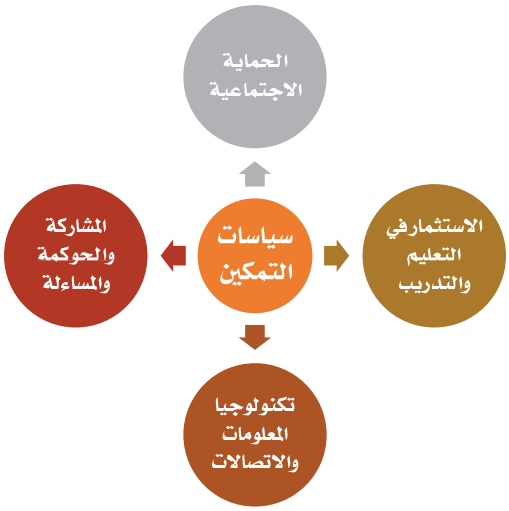

الشكل رقم (3) الأهداف الالفية الثمانية المرتبطة بالفقر في اليمن
المصدر: فريق التقرير وفقا للإطار النظري لسياسيات التمكين المجتمعي.

◄ التمكين والتنمية المستدامة:

تمثل مشاركة جميع أعضاء المجتمع في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عنصراً مهماً يتيح تحقيق التنمية المستدامة، وهو يستلزم التصدي للتحديات من قبيل التغيير في المناخ والتحولات الجوهرية في السلوك البشري من حيث أنماط الإنتاج والاستهلاك

على السواء، ويمكن تحقيق تلك التغييرات بشكل فعال عند مشاركة الناس في صوغ الخطط والسياسات والبرامج وتنفيذها.

◄ التمكين والنوع الاجتماعي وعلاقته بالتنمية:

يُعدُّ تمكين جميع أفراد المجتمع (الرجل والمرأة) الركيزة الأساسية لتطوير القدرات والمهارات التي لا يمكن إطلاقها لولا تمكينهم وفي ظل تحقيق معايير وأسس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإدماج النوع الاجتماعي في كل الخطط وبرامج التنمية الشاملة وتوعية المجتمع بقضايا النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في الأسرة والمجتمع ورفع قدراتها وتمكينها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

ويُعدُّ التمكين من أحدث طرق الإدماج الحديثة ووسائله، ونجاح برامج التنمية وضمان استدامتها وقدرة المجتمع على استيعابها لا يكون إلا بمشاركة كلٍ من الرجل والمرأة.

لذا غالبا ما يرتبط التمكين بالمساواة وما يترتب عليها من إتاحة الفرص العادلة للجميع في استخدام موارد المجتمع وعدم التمييز على أساس النوع مما يجعل لكل من الرجل والمرأة الحرية في العمل والإنتاج والحرية التصرف والرقابة مما يؤدي إلى دعم تنفيذ عملية التنمية المستدامة. (الزلب، 2005).

المرأة والتمكين:

تجمع المواثيق الأممية والدولية للقرن الواحد والعشرين -من كل الدول والديانات والأحزاب والتنظيمات والتشريعات والقوانين- على أن تمكين الحياة الكريمة للإنسان لن تتم إلا بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات لضمان تحقيق التنمية المستدامة للأرض والإنسان، فهي تتحقق بالمشاركة الفعالة الحقيقية لهما من منطلق أنهما شريكان أساسيان في بناء المجتمعات وتنميتها.

ومن هذا المنطلق فقد أُقرت وصدرت العديد من القوانين والمواثيق العالمية والدولية والعربية والمحلية التي توكد أهمية مشاركة المرأة في بناء المجتمعات وتنميتها، كما نصت مواد الدستور اليمني والقوانين اليمنية على ذلك.

◄ ضعف مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار

إن المرأة هي الشريك الأساسي للرجل في البناء والنهوض بتنمية المجتمع وصنع القرار وهو ما يجب أن يكون فعلياً على أرض الواقع. لقد أدى غياب المرأة عن دورها الحقيقي والفعلي إلى حدوث فجوات كبيرة وعميقة في عملية بناء المجتمع وتنميته.

وكان ذلك نتيجة للعديد من الأسباب والعوامل ومنها المعتقدات الدينية الخاضعة لتأويل بعض المعنيين بتفسير النصوص الشرعية وفقاً لفهمهم الخاص وبما يخدم أنانيتهم في كثير من الأحيان، فضلاً عن بعض العادات والتقاليد والأعراف والقوانين والتشريعات غير المنصفة للمرأة.

◄ المرأة اليمنية في الماضي والحاضر:

لقد كانت المرأة اليمنية على مدى قرون من الزمن تقوم بدورها في بناء المجتمع وتنميته، وكان لدورها ومشاركتها وجود الدولة اليمنية الحضارية العريقة منذ آلاف السنين ومنها مملكة سبأ وحمير ومعين... إلخ. وقد اشتهرت المرأة اليمنية بوجودها ودورها في الحكم والسياسية والقيادة مثل ملكة سبأ الملكة بلقيس في زمن النبي سليمان عليه السلام والملكة أروى بنت أحمد الصليحي في عهد الدولة الصليحية وغيرهن من النساء اليمنيات.

وخلال العقدين الماضيين تمكنت المرأة اليمنية من العودة تدريجياً إلى السعي في القيام بدورها ومشاركتها في بناء المجتمع، لكنها لم تتمكن من الوصول الفعلي إلى المشاركة الفعلية والحقيقية بالمستوى المطلوب، إنما تمكنت فقط من تحقيق بعض الحقوق والمشاركة الملموسة في قطاع التعليم والقطاع الصحي، والمشاركة في القيد والتسجيل في الانتخابات، في حين لازالت محرومة من حقها في سبر أغوار القطاع السياسي.

◄ المشاركة السياسية للمرأة اليمنية:

تعد المشاركة السياسية للمرأة اليمنية دون المستوى المطلوب، فعلى الرغم من التقدم الذي شهده وضع المرأة اليمنية في مجالي الصحة والتعليم فإنه لا توجد مؤشرات مماثلة في مجال الميدان السياسي؛ فوضع المرأة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية بشكل عام -واليمنية بشكل خاص- هي من بين أدنى التقديرات في مناطق العالم.

يمكننا القول إنه توجد فجوة كبيرة جداً بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة اليمنية سياسياً؛ ففي الوقت الذي تحاول فيه الدولة اليمنية أن تلبي في دستورها وقوانينها متطلبات التوجهات والقرارات العربية والدولية، هناك -على صعيد الممارسة في الواقع- تفاوت كبير بين جوهر هذه التوجهات وواقع التمكين السياسي للمرأة اليمنية؛ إذ إن ممارسة المرأة لدورها في الحياة العامة قد أصبحت ضرورة وطنية وإنسانية، ولتحقيق ذلك لابد من توفر الإرادة السياسية الداعمة لوصول المرأة إلى البرلمان وموقع صنع القرار لتتمكن من تقديم الدعم في المجال السياسي لأنها الأجدر على بناء النسيج المجتمعي، وستظل حقوق المواطنة ناقصة نقصاناً فاضحاً إذا لم يتم تمكين المرأة من المشاركة في مضمار الحياة العامة، كونه نقصاً في الممارسة الفعلية لا في التشريعات القانونية فقط.

تتعرض المرأة اليمنية في العصر الحديث إلى العديد من الممارسات والمعتقدات التي تضعف دورَها ومشاركتها في البناء والنهوض بتنمية المجتمع، ومن أهم تلك العوامل التفسيرات البشرية المغلوطة لما جاء في النصوص الشرعية بالنسبة للمرأة، ودعم التفسيرات المغلوطة بأحاديث موضوعة من مثل «ما فلح قوم ولوا أمرهم امرأة».

مفهوم تمكين المرأة:

هي العملية التي تُتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تُكسبها المهارات والقدرات التي تُمكّنها من إدارة شؤون حياتها.

كما يُمكن تعريف تمكين المرأة بأنه العملية التي تؤدي إلى امتلاك المرأة للموارد وتطوير قدرتها على الاستفادة منها وإدارتها بشكل أنسب لتحقيق مجموعة من الإنجازات وفقا

لقدراتها المكتسبة، وهنا تتجلى أهمية توفر مجموعة من العناصر لتستطيع المرأة ممارسة اختياراتها ومنها: (الإدارة، الموارد، والغايات)، فالإدارة تُشير إلى قدرة المرأة على تحديد أهدافها الاستراتيجية التي تريد الوصول إليها في حياتها والتصرّف بناءً على تلك الأهداف واتخاذ القرارات بناءً على نتائج تلك الأهداف، أما الموارد فتُشير إلى التوقعات والجانب المادي والاجتماعي والبشري، وأمّا الغايات فتُشير إلى مجموعة متنوعة من النتائج التي تبدأ من تحقيق مستوى عيش كريم وتحسينه وتنتهي بتحقيق مبدأ تمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرار والمجال السياسي.

التعليم:

يُعدُّ التعليم الآلية الأفضل والعامل الأساسي لتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، والعنصر الأكثر قدرة على إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والأكفأ على تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها. ويواجه المعنيون بشؤون التعليم تحديات كبيرة عن طريق ردم الهوة الكبيرة بين الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة والأساسية وبين ما هو متوفر حالياً من الخدمات التعليمية كماً ونوعاً.

إن التعليم الذي ندعو إليه يجب أن يكون متحداً مع الممارسة، وأنه يعني إعادة تشكيل الوعي بهدف تمكين الناس من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الإنسانية والدعوة لمباشرتها بالفعل وتقنينها بصورة أدق وأكثر اتساقاً مما تشتمل عليه الدساتير، فالتعليم والتمكين -أي المعرفة والممارسة- لا ينفصمان، فلن تكون هناك أدنى فائدة من التعليم إلا إذا كانت تعني التحرر من الخوف والممارسة الفعلية للحقوق كجزء من الواجب والمسؤولية المدنية لكل مواطن .(النعيم، 2000: 36).

وبسبب الأوضاع التي تعيشها اليمن من صراعات مستمرة على مدار (7) سنوات فقد أدت إلى انهيار النظام التعليمي الذي كان يتسم سابقاً بمؤشرات ضعف، ويعد انخفاض مستوى التعليم أحد أسباب انتشار الفقر، حيث إن ضعف التعليم يعدُّ عاملاً ذا دور كبير في اتساع رقعة الفقر.

ويؤثر الفقر في مستوى الحصول على فرص التعليم، في ذات الوقت يعد التعليم الجيد مطلباً مهماً بالنسبة للفقراء لتدني فرص الحصول عليه بسبب ما يرافقه من تكاليف مادية لازمة لتلبية احتياجاتهم من مستلزمات وكتب واحتياجات أخرى، ويتجلى أثر الفقر على الطلاب الفقراء في عدم قدرتهم على التركيز ومتابعة الدروس المدرسية، نظراً لأنهم يعيشون في أماكن غير مناسبة للعيش، أو بسبب سوء التغذية لديهم لانعدام الأمن الغذائي.

واقع التعليم اليمن:

يُعدُّ التعليم عاملاً أساسياً لتحسين الظروف المعيشية وتحقيق الأهداف التنموية، فمؤشرات التعليم في اليمن متدنية جداً حيث ترتفع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع، وفي الآونة الأخيرة بسبب إرهاصات الأوضاع تدنت معدلات الالتحاق بشكل أكبر عن السابق فمثلاً في التعليم الأساسي (الصفوف 1-9).

هناك فجوة واسعة بين الذكور والإناث من حيث الالتحاق بالتعليم، لا سيما في المناطق الريفية، حيث يواجه التعليم كثير من التحديات والمعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهذا ناجم عن سوء توزيع الموارد بسبب اتساع رقعة الفساد المالي والإداري، والاستخدام غير الفعال للموارد المتاحة، والتوزيع غير المناسب للمرافق التعليمية الذي تتدخل فيه مجموعة من الاعتبارات خارج لائحة تنظيم المنظومة التعليمية، بالإضافة إلى نوعية التعليم.

يتصف الوضع التعليمي في اليمن بمؤشرات تُعدُّ الأسوأ في العالم من حيث ظاهرة التسرب، وارتفاع نسبة الأمية وبالإضافة إلى تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والجامعي مؤخراً، خاصة بين البنات، واتساع الفجوة في التعليم بين الذكور والإناث وكذلك بين الريف والمدن.

هناك ضعف في كفاءة استخدام الموارد وتوزيعها بالشكل الأمثل وتفسر من بعض الجهات بالشحة للموارد، بالإضافة إلى مشكلات توزيع المرافق التعليمية، ومحدودية مدخلات التعليم، وتدني نوعيتها، وضعف الإدارة التربوية، علاوة على المصاعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على منظومة التعليم.

وقد أشارت بعض التقارير ذات العلاقة بالتعليم في اليمن إلى أن حوالي نصف المواطنين اليمنيين في سن البلوغ ممن يحالفهم الحظ يمكنهم القراءة والكتابة، أما بالنسبة للأطفال ممن يلتحقون بالتعليم الأساسي فلا يتجاوزون (70%) في أحسن الحالات، وأقل من ربع فتيات المناطق الريفية في سن التعليم الأساسي، وأقل من نصف العدد الإجمالي للفتيات في سن التعليم الأساسي.

وقد ساهمت الحرب والصراعات المسلحة في اليمن منذ عام 2015 حتى 2020 في تدمير العملية التعليمية، ويمكن الإشارة إلى حجم الأضرار التي لحقت بالتعليم العام على النحو الآتي (الخطيب، الريمي: 2021):

1 -التعليم للجميع: فشل اليمن في تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول العام 2015 رغم تلقّيها مساعدات بلغت حوالي 800 مليون دولار أمريكيّ.

2 -التنمية البشريّة: كان ترتيب اليمن (153) في العام 2015 في مؤشّر التنمية البشرية (HDI)، ثمّ احتلّت المرتبة (179) عام 2020 من أصل (189) دولة، وتشير التوقّعاتُ إلى أنّ اليمن لن تتمكّن من تحقيق أيّ هدف من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول العام 2030، كما لقي ما يقارب ربع مليون شخص حتفَه نتيجةً للقتال بشكل مباشر، ونتيجةً لعدم توفر الغذاء والخدمات الصحّيّة والبنية التحتيّة بشكلٍ غيرمباشر. وقد شكّل الأطفالُ دون الخامسة (60%) من القتلى، وعوّق النزاعُ التنمية (21) عاماً حتى العام 2019، وفي حال انتهاء النزاع عام 2022 فإن التنمية ستتراجع (26) عاماً على مدى جيلٍ واحد.

3-الكتاب المدرسي: أدت الحرب إلى نقص في طباعة الكتاب المدرسي بسبب منع دخول الأوراق والقرطاسية والأحبار الخاصة بطباعته، ونتيجة لانعدام الموارد المالية الخاصة بالطباعة ووقف الدول المانحة للدعم فقد سبب ذلك ضرراً لأكثر من خمسة مليون طالب وطالبة في تعليمهم، وحرمانهم (56،565،868) كتاباً مدرسياً ما انعكس سلباً على سير العملية التعليمية في اليمن، وبلغ متوسط العجز السنوي في طباعة الكتب المدرسية حوالي (84%) بما يعادل نسخة واحدة من المنهج لكل (7) طلاب.

4-الكادر التربوي: بلغ عدد الكوادر التربوية والتعليمية المتأثرين بالحرب والذين

توقفت مرتباتهم منذ العام 2016 حوالي (196،197) تربوياً أي ما نسبته (65%) من إجمالي الكادر التربوي في اليمن، وبلغ إجمالي الكادر التعليمي العامل في المنشآت المتضررة (90،189) تربوياً، أي (29.7%) من إجمالي ذلك الكادر.

5- الخسائر المادية للتعليم العام بسبب الحرب: قدرت وزارة التربية والتعليم الخسائر المباشرة للأضرار التي لحقت بقطاع التربية والتعليم خلال الفترة 26 مارس 2015- 26 مارس 2020 بنحو (3) تريليون ريال، كما قدرت إجمالي تكلفة الخسائر والأضرار المادية التي لحقت بقطاع التعليم جراء استمرار استهداف المدارس والمنشآت التعليمية بـ(383.110.000)دولار.

6- الخسائر البشرية للحرب: بحسب تقرير للتحالف العالمي لحماية التعليم المعنون بـ«التعليم تحت الهجوم» (9 يوليو 2020) فإن أكثر من (5000) طالب ومعلم وأكاديمي تعرضوا للإصابات والقتل والأذى في اليمن خلال الفترة2015-2019، فضلاً عن (3.804) من الجرحى.

الفقـــر:

◄ المفهوم الاصطلاحي للفقر:

هو افتقار أفراد المجتمع إلى المتطلبات الأساسية المُتعارف عليها ضمن الإطار الاجتماعي السائد للأسرة والفرد، ويتمثل في العجز عن تلبية هذه الاحتياجات لدرجة عدم القدرة على تلبية احتياجات المأكل والمشرب والمسكن بشكل ينافي متطلبات الحياة الكريمة، كما أن للفقر مجموعة من المؤشرات تتعدى المؤشرات الاقتصادية مثل: تدهور الحالة الصحية، وانخفاض مستوى التعليم، وانتشار مظاهر السلوك المنحرف، وارتفاع معدل الجريمة، وانخفاض مستوى مهارات الأفراد، فضلاً عن انعدام فرص العمل.

◄ ظاهرة الفقــر:

الفقر ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية، وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال، لا يخلو أي مجتمع منها مع الاختلاف في درجات العوز والحاجة، وتشير بعض التقارير إلى أن خمس سكان العالم تم تصنيفهم بأنهم فقراء محرمون من الحد الأدنى لفرص العيش الكريم الآمن.

ورغم الاختلاف في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره، فإن تدني دخل الفرد وانعدامه يشكل المرتكز الأساسي لهذه الظاهرة، ويرافق ذلك ضعف القدرة على توفير متطلبات الحياة الضرورية من مأكل ومشرب وملبس، فضلاً عن المستلزمات الأخرى الضرورية مثل الدواء.

وتزداد وطأة ظاهرة الفقر في اليمن بسبب الصراعات المستمرة، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات التي تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وآثارها، وقد يتجاوز مفهوم الفقر البعد الاقتصادي ليمثل الجانب الاجتماعي والنفسي والثقافي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر.

ويعد الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة أحد عوامل تفاقم ظاهرة الفقر، وقد أدى هذا الفساد إلى التفاوت الطبقي عن طريق ظهور الغناء الفاحش والفقر المدقع بين فئات المجتمع المختلفة، وغياب معايير المساواة في الحقوق، كما ارتبطت مشكلة الفقر برباط وثيق بتدهور الأداء الاقتصادي والسياسي مما تسبب في ظهور الاختلافات التي تحولت إلى نزاعات وصراعات مسلحة على مساحات كبيرة تسببت في توقف كثير من جهات العمل، وتدهور وضع الأراضي الزراعية والمزارعين، وزادت من نسبة البطالة والعاطلين عن العمل، وهذا بدوره أدى إلى تدهور في مستوى المعيشة بشكل عام، وإلى تردي الوضع الاقتصادي في شتى مجالات الحياة وألقى بظلاله على المواطنين، وفاقم انقطاع الرواتب من سوء الوضع الذي زاد من نسبة الفقر وفقدان الأراضي الزراعية والأصول والأعمال وتردي دخل الفرد بل وانعدامه في حالات كثيرة، وتدهورت الأوضاع المعيشية إلى أبعد حد، ثم تدهورت خدمات البنية التحية بشكل عام، فضلاً عن انتشار الأوبئة والأمراض وزيادة نسبة الوفيات بسبب الانشغال بإدارة الصراعات. إن هذا الأمر يستدعي حلولاً عاجلة لإنقاذ أفراد المجتمع؛ فقد أشارت تقارير دولية إلى أن أكثر من (20) مليونَ يمني معرضون لحالة مجاعة حتمية.

إضافة إلى ما سبق فإن استمرار الصراعات العنيفة في اليمن قد أدى إلى تعطل شديد في النشاط الاقتصادي وصادرات المواد، إضافة إلى حدوث أضرار بالغة في البنية التحتية وتعليق الخدمات الأساسية مما فاقم من ظاهرة النزوح وانتشار رقعتها وازداد الوضع سوءاً، ومن هنا لا بد من العمل على إيواء النازحين وتوفير أبسط مقومات الحياة لمختلف الفئات والشرائح، وحفظ كرامة الأفراد والأسر المتضررة ودعمهم في الوصول المتكافئ إلى الغذاء والسكن والحماية والصحة وجميع الحقوق التي تضمن حياتهم بكرامة وأمان. ولكي ينتهي الفقر يجب إنهاء الحرب والنزاعات المسلحة والبدء بلم شتات أفراد الشعب اليمني والدعوة إلى صلح وطني جامع لكل الأطياف والفئات المتصارعة، والعمل على تنفيذ مشاريع تنموية إعماريه في جميع المجالات لإنهاء معاناة الشعب اليمني وتوفير العيش الكريم تحت وضع آمن ومستقر.

◄ أوضـــاع الفقر في اليمـــن:

يصل مؤشر فجوة الفقر إلى (8.9%)، وهو يعني وجود عجز بنسبة الفرد تصل إلى (497) ريالاً يمنياً شهرياً. وفي المتوسط، ينبغي أن يحصل الفرد الفقير على (1.431) ريالاً يمنياً شهرياً حتى يتمكن من الخروج من براثن الفقر. ويتطلب الاستهداف النموذجي للفقراء (124.4) مليار ريال يمني سنوياً (نحو 4% من إجمالي الناتج المحلي) لسد الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر. (البنك الدولي يناير: 2010).

كما أشارت عدة تقارير دولية إلى أن شريحة واسعة من سكان اليمن بحاجة شديدة إلى الاحتياجات الأساسية، وأظهرت بعض التقارير أن (24.7) مليون، أي ما يمثل (80%) من السكان، بحاجة ماسة إلى المساعدات، وأن (16.2) مليونَ فردٍ بحاجة ملحة، وأن (4) ملايين فرد نزحوا من ديارهم نتيجة الصراع، يمثل الأطفال حوالي (74%) من إجمالي عدد النازحين، كما أن هناك (137.000) لاجئ أجنبي يعيشون على الأراضي اليمنية.

الشكل (4): يرتبط الفقر في اليمن بثمانية أهداف من أهداف الألفية

◄ أسبـاب الفقــر:

يُعدُّ الفقر نتاج جملة من العوامل الطبيعية والبشرية والسياسات المحلية والعوامل الخارجية التي تتضافر مجتمعة لتخلق بيئة مواتية لانتشار الفقر وزيادة حدته، وتختلف مظاهر الفقر من مجتمع لآخر حسب مجموعة من العوامل مثل مستوى توفير خدمات البنية التحتية وزيادة عدد الأُسر وكذلك المستوى التعليمي للأفراد والمنطقة الجغرافية.

ويعاني الفقراء من انعدام فرص العمل، وعدم امتلاك الموارد والأصول مثل الأراضي الزراعية والأموال، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وندرة الموارد المائية واتساع هوة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع وعدم المساواة بين الجنسين، وتعد شريحة النساء والأطفال هي الأكثر تأثراً بالفقر لأنها الفئة الأضعف.

ومن أهم أسباب انتشار ظاهرة الفقر:

1 - انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري:

تراعي الأهداف الإنمائية للألفية هذا المفهوم الأوسع للفقر في أنه لابد من تجاوز مقاييس ربط الفقر بالدخل فقط؛ لأن الفساد المالي والإداري من مسببات الفقر الأساسية وانتشار رقعة الفساد، ويقوض دعائم التنمية، وينتهك حقوق الإنسان والأفراد والأطر القانونية.

ومن مظاهر الفساد نهب الميزانيات التي تُعتمد لمكافحة الفقر، كما يحد الفساد من إمكانية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الاستثمارات الداخلية والخارجية وجهود مكافحة الفقر وغيرها من الجهود المتعلقة بتعزيز التنمية.

إن انتشار رقعة الفساد يؤدي إلى فشل تنفيذ الخطط التنموية، كما يكرس زيادة رقعة الفقر، وعندما تستشري ظاهرة الفساد فإن آليات مكافحة الفقر، مثل الشفافية والمسائلة القانونية والمسئولية المؤسسية، تصبح معدومة.

وكما صرح علماء الاقتصاد والاجتماع فإن ضريبة الفساد دائماً يدفعها الفقراء؛ حيث يتم نهب عوائد الموارد الطبيعية لصالح أفراد محدودين على حساب أفراد المجتمع بأكمله.

2 - الحروب والنزاعات:

شهدت اليمن في الفترة الأخيرة تدهوراً في أداء الجانب السياسي أدى إلى اندلاع الصراعات وانتشارها، ونتج عنها نزوح السكان وتهجيرهم مما أدى إلى تدهور اقتصادي في شتى مجالات الحياة وألقى بظلاله على المواطنين بسبب تردي الأوضاع الأمنية.

وتعد ظاهرة النزوح وما يخلفه النازحون وراءهم من منازل ووظائف سبباً في انتشار الفقر بشكل كبير، لا سيما بين فئات المجتمع الأكثر ضعفاً، ويؤدي تدهور الوضع الأمني إلى انخفاض عدد المستثمرين، مما يترتب عليه ضعف في الاقتصاد وتدهور في مستوى العملة، بالإضافة إلى تردي مستوى تقديم خدمات البنية التحتية للمجتمع والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والمياه.

3 - السياسة العامة للدولة:

يمثل نظام الحكم للدولة عاملاً أساسياً لمحاربة الفقر أو لزيادة رقعته، فإذا كان كيان الدولة قائماً على نظام مدني يركن إلى القانون وحماية حقوق الأفراد، ويعمل على سن القوانين وتطبيقها التي توفر الفرص بالتساوي وتتيح الإمكانيات وتحد من الفقر وتعزز المساواة بين أفراد المجتمع بشكل عادل وتلغي التفاوت الطبقي وتسن القوانين واللوائح التي تعمل على تقويض الفساد، إذا كان كذلك فستكون الدولة مستقرة وتستطيع توفير الاستقرار لمواطنيها.

إن الدولة المدنية هي دولة حقوق بالدرجة الأولى وتركز على الاحتياجات الأساسية للفقراء وتوفر أكبر قدر من فرص العمل من خلال استغلال الموارد المتوفرة بشكل عادل لصالح أفراد المجتمع بالتساوي والمحافظة عليها.

وبالمثل إذا غابت الدولة، وسادت الفئوية والطبقية والمناطقية، وتلاشى دور القانون فإن الأوضاع ستزداد سوءاً وستنتهي الطبقة الوسطى وسيتضاعف عدد الفقراء وتشتد وتيرة التفاوت الطبقي.

4 - عدم المساواة والتفاوت الطبقي:

تشتد وطأة التمييز الطبقي بسبب الصراعات واستمرارها، ويظهر هذا التمايز في تفاوت مستويات دخل أفراد المجتمع، وكذلك التمييز بين الجنسين، والتمييز الطائفي والمناطقي. بالنسبة لشريحة الأطفال، فإن أطفال الأسرة الفقيرة والمناطق الريفية هم أكثر تعرضاً للمشاكل الصحية ومنها نقص الوزن، وهم أقل حظاً بثلاث مرات في الالتحاق بالتعليم مقارنة بأطفال الأسر الغنية الذين يعيشون في المدن. أما بالنسبة للنوع الاجتماعي فإن معدل تسرب الفتيات من المدارس يفوق معدل تسرب الفتيان.

يؤدي التفاوت الطبقي إلى إضعاف إمكانية تمكين أفراد المجتمع من حصولهم على الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، كما أنه يودي إلى استغلال الأغنياء للفقراء بأبشع الصور، وتعمل الفئات المتسلطة والمنفردة بالقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على استئثار أعضائها لموارد البلد على حساب أفراد المجتمع، وتأسر الفقراء في حالة فقر يصعب الخروج منها.

5 - تدنّي الأجور وانخفاض معدل النمو الاقتصادي:

إن تدني الأجور يؤدي إلى انخفاض عدد القوى العاملة الخبيرة، وإلى تدهور مستوى خدمات كل المؤسسات والهيئات ومخرجاتها، مما ينبني عليه ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي خلال فترة الأزمات، وارتفاع وتيرة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع الواحد في مستوى الدخل والأملاك وفرص الحياة الكريمة.

من الآثار الناجمة عن الفقر تدني مستوى الأجور الذي يؤدي إلى سوء التغذية الناتج عن الفقر الشديد، كما يصاحبه تدهور في صحة الأفراد الجسدية والنفسية، ويتسبب أيضاً أمراض قد تمنعهم من ممارسة مهام أعمالهم، فينتج عن ذلك نقص في عدد القوى العاملة التي تعد مصدراً للإنتاج وتساعد على رفع الإنتاجية، ينبق عنه انتشار البطالة والفقر كونها مشكلتين مترابطتين، وفي هذا السياق يشير البنك الدولي في أحد تقاريره إلى أن البطالة لا تعد السبب الأساسي للفقر بل انخفاض الأجور وما يترتب عليها من تبعات.

6 - زيادة عدد أفراد الأسرة:

تعد الأسرة الكبيرة أكثر من غيرها من الأسر تعرضاً لمشكلة الفقر، لا سيما إذا كان رب الأسرة هو المعيل الوحيد، نظراً لكثرة عدد أفرادها، ومن ثَمَّ زيادة متطلباتها، فيزداد الوضع صعوبة إذا لم يجد رب الأسرة فرصة عمل ذات دخل يتناسب مع مستوى هذه الاحتياجات.

7 - الزراعة التقليدية:

يمثل القطاع الزراعي نشاطاً مهماً في الاقتصاد إلا أنه يجابه مجموعة من التحديات، منها :

- شحة الموارد المائية وسوء استخدامها.
- النمو السكاني والانتشار العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- وعورة التضاريس وسوء البنية التحتية.

ومن أسباب تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي:

- نمطية الأساليب الزراعية المستخدمة التي توصف بالقديمة.
- شحة الموارد المائية.
- تقلبات الأسعار بالنسبة للبذور والوسائل الزراعية.
- عدم كفاية مستلزمات الإنتاج الزراعي.

8 - سُوء الحالة الصحيّة:

نظرا لتداعيات الوضع الراهن فقد انتشرت الأمراض، وتدهور مستوى خدمات المرافق الصحية، وزاد من سوء هذا الوضع الكثافةُ السكانية في بعض المدن نتيجة النزوح من المناطق التي تستعر فيها الصراعات، وكذا انقطاع المرتبات عن موظفي الدولة، حيث إن أكثر من (50%) من المرافق الصحية لا تعمل أو أنها شبه متوقفة، بسبب نقص الإمدادات الطبية وهذا يحتاج إلى حوالي (12) مليونَ شخصٍ للتدخل في الخدمات الصحية للوصول إلى الحد الأدنى من الخدمات المنقذة للأرواح، وأصبح من الضروري الإسهام في توفير التكاليف التشغيلية للمرافق الصحية ودفع الحوافز لمقدمي الخدمات الصحية.

ويؤدي ضعف خدمات المرافق الصحية -بل وانعدامها- إلى مزيد من التحديات الوخيمة التي يواجهها الشعب اليمني الذي لا يستطيع أغلبه دفع تكاليف العلاجات، وبذا لا يستطيع المواطنون الحصول على الخدمات الصحية. لقد توقفت أغلب المرافق الصحية عن تقديم خدماتها بسبب تداعيات الوضع الراهن، إضافة إلى ما تسببه من تكاليف مالية إضافية بشكل يومي لتوفير العلاج اللازم.

يؤثر الفقر في الجانب الصحي فانعدام الدخل أدى إلى أن أغلب الأسر قد أصبحت تعيش في أماكن غير صحية مثل المنازل التي تعاني من تهديدات صحية غير سليمة، أو في مخيمات غير مجهزة بأدنى خدمات العيش، وهو ما جعل الأطفال يصابون بأمراض عدّة منها الحميات المختلفة ويعانون من الإسهال الشديد والالتهابات المعويّة والجفاف وغيرها من الأمراض بسبب البيئة الملوثة التي يعيشون فيها.

كما تتسبب طبيعة مستوى المساكن التي يفتقد أغلبها إلى التهوية الجيدة لساكنيها بالإصابة بأمراض متعددة مثل أمراض الجهاز التنفسي والكلى لانعدام الحمامات

في بعض هذه المساكن، فضلاً عن انتشار أمراض مخيفة بشكل واسع مثل الملاريا وحمى الضنك والمكرفس والسّل وكورونا مؤخراً، ذلك أن آلاف الأسر تفتقد لمصدر الدخل المستمر، أو يعيشون في مساكن غير مؤهلة كأن تقطن عائلة كاملة في غرفة واحدة فقط، وهناك الآلاف من الحالات مثلها أو ممن يعيشون في مخيمات النزوح، حيث يكونوا أكثر عرضة للأمراض والأوبئة.

9 - الفقر والنوع الاجتماعي:

تعد النساء أكثر تعرضاً للفقر مقارنة بالرجال بسبب الحرب والنزوح، ونظراً للأعباء التي يحتملنها؛ فأغلبهن يصبحن فجأة من يعول الأسر بعد أن يتوفى رب الأسرة أو يُصاب فيكون مقعداً عاجزاً. وأحيانا تتعرض النساء والأطفال للموت أو الإعاقة أو الإصابة في مناطق المواجهات، بل وتصبح الكثير منهن عرضة لمخاطر جمة مثل التحرشات والمضايقات، ويستغل الكثيرون من عديمي الضمير وضعهن بصور بشعة، والأسعد حظ منهن يقبلن أي عمل مقابل أجور زهيدة أقل عادة من أجور الرجال في المهن لوظائف المختلفة.

وقد تسببت الأوضاع الحالية والمتردية للنساء في اليمن أن صار أغلبهن بحاجة ماسة إلى العمل بجانب وجود نسبة كبيرة من النساء غير المتعلمات مما يصعّب حصولهن على عمل مناسب، فيقبلن بالعمل في مهن بسيطة ومتدنية للحصول على قليل من الأجر لا يكفي في كثير من الحالات لمتطلبات أسرهن الأساسية.

كما أن لاتساع رقعة الفقر آثاراً وخيمة على الأطفال، إذ يعاني أغلب أطفال اليمن من سوء التغذية، خاصة الأطفال الرضع الذين هم معرضون لأن يصابوا بالتهابات الجهاز التنفسي أو بأمراض وبائية التي قد تسبب لهم أضراراً قد تستمر معهم مدى الحياة وتؤثر على أجسامهم وحالاتهم النفسية والتوافقية مستقبلاً، فضلاً عن الأثر العام لسوء التغذية على مستوى أداء الأطفال بشكل إيجابي في المدارس، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجيتهم مستقبلاً.

◄ آثـــار الفقـــر:

أكد علماء علمي النفس والاجتماع على ضرورة التركيز على ظاهرة الفقر، وأشاروا إلى أن هناك اختلافاً كبيراً في مستويات الأطفال الذهنية تبعاً لاختلاف مستويات أسرهم الاقتصادية، حيث إن معظم الأطفال الذين ينتمون إلى أسر ذات مستويات اقتصادية متدنية يحصلون على درجات تحصيلية أقل في الاختبارات المدرسية من الأطفال الذين ينتمون إلى أسر تتمتع بمستويات اقتصادية مرتفعة.

كما استنتج العلماء من التجارب أن هناك تفاوتاً في مستوى قدرة الأطفال على اكتساب المهارات السلوكية والمهنية، إذ إن الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر الأكثر فقراً هم أكثر عرضة لاكتساب السلوك العدواني، وأكثر جنوحاً إلى ممارسة العنف، كما أنهم الأكثر تسرباً من مراحل التعليم المختلفة، مما يجعلهم أكثر عرضة للبطالة مستقبلاً.

وذكر العالم (ماسلو) من خلال هرمه للاحتياجات البشرية أن حاجات الإنسان الأساسية رتبت تبعاً لأولويتها الملحة، بداية من الحاجة إلى الغذاء والمشرب والمسكن والنوم (الحاجات الفسيولوجية)، ثم إلى الإحساس بالأمان وبعدها الانتماء للبيئة والمجتمع، وتدرج بها حتى وصل إلى حاجات الفرد الأخرى مثل التقدير وتحقيق الذات وغيرهما.

وأكد (ماسلو) على عدم قدرة الأفراد على إشباع حاجتهم العليا مثل التقدير وتحقيق الذات إلّا بعد إشباع حاجاتهم الأساسية المتمثلة في المأكل والمشرب والمأوى وغيرها، وهذا يُفسر ما ينعكس في نفسيات أغلب الفقراء الذين ينحرمون من القدرة على توفير متطلباتهم الأساسية وما يتولد عنها من مشاعر الإحباط والاكتئاب واليأس، وقد تتفاقم لدى بعضهم بسبب المعاناة فتنشأ مظاهر سلبية أخرى أشد خطورة مثل ضعف الشعور بالانتماء للأسرة والمجتمع، ومشاكل التفكك الأسري، وتشتد خطورة المظاهر السلبية للفقر باتساع الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، بتفاوت طبقي وظهور الغناء الفاحش والفقر المدقع، مما يؤدي إلى مزيد من مظاهر الانحرافات السلوكية والقيمية كاستغلال الفقراء بأبشع الطرق التي قد تصل إلى جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية وإلى انتهاكات إنسانية متعددة بحقهم، أي أن ظاهرة الفقر تشكل تحدياً أخلاقياً قد يصعب تجاوزه في كثير من الأحيان.

وهذا يوضح بجلاء أهمية إيجاد الحلول الجذرية لانتشار ظاهرة الفقر، والعمل على تجنيب الكثير من المشاكل الشخصية والأسرية والاجتماعية المتفاقمة. وتعد ظاهرتا التجارة بالأعضاء البشرية والاتجار البشر أبشعها، فضلاً عن التشرد والتسول وما ينتج عنهما، كما أن من آثار انتشار ظاهرة الفقر على الأطفال تعرضهم للإيذاء والاستغلال الجسدي والمادي وهم أكثر عرضة لذلك، فضلاً عن انتشار سلوكيات غير سويّة لدى الفقراء أنفسهم لكسب الطعام والمال كالسرقة وغيرها من الجرائم الأخرى.

علاقة التمكين بالقضاء على الفقر وتحقيق العمالة التامة والإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق:

1. التمكين والقضاء على الفقر:

لكي يتم تحقيق هدف الحد من الفقر ينبغي مشاركة أفراد المجتمع –لا سيما الفئات الأضعف- بشكل فاعل بوصفهم الأقدر على تحديد مسبباته وطرق معالجتها.

2. التمكين وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق:

إن توفير العمالة وفرص العمل اللائقة وسيلتان لهما أهمية حاسمة في تحسين مستويات المعيشة، وبوسعهما أن يكونا عنصرين ضروريين من عناصر الإدماج الاجتماعي والتمكين، شريطة أن يحققا أجراً كافياً ودخلاً مأموناً، وكذلك إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية.

3. التمكين والإدماج الاجتماعي:

ويتم تفعيل الإدماج الاجتماعي لتمكين الأفراد بشكل متساوٍ دون أي تمييز من خلال إتاحة فرص العمل اللائق والتمتع بالخدمات الأساسية والمشاركة التامة في الحياة السياسية والاجتماعية. (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، 2013).

التحديات التي تواجه التمكين المجتمعي

◄ مفهوم التحديات:

يقصد بالتحديات أنها تلك التغيرات الحاصلة في البيئة المجتمعية التي تؤثر عليه بأوزان وأشكال مختلفة، وتشكل ضغوطاً وهموماً مستمرة، تتزايد كلما تزايدت تلك الضغوط والتهديدات؛ إذا لم تكن استجابة المجتمع موازية لها، فضلاً عما تتيحه تلك التغيرات من إمكانات وفرص عديدة تمكنه من مواجهتها.

أولاً: تحديات تمكين أفراد المجتمع اليمني:

- عدم إشراك المجتمع في تحديد احتياجاته واستقلاليته في صياغة خطط التنمية المحلية وتنفيذها.
- النزاعات وعدم الاستقرار السياسي.
- غياب الحكم الرشيد.
- تدني كفاءة الأجهزة التنفيذية المحلية.
- عدم شمولية المخططات والسياسات التنموية المحلية.
- ضعف دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في البناء التنموي.
- الفقر وانتشار الفساد المالي والإداري.
- المعتقدات المغلوطة.
- العادات والأعراف الدخيلة على العادات والتقاليد اليمنية الأصيلة.
- ضعف التعليم وانتشار الأمية.
- استمرار التخبطات السياسية والنزاعات والحروب والصراعات.
- المعوقات الاجتماعية والثقافية.
- المعوقات الاقتصادية.
- عدم تمثيل الفئات الضعيفة (الأكثر فقراً) في عمليات اتخاذ القرار.
- التمييز وعدم تحقيق المساواة والتكافؤ، إلى جانب انعدام الجدية لدى سلطة القرار في

الدولة والحكومة في منح المرأة حق المشاركة في النهوض بتنمية المجتمع وصنع القرار.

- عدم تمكين المرأة من ممارسة الحقوق والمشاركة الحقيقة فعلياً في جميع المجالات وبالذات مواقع صنع القرار.
- ضعف آلية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وضعف قوانين الأحوال الشخصية.

ثانياً: تحديات منظومة التعليم في اليمن:

تتمثل منظومة تحديات التعليم في اليمن في تحديات داخلية وخارجية، فالتحديات الداخلية للتعليم هي العوائق والهموم التي تعاني منها نظم التعليم في اليمن الناتجة عن الظروف الداخلية لهذا النظام التعليمي أو ذاك وهو في سبيله للقيام بوظائفه في اتجاه تحقيق أهدافه التربوية، حيث تضغط هذه التحديات على نظم التعليم وتدفعها نحو تغيير نفسها شكلاً ومضموناً، وتجديد أساليبها ووسائلها، والتسلح بكل ما هو جديد ومستحدث في ضوء التجارب أو الاتجاهات التعليمية المعاصرة حتى يتمكن التعليم في اليمن من القيام بمهامه وأدواره التي تمكن المجتمع من مواجهة تحدياته بقدرة وكفاية عاليتين.

أما التحديات الخارجية للتعليم في اليمن فهي ما يشهده المجتمع اليمني من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية... إلخ، ومن أبعاد مؤثراتها المختلفة، سواء المحلية الناجمة عن ظروفه وموارده وقواه أو الدولية والإقليمية الناجمة عن الثورة العلمية والتقنية وثورة المعلومات والاتصالات التي تترجم تلك التغيرات إلى أعباء ومطالب تُلقى على التعليم كي يستجيب لها... يتبناها في فلسفته وأهدافه، ويعكسها في خططه وبرامجه، حتى يقوم بأدواره ومسؤولياته المنوطة به للتغلب على تلك الضغوط والتحديات، وتمكين المجتمع من تحقيق ما يصبو إليه من تطور وتقدم. بمعنى أن تحديات المجتمع تترجم وتتحول إلى تحديات محيطة بالتعليم، تدفعه كي يستجيب لها، لتمكين المجتمع من مواجهة تلك التحديات، ويصبح التعليم الجسر الذي تعبر عليه الشعوب إلى تحقيق أمانيه من تقدم وازدهار. (الحاج، 2007: 166).

ومما يعقد من أوضاع التعليم ويزيدها سوءاً أن جهود الإصلاح واستراتيجيات تطوير التعليم جاءت مجزأة لا رابط بينها، وغالباً ما اقتصرت على جوانب معينة من هذا التعليم أو

ذاك؛ لذلك كان طبيعياً أن تباينت الرؤى والمنطلقات، وتعارضت المسارات، وتناقضت الأساليب والوسائل، ومن ثم جاءت النتائج مخيبة للآمال، بل لم تحرك الأوضاع الراكدة أنواع التعليم مما عقد من مشكلات التعليم واستفحل أثرها في كل جنباته في ظل تجاهل سياسي، وغياب الرقابة، وعجز كبير في الموارد المادية والبشرية... الخ.

وإذا ما استمرت الأوضاع الحالية؛ فإن مستقبل التعليم في اليمن سيكون حرجاً للغاية إذا لم يولَ تطوير التعليم الأولوية القصوى من اهتمام الحكومة والمجتمع كله، وإذا لم يتم إعادة النظر جذرياً في كل الجهود الحالية لإصلاح التعليم وتطويره، والعمل الجدي والجديد لإيجاد رؤية شاملة لتطوير التعليم باستراتيجية بعيدة المدى تتناول كل أنواع التعليم في كل متكافل ومنسجم في ضوء التحديات التي تواجهه اليمن من أبعادها الدولية والإقليمية المتسارعة، وتوفير كل أنواع الدعم والرعاية رسمياً وشعبياً؛ كي يتبوأ النظام التعليمي مكانه الطليعي في قيادة التغيير في المجتمع، والالتحام بفاعلية في دفع عمليات التنمية المنشودة لليمن.

ويمكن تصنيف تلك التحديات على النحو الآتي:

أولاً: التحديات الداخلية التي تواجه التعليم في اليمن:

- الاضطرابات الأمنية واستمرار الصراع.
- انتشار ظاهرة التسرب من التعليم بجميع مراحله بسبب اتساع رقعة الفقر.
- وضع المباني الدراسية غير المناسب.
- عدم توفر الوسائل التجهيزات المدرسية.
- تحولات بعيدة المدى في بناء المناهج والمحتوى وفي طرق التدريس والتقويم وسبل تنفيذها.
- انعدام النفقة التشغيلية للمرافق المدرسية في القطاع العام.
- تكاد حقوق المعلم أن تكون معدومة.
- نمطية الإدارة المدرسية والتعليمية.
- مركزية القرار بيد الجهات العليا.
- ضعف التحاق الفتيات.

- تفشي ظاهرة الأمية.
- ضعف الإعداد والتأهيل للعمل واحتياجات التنمية.

ثانياً التحديات الخارجية التي تواجه التعليم في اليمن:

- تغيرات النمو والحركة السكانية وزيادتهما.
- التطور المذهل في التدفق المعرفي والعلمي والتقني.
- التحول الجذري في مفاهيم التنمية ومضامينها.
- التطور المتسارع في وسائل الإعلام والاتصال.
- تولي الشركات الكبرى مسؤولية التعليم والتدريب.
- تزايد وقت الفراغ.
- التوجه نحو مجتمع المعرفة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن التعليم في اليمن -بوضعه الراهن- غير قادر على مواجهة التحديات المذكورة آنفاً كونه بعيداً عن قضايا المجتمع وهمومه، بل وأمسى عبئاً ثقيلاً على خطط التنمية، وسبباً رئيساً في تفاقم أزمة سوق العمل.

التجارب التنموية:

تجربة: قطر (رؤية التنمية المستدامة 2030)

الأبعاد التنموية التي ركزت عليها رؤية قطر والحلول التي تم وضعها:

التحديات

هناك تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسسية

- تحديات اجتماعية.
- تحديات اقتصادية.
- تحديات بيئية.
- تحديات مؤسسية.

الأهـــداف

1. تهدف الرؤية إلى تحويل قطر بحلول العام عام2030م إلى دولة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل.

الاستراتيجيات المعتمدة

- البعد الاجتماعي:

إنشاء لجنة للسكان، واقتراح حلول لعملية الإصلاح، والتحكم بالنمو في الحضر، والتشجيع على العمل في القطاع الخاص، وإنشاء مراكز صحية وربطها بالبحث العلمي.

- البعد الاقتصادي:

رفع الأجور، ووضع قوانين تسهيل التمويل العقاري، والحد من نمو السيولة، وتشجيع عملية البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

- البعد البيئي:

سن القوانين، وبناء الآبار، واستخدام تقنيات حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات، ودعم الشركات، وتأسيس مؤسسات بيئية، ورفع مستوى الوعي.

- البعد المؤسسي:

وضع آليات قانونية، وإرساء ثقافة التنمية المستدامة، والاهتمام المتزايد بالبحث العلمي، وتقديم الحوافز للعلماء، وتشجيع القطاع الخاص بفتح مراكز بحثية.

(رؤية قطر الوطنية 2030م، الأمانة العامة للتخطيط التنموي ص ب 1800جامعة فرجينيا كومنويلث قطر).

ماليزيا (أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا)

التحديات:

توجد تحديات داخلية وخارجية منها ما هو متعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع الصادرات وتكدس السلع الناتج عن طبيعة الاقتصاد الماليزي المعتمد على المحيط الخارجي.

- الجانب الاجتماعي:
  - التعدد العرقي (Ethnic) واختلاف الأجناس والتنوع الاجتماعي.
  - عدد الصينين أكثر من الملاويين الأصليين الأمر الذي أحدث انعداماً في الثقة.
- الجانب الاقتصادي:
  - التجار الصينيون هم الفئة الغالبة.
  - الاضطرابات العرقية.
  - فقر الأقليات التي همشها الاستعمار الإنجليزي.
  - تضخم الفساد والبطالة وتدهور المستوى المعيشي.
  - الاقتصاد المعتمد على تصدير المواد الأولية بطيئة التجدد.
  - تبنت ماليزيا سياسة الإنتاج الاقتصادي الذي يعتمد على السوق الدولي والتجارة الدولية، فمن الطبيعي أن تتأثر بأي تغيرات خارجي بالسلب أو بالإيجاب.
  - ضعف كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو عدمها.
  - زيادة ضغوط التضخم التي تتطلب من السلطات رفع معدلات الفائدة لامتصاص المستوى المرتفع للسيولة.
  - نقص العمالة غير المدربة نظراً لعدد السكان الكبير، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكلفة الإنتاجية.
- الجانب السياسي:
  - الفساد السياسي.
  - توريث السلطة على مستوى الولايات.
  - المعوق الاجتماعي (التعدد العرقي السائد في المكونات والتركيبة الاجتماعية الماليزية وتنوعه).

- تجد الدولة الماليزية نفسها بين إلزامية قبول بعض المطالب وبين مشكلة تهميش فئة عقائدية على حساب فئة أخرى مع استحالة تلبية جميع المطالب الفئوية نظراً للتعدد العقائدي الكبير.
- معوقات تتعلق بالاستعمار البريطاني (ترك الاستعمار تشويهاً في البنية السكانية والاجتماعية في ماليزيا وعملت على تفكيك البنية الاجتماعية وأثارت الاختلافات بين الأعراق (الملايو - الصينيون - الهنود).

- الجانب البيئي:

- النمو الديموغرافي أمام توفير بيئة ملائمة.
- خسارة المساحات الخضراء بسبب النشاط الصناعي والعمراني.
- أزمة المياه العذبة.
- تلوث الهواء بسبب السيارات القديمة والحجم الهائل من النفايات الطبية.
- حرائق الغابات.

الأهـداف:

- نقل المجتمع والاقتصاد إلى الريادة.
- الإنسان هو محور التنمية.
- العودة بالإنسان إلى المعنى الحقيقي للإسلام.
- الرفاه المعيشي للمواطن.
- التوازن والشمولية في النهضة الاقتصادية.
- توفير الأمن الغذائي وحق تملك الأراضي وضمان تكوين جيل جيد متميز.
- حماية حقوق المرأة والأقليات.
- ترسيخ القدرة الدفاعية للوطن.
- مكافحة الفقر والبطالة.

ركزت التجربة الماليزية على الاستراتيجيات الآتية:

- رأس المال البشري المؤهل هو الأهم من أجل تحقيق التنمية الشاملة.
- تكييف التجارب والنجاحات بما يلائم خصوصية المجتمع المحلي من موارد وقيم ومبادئ، حيث جمعت بين الحداثة والإسلام.
- إيجاد ديموقراطية توافقية واستيعاب للنوع الاجتماعي (سياسة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية).

الأبعاد التنموية التي ركزت عليها ماليزيا لإنجاح التنمية.

المستوى السياسي:

- التعددية والمنافسة الحزبية.
- تطبيق معايير الحكم الرشيد.
- استقلالية القضاء وسيادة القانون.

المستوى الاقتصادي:

- إنشاء البنك الإسلامي.
- التحرر من تبعية النظام الرأس مالي.
- الخطة الخمسية.
- سياسة الخصخصة.
- سياسة واوسان رؤية 2020 (سياسية قومية تهدف إلى تنمية ماليزيا).
- القومية الماليزية والعيش المشترك وتقوية الشعور بالدولة.
- تشجيع المشروعات الخاصة والتصنيع وتطوير التكنولوجيا.
- تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة من خلال بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.
- التركيز على قوى الدولة في الاقتصاد والسياسة.
- نقل تجارب اليابان وكوريا (وضع سياسات مالية واقتصادية ونقدية تراعي خصوصية الظروف الماليزية).

✦ الجانب الاجتماعي:

وضعت ماليزيا آليات للاهتمام بالجانب الاجتماعي والإنساني (الأمن الإنساني) تعليمية وحضارية وعيشاً كريماً، ومنها:

- التعايش المشترك.
- رأس المال البشري والتعليم.
- مكافحة البطالة والفقر.

✦ الجانب البيئي:

- التشديد والرقابة والقوانين لحماية البيئة والمحيط الحيوي للمواطنين.
- إعادة تدوير المياه المستعملة وإنشاء محطات تحلية لمياه البحر.
- انحسار الموارد الطبيعية بسبب التوسع السريع في صناعة الأخشاب.

عوامل نجاح التجربة الماليزية:

- وجود مناخ سياسي ملائم يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية.
- المفاوضات والتشارك في اتخاذ القرارات السياسية.
- رفض الحكومة تخفيض النفقات لمشروعات البنية الأساسية.
- تحسين المؤشرات الاجتماعية لرأسمال البشري وتحسين أحوال المعيشة والصحة والتعليم.
- الاعتماد على الموارد الداخلية.
- التعامل الحذر مع الاستثمار الأجنبي وفق شروط لصالح الاقتصاد الوطني ومنها عدم منافسه الإنتاج المحلي.
- التنوع في البنية الصناعية والانفتاح الحذر على العالم الخارجي.
- وجود رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية.
- الشركات التي يصل رأس مالها إلى (2) مليون دولار يسمح لها باستقدام (5) عمال لشغل الوظائف.

(أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا 2019دراسة تحليلية في (الخلفيات - الأسس – الآفاق).

الإمارات (رؤية التنمية المستدامة 2030)

التحـــديـــات:

أولاً: تحديات التنمية التعليمية المستدامة (البعد التعليمي).

ثانياً: تحديات التنمية الاجتماعية المستدامة وآليات تحقيق الأهداف (البعد الاجتماعي).

ثالثاً: تحديات التنمية الاقتصادية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة وآليات تحقيق الأهداف (البعد الاقتصادي).

الأهـداف:

1 - وضع سياسات مؤسسية لبناء أسس تعليمية وتربوية لكل الأفراد من مرحلة التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي وإيجاد خيارات التمويل المتاحة وتنفيذها خلال فترة زمنية محددة بهدف تحقيق قاعدة تعليمية قوية وجيل واعٍ ومتعلم وكفؤ.

2 - إطلاق برامج ومبادرات حكومية توعوية لتوعية أفراد المجتمع بأهمية العمل المناخي والحفاظ على البيئة على المستوى القومي بهدف الحفاظ على البيئة وتدارك المخاطر البيئية المختلفة.

3 - سن قوانين تفرض المساواة الاجتماعية بين الجنسين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعمل على تطبيقها بهدف المساواة في الحقوق والمسؤوليات وعدم التمييز بين الجنسين.

4 - تشكيل لجان اقتصادية وبحثية متخصصة لإجراء البحوث والدراسات من أجل تحديد جميع أوجه الموارد الوطنية المتاحة وغير المستغلة، وتحديد الطريقة المثلى لاستغلالها بهدف الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة وإنفاقها في سبيل تحقيق تنمية وطنية مستدامة.

الاستراتيجيات:

- البعد الاقتصادي:

- الاستراتيجية الوطنية المستقبلية للأمن الغذائي (2018م).
- برنامج تسريع تبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة (2018م).

منصة «وادي الغذاء المستقبلي».

- «مبادرة مساعي الخير» (2018م).
- «سياسة تحفيز القادرين على العمل» (2017م)

- البعد التعليمي:

- سياسة الطفولة المبكرة (2018م).
- إطار سياسة التعليم الدامج (2018م).
- اهتمت وزارة التربية والتعليم بتطوير البيئة التعليمية الذكية.
- اعتمد مجلس الوزارة ميزانية اتحادية قياسية (180) مليار درهم (49 مليار دولار أمريكي) للسنوات الثلاث.
- حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عالمياً في مؤشر (عدد) الطلبة الدوليين وفقاً لتقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية لعام (2018م).

- البعد البيئي

- إطلاق مشروع المناخ (2018م).
- اعتماد الخطة الوطنية للتغير المناخي (2050م).
- إطلاق البرنامج الوطني للتكيف مع التغير المناخي (2017م).
- برنامج إدارة الطلب على الطاقة والمياه (2050م).
- تنفيذ استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات (2036م).

- البعد الاجتماعي:

- إصدار قانون بزيادة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي ليصبح (50%).

- إصدار قانون المساواة في الأجور والراتب بين الجنسين.
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها (2015 – 2021م).
- إطلاق مؤشر التوازن بين الجنسين (2017م).
- إطلاق سياسة إعادة توزيع المواطنين (2018م).
- البوابة الإلكترونية الموحدة للتوظيف الذاتي لأصحاب المهارات (2018م).
- السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة) 2017م.

(التجربة الإماراتية، الأمانة العامة للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، صندوق بريد: 127000 ديب، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018م).

السعودية (رؤية التنمية المستدامة 2030)

التحديات

- الجانب الاقتصادي.
- الجانب التعليمي.
- الجانب الصحي.
- الجانب البيئي.
- قلة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- ارتفاع معدل البطالة من الأيدي السعودية.
- قلة الكفاءات من الأيدي العاملة السعودية.
- الاعتماد على النفط كونه نشاطاً اقتصادياً رئيساً وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وعدم تنوع مصادر الدخل وانعدام المساواة بين الجنسين.

أهم الأهداف:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمان المعتمرين من (8) مليون إلى (30) مليون معتمر.

- تصنيف (3) مدن سعودية بين أفضل (100) مدينة في العالم.
- ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (2.9%) إلى (6%).
- ارتفاع نسبة ممارسي الرياضية مرة واحدة -على الأقل- أسبوعياً من (13%) إلى (40%).
- الارتقاء بمؤشر المال الاجتماعي من المرتبة (26) إلى المرتبة (10).
- تخفيض معدل البطالة من (11.6%) إلى (7 %).
- ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (20%) إلى (35%).
- رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (22%) إلى (30%).
- ارتفاع حجم الاقتصاد وانتقاله من مرتبة (19) إلى المرتبة (15) الأولى على مستوى العالم.
- رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (40%) إلى (75%).
- رفع قيمة أصول صندوق الاستثمار العامة من (600) مليار إلى ما يزيد عن (7) تريليونات ريال سعودي.
- رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من (3.8%) إلى المعدل العالمي (5.7%).
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (40%) إلى (65%).
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من (16%) إلى (50%)على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (163) مليار إلى (1) تريليون ريال سنوياً.
- رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (6%) إلى (10%).
- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من (1%) إلى (5%).

الاستراتيجيات:

بتنفيذ عدد من البرامج منها على سبيل المثال:

- برنامج إعادة هيكلة الحكومة.
- برنامج تحقيق التوازن المالي.
- برنامج إدارة المشروعات.
- برنامج مراجعة الأنظمة.
- برنامج قياس الأداء.
- اعتماد ثقافة الأداء مبدأ للأعمال.
- برنامج التحول الاستراتيجي لشركة أرامكو السعودية.
- برنامج التحول الوطني.
- برنامج تعزيز حوكمة العمل الحكومي.
- برنامج التوسع في التخصيص.

(رؤية السعودية 2030 www.vision2030.gov.sa)

تجربة: مصر (رؤية التنمية المستدامة 2030)

التحديات

تمثلت أهم التحديات التي وردت في خطة مصر التنموية في الآتي:

أثرت انعكاسات الأوضاع الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري سلباً في:

1 - حركة المرور في قناة السويس.

2 - قدرة الصناعات المصرية على النفاذ للأسواق العالمية.

3 - أثرت الأوضاع الداخلية على قطاع السياحة بشكل كبير الأمر الذي أفقد الاقتصاد المصري موارد كانت مضمونة ومتزايدة من النقد الأجنبي بشكل كبير في تمويل الاحتياجات التنموية للبلاد.

4 - ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة بنسبة (11،5%) من إجمالي الناتج المحلي.

5 - زيادة نسبة الدين العام لتصل إلى (94%) من إجمالي الناتج العام.

الأهداف

تناول التقرير أهم المبادرات التي أطلقتها الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يمكن عرضها فيما يلي:

- الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.
- الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.
- الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع.

الاستراتيجيات

التركيز على تحقيق التنمية وفقاً للأبعاد الآتية:

- البعد الاقتصادي:

المحور الأول: التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: الطاقة.

المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي.

المحور الرابع: الشفافية وكفاءه المؤسسات الحكومية.

- البعد الاجتماعي:

المحور الخامس: العدالة الاجتماعية.

المحور السادس: الصحة.

المحور السابع: التعليم والتدريب.

المحور الثامن: الثقافة.

المحور التاسع: البعد البيئي.

المحور العاشر: التنمية العمرانية.

(التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 www.sdsegypt2030.com)

تجربة: العراق (التنمية الاقتصادية)

صاحب الاقتصاد العراقي مجموعة من التحديات من أبرزها: الاختلالات الهيكلية، عدم الاستقرار السياسي، تحديات الفساد والفقر. في المقابل يمتلك العراق مواردَ طبيعية هائلة مثل النفط والغاز والمعادن، ويمتلك أيضاً ثروة بشرية كبيرة؛ وعليه ينبغي التركيز على الآليات الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتباع الاستراتيجيات الآتية:

1. زيادة مساهمة الاستثمار الوطني والأجنبي لا سيما في القطاعات غير النفطية.
2. ضمان التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة.
3. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة صادرات العراق السلعية الصناعية والزراعية وتقليص الاستيرادات.
4. التطبيق المكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.
5. تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية أو المرافق العامة وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات.
6. توفير بيئة اقتصادية مناسبة تعزز حالة التنافس بين القطاعين العام والخاص على أساس الكفاءة الإنتاجية والخضوع لقوى السوق ومنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة للقيام بدوره في عملية التنمية.
7. تعزيز سلطة القانون والتعجيل بإنهاء دور التنظيمات المسلحة والمليشيات التي شاركت في إشاعة الفوضى والتخريب والقتل وتعطيل العملية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
8. اتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق.

التــعقيب على التجارب التنموية

التجارب التنموية في كلٍ من (قطر - مصر– الإمارات - السعودية - العراق - ماليزيا)

بالنسبة لتجربة قطر التنموية هناك تشابه كبير بين تحديات عملية التنمية في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي من حيث اعتمادها الأساسي على النفط في اقتصادها القومي، وبالرغم من العائد الضخم لدولة قطر، من ثرواتها -وأهمها النفط والغاز- مقارنة بعدد السكان الضئيل وبما يمثل ارتفاعاً كبيراً في متوسط دخل الفرد، فإن التنمية الشاملة المستدامة تقوم على التوازن في عوامل نهوضها.

واجهت دولة قطر تحديات ومعوقات للتنمية كان من أهمها الاعتماد الكلي على النفط والغاز وعدم وجود استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وضعف منظومة البحث العلمي والتطوير، ولمواجهة هذه التحديات فقد ابتكرت قطر استراتيجيات فعالة للسير في مواجهة عقبات عملية التنمية المستدامة كان أهمها وضع آليات اقتصادية متنوعة وتعزيز قطاعات التصنيع والبناء والخدمات المالية، وإرساء ثقافة التنمية المستدامة، والاهتمام المتزايد بالبحث العلمي وتقديم الحوافز للعلماء وتشجيع القطاع الخاص بفتح مراكز بحثية.

أما بالنسبة لماليزيا وتجربتها النموذجية في التنمية فيختلف الحال كثيراً عن الدول العربية، بل إنها من التجارب التي تمتاز بخصوصيتها وأهميتها بالنسبة للدول المذكورة ولكل دول العالم الثالث بحيث يمكن السير على خطاها للنهوض من التخلف والتبعية في الاقتصاد والتمييز الطبقي والطائفي؛ فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر الدول المصدرة للسلع والتقنيات الصناعية في منطقة جنوب شرق آسيا، لسبب جوهري أنها جعلت حق المواطنة للجميع يكفله القانون بغض النظر عن الدين أو الانتماء أو أي اعتبارات أخرى. وقد واجهت التحديات عن طريق إعطاء التعليم حصة الأسد من التنمية الشاملة، والاهتمام برأس المال البشري المؤهل، وعن طريق تكييف التجارب والنجاحات بما يلائم خصوصية المجتمع الماليزي، وعلى إيجاد ديموقراطية توافقية، واستيعاب للنوع الاجتماعي في التنمية. وقد انتهجت لتحقيق ذلك آليات عملية وفق تخطيط علمي موحد مثل: استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، استراتيجية الاعتماد على الموارد الداخلية في توفير

رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات والعديد من البرامج المحلية لتنمية الأفراد.

أما الإمارات العربية المتحدة فقد مرت بتحول عميق من منطقة فقيرة وإمارات صحراوية صغيرة إلى دولة حديثة ذات مستوى معيشة عالٍ؛ بل وأصبحت في الحاضر ضمن المراتب الأولى عالمياً من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية، يرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضخامة مواردها الطبيعية من النفط. وكغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي كان من التحديات الأساسية للتنمية المستدامة في الدولة هو الاعتماد الكلي على النفط وضعف تأمين مصادر مستدامة للغذاء، إلى جانب تدني مستوى جودة التعليم وضعف مستوى تمثيل المرأة في المجتمع، ومن هنا مارست دولة الإمارات سياسات تنموية نموذجية مقارنة ببقية دول المجلس، حيث ارتكزت على نهج حكومي شامل انبثقت عنه لجنة وطنية معنية بأهداف الاستدامة تسمى «اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة والمعنية بضمان تنفيذ الأنشطة التي تحقق أهداف التنمية المستدامة الـ(17) وتقييمها» عن طريق إطلاق السياسات والآليات والمبادرات في سبيل السير بعملية التنمية، مثل: سياسة التعليم الدامج، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها، إصدار قانون المساواة في الأجور، الاستراتيجية الوطنية المستقبلية للأمن الغذائي.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية فإن اقتصادها يصنف ضمن أقوى الاقتصاديات في العالم، وتُعدُّ أكبر دولة مصدرة للنفط الذي يقوم اقتصادها عليه أساساً، حيث مكنت الثروة النفطية من تنمية اقتصادية سريعة في الدولة، رغم ذلك فإن عملية التنمية الشاملة في المملكة قد واجهت تحديات كثيرة، ما يثبت ضرورة تنمية الموارد لضمان استدامتها، وأبرز تلك التحديات: الاعتماد على النفط بوصفه نشاطاً اقتصادياً رئيساً، انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وعدم تنوع مصادر الدخل، انعدام المساواة بين الجنسين.

واجهت السعودية تلك التحديات بوضع خطط استراتيجية وآليات محددة تهدف إلى استدامة التنمية بكل أبعادها وكان أحدثها (رؤية المملكة 2030) التي تهدف بشكل أساسي إلى المحافظة على المكتسبات التنموية، وإصلاح الاقتصاد السعودي ومواصلة نموه، وإنهاء اعتماده على النفط مصدراً أساسياً للدخل.

ومن الآليات التي اعتمدتها للسير في ذلك برنامج إعادة هيكلة الحكومة وآلية تحقيق التوازن المالي وبرامج التوسع في التخطيط الاقتصادي. تلا ذلك عمليات الإشراف والتقييم

وقياس أداء فعالية الأنشطة التنموية، وكما كان لتوحد جهود الأطراف بالمملكة دور فعال في نجاح عملية التنمية الشاملة.

وفي جمهورية مصر العربية التي تمتاز بكثافة سكانية عالية جداً وتملك من الموارد الطبيعية أقل مما تملكه العراق، تواجه الحكومة المصرية تحديات جمة في جميع جوانب التنمية لا سيما في الآونة الأخيرة عقب الفوضى السياسية التي كان لها أثر كبير على الاقتصاد المصري والاستثمار مثالاً، وكذلك أعقاب الركود العالمي، مما سبب انعكاساً سلبياً على الإيرادات والناتج القومي المصري ومن ثَمَّ أضعف عجلة التنمية، الأمر الذي فرض على الدولة البدء في تطبيق آليات مؤسسية للسير بعملية التنمية من جميع جوانبها مثل إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وخفض سعر الفائدة لعدد من مبادرات القطاع الخاص الصناعي، وتوفير مخصص مالي لدعم قطاعات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي، والعديد من الآليات التي تلتها أنشطة مباشرة شكلت فعالية عالية بالنهوض بجوانب التنمية الاجتماعية منها والاقتصادية والبيئية.

بالنسبة لجمهورية العراق فهي تمتلك موارد وثروات طبيعية هائلة غير مستغلة مثل النفط والغاز والمعادن، وتمتلك ثروة بشرية كبيرة شكلت عبئاً كبيراً، إضافة إلى أنه قد صاحب الاقتصاد العراقي مجموعة كبيرة من المشاكل والتحديات الإدارية والهيكلية والقومية التي واجهت ظهور تنمية فعلية مستدامة في الدولة، وكان من أبرز تلك العقبات الاختلالات الهيكلية وعدم الاستقرار السياسي وتحديات الفساد والفقر.

استوجب ذلك تركيز الحكومة العراقية -في الآونة الأخيرة- على الاستراتيجيات التنموية الكفيلة بزيادة معدلات النمو والتشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوصفها وسائل رئيسة للنهوض بتنمية شاملة للدولة، وبدأت بتطبيق إجراءات أساسية للسير بعملية النهوض التنموي الاقتصادي مثل: تخصيص الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية، وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الإنتاج والاتصالات والمعلومات، والسير نحو التحول التدريجي إلى اقتصاد مؤسسي يخضع لشروط السوق الحرة، وكذلك تعزيز سلطة القانون واتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي. وقد تبين أن للبرامج المتبعة في دولة العراق أثراً تنموياً فعالاً بشكل تدريجي ملموس وعلى جميع أبعاد التنمية فيها.

تصور مقترح للتمكين المجتمعي للنهوض بالتنمية في اليمن

من المعروف لدى الجميع قيمة المخزون (الإرث) اليمني الثقافي والبشري والديني والاجتماعي وغيره، هذا الإرث هو ما يجعلها تنافس بفعالية عالية وتحدث التأثير المطلوب في عصر العولمة، فضلاً عن التمكين الفعلي لأبنائها وإحداث الفرق في سوق العمل واستيعاب الثورة الرقمية بوصفها نتاج للمعرفة وتوظيفها.

أهداف المقترح:

1. تقديم استراتيجيات وحلول للحد من الفقر.
2. طرح آلية لتطوير منظومة التعليم بجميع مجالاته ومراحله، والقضاء على الأمية.
3. تعزيز استراتيجيات التمكين التنموي للموارد البشرية والنوع الاجتماع وتفعيلها.

الخطوات الإجرائية المعيقة للتمكين في اليمن وفقاً لأهداف التنمية المستدامة 2030م

أولا: الفقر:

أدت الصراعات المشتعلة حالياً وما رافقها من انهيار غير مسبوق في الاقتصاد اليمني إلى انعدام أغلب الخدمات الأساسية واتساع رقعه الأزمة الإنسانية بشكل مخيف لم تمر بها البلاد من قبل في تاريخها المعاصر؛ فقد بيَّنت التقارير في الآونة الأخيرة ارتفاع معدلات الفقر من (49%) لعام (2014م) إلى ما بين (62%-78%) عام (2017م)، ووفقاً لتقديرات اليونيسيف عام (2019م) فقد بلغت معدلات الفقر بين الفئات العمرية الصغرى من (53%) عام (2014م) إلى (84.5%) عام (2017م)، مع انهيار شبة تام للمؤسسات، وذلك أدى إلى إعاقة التمكين المجتمعي المنشود للدولة اليمنية.

إن ندرة فرص العمل وانهيار البنية التحتية وانعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى ووجود صراعات طاحنة، كل ذلك قضى على الوضع الاقتصادي برمته، ووفقاً لتقديرات منظمات دولية فإن هناك (21.6) مليون يمني يقعون تحت خط الفقر، أي ما يعادل (80%) من السكان.

لذا يتمثل الحد من الفقر في جانبين رئيسين:

الجانب الأول: تعزيز العمل المؤسسي الاستراتيجي ودعمه من خلال تعزيز جهود التعافي عبر دعم القدرات في كل المؤسسات المحلية باختلاف درجاتها وأشكالها، ومن هذه الاستراتيجيات:

1 - إنشاء قاعدة بيانات مبنية على المسح الشامل للمجتمع اليمني (اقتصادي، اجتماعي، ...) لتوفير بيانات حقيقية عن الأفراد والمجتمع مثل تحديد فئة الفقر وقياس أشكاله حسب الجنس والعمر، وجمع البيانات وتحليلها بدقة.

2 - تنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة للتخفيف من الفقر.

3 - إيجاد نظام فعلي متكامل لمواجهة الفقر في المستقبل.

الجانب الثاني: تعزيز سياسات متعددة القطاعات تعود فائدتها على الفقراء:

لا بد من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة خاصة فقراء المناطق الريفية والنائية من خلال منهاج يشمل على ما يلي:

1. **دعم الزراعة والصيد لتكون حماية مجتمعية تتضمن مكونات مهمة وهي:**
   - **أ. تفعيل آليات الضمان الاجتماعي ليشمل جميع الشرائح المستهدفة.**
   - **ب. حماية سوق العمل، وخاصة في الريف والمناطق النائية.**
2. **بناء نظام حماية مجتمعة شامل قادر على مواجهة الأزمات والمخاطر الطارئة التي تواجه خاصة الشرائح الأشد فقراً.**
3. **توفير فرص عمل لائقة ومنتجة في المناطق الريفية والنائية للنساء والشباب.**
4. **التركيز على المشاريع الصغيرة للمديريات المتضررة.**
5. **دعم مجال الزراعة لتعزيز النمو الاقتصادي.**
6. **تهيئة مناخ للمجتمع المحلي الذي يتوفر فيه حقوق المواطنة للجميع.**
7. **تفعيل دور القطاع الخاص بالتعاون مع المجتمع الدولي.**
8. **تفعيل برامج التخفيف من الفقر مع برامج الشراكة الخارجية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.**

ويمكن القول إن الحد من الفقر مرتبط بانعدام معايير المساواة بين أفراد المجتمع، إذ لا بد من تحقيق المساواة في توزيع عائد الموارد ومستوى الدخل لكل أفراد المجتمع دون أي تمييز، وكذا

بين الجنسين، وإشراك المرأة في سوق العمل والسياسة ومشاريع التمكين الاقتصادي وتحقيق العدالة المجتمعية.

ثانياً: تطوير التعليم بجميع أشكاله ومراحله ومحاربة الأمية:

لقد تدنى مستوى التعليم العام ووصلت معدلات الالتحاق في التعليم الثانوي إلى (27%) عام (2012م) بسبب زيادة معدلات التسرب في مراحله المختلفة، ومع اشتداد وتيرة الصراعات والحرب الطاحنة الحالية في اليمن فقد أدى ذلك إلى إلحاق ضرر بالغ في البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وإلى ارتفاع نسبة الأمية إلى (21.4%) من الذكور، و(60%) من الإناث بنسبة تصل إلى (40%) من عدد السكان.

وللتخلص من مشكلة انهيار التعليم والقضاء على الأمية يجب أن:

1. إرساء قواعد السلام وبناء الدولة اليمنية الحديث.
2. تحييد العاملين في المؤسسات التعليمية عن أي صراعات أو نزاعات سياسية أو مذهبية أو مناطقية.
3. تعزيز مبادرات ونظم تهتم برفع مستوى التعليم وحل مشاكله.
4. بناء المؤسسات التعليمية والمرافق ومراعاة الفروق ومختلف الجوانب بين الجنسين وأصحاب الهمم.
5. تطبيق قانون إلزامية التعليم الأساسي، ومنع عمالة الأطفال وتجنيدهم.
6. تقليص الفجوة التعليمية بين الجنسين وتكافؤ فرص الحصول على التعليم.
7. تتكفل الدولة بالحد من عمالة الأطفال والتسول ومكافحة التسرب من المدارس.
8. تشجيع البحث العلمي والاهتمام بمؤسساته.
9. توعية المجتمع المحلي بأهمية التعليم.
10. الاهتمام بالمناهج وربطها بالتطور العلمي والتكنولوجي.
11. تأهيل الكوادر التعليمية.
12. الاهتمام بالسياسات التعليمية.
13. تطوير النظام التعليمي برمته.

ثالثاً: تمكين الموارد البشرية والنوع الاجتماعي:

يمكن تعزيز استراتيجية التمكين للموارد البشرية وتفعيلها من خلال بعض الإجراءات، أهمها:

1. مشاركة جميع أفراد المجتمع من مختلف الفئات وبشكل متساوٍ دون أي تمييز.
2. رفع قدرات الشباب والمرأة وتمكينهم بحسب قدراتهم واحتياجاتهم.
3. زيادة قدرات أفراد المجتمع لاكتشاف إمكاناتهم وتطويرها.
4. خلق شراكة بين القطاع العام وقطاع منظمات المجتمع المدني.
5. تفعيل المبادرات المجتمعية وفق الاحتياجات التنموية لمختلف الفئات وبالذات الضعيفة.
6. توجيه قدرات الموارد البشرية ومهاراتها لإحداث تنمية مستدامة.

ويواجه اليمن العديد من التحديات، أحدها التمييز وفقاً للنوع الاجتماعي (ذكر/ أنثى)، ولا بد من ردم الهوة بين الجنسين وصولاً إلى التمكين المجتمعي العادل، ومن التحديات التي تعيق ذلك:

أ. الاختلاف بين معدلات التحاق الأولاد والفتيات بالتعليم.

ب. تفشي ظاهرة زواج القاصرات.

ج. القيود المفروضة على النساء المتعلقة بحياتهن الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية.

د. قلة فرص العمل في إطار المعايير الصارمة.

ويجب أن تراعي استراتيجياتُ بناء التمكين المجتمعي عدداً من الإجراءات والخطط على كل الأصعدة على النحو الآتي:

على الصعيد الاجتماعي:

من أجل تحقيق تمكين تنموي لمختلف الفئات والتركيز على الضعيفة منها مثل المرأة اليمنية فلا بد من:

1) الاهتمام بالتنمية البشرية وتقليص الفجوة بين الجنسين.

2) الاهتمام بالبنى التحتية لمختلف مرافق البنية التحتية، كالمدارس والمستشفيات وشبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء ... إلخ، سواء من حيث البنية أو من حيث توفير النفقة التشغيلية بشكل مناسب.

3) الاهتمام بزيادة الوعي حول أهمية تعليم الفتيات.

4) الاهتمام بالجانب التنموي الاقتصادي على أساس خطط وبرامج معدة سلفاً.

5) الاهتمام بالحقوق المدنية للمرأة بمختلف أشكالها.

6) مكافحة العنف الأسري.

على الصعيد السياسي:

1) الاهتمام بالهوية الوطنية وترسيخها على صعيد الفرد والدولة معا.

2) توطين ثقافة الحوار والمشاركة في صنع القرار السياسي.

3) العمل على ترسيخ مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص.

4) شحن همم الأفراد والاهتمام بطاقاتهم الإبداعية.

5) جعل قوانين حماية المرأة ضمن قوانين البلد وقوانين العمل بشكل خاص وتعديل ما يجب منها.

6) زيادة الإنفاق الحكومي على برامج تمكين المرأة.

7) عمل مواءمة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت الدولة اليمنية عليها لتحقيق العدالة المجتمعية.

8) الإصلاح الداخلي لرؤى الأحزاب وإشراك الشباب من الجنسين في صنع القرار داخلها.

9) تفعيل مصادر القوة في سياق الوطنية الفردية والمجتمعية.

على الصعيد الاقتصادي:

يعتمد الجانب الاقتصادي على وضع خطط وبرامج لتكون استراتيجيات شاملة تعمل على إيجاد فرص عمل تسهم في مساعدة تمكين المرأة والشباب من خلال:

1) ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل بوصفها خطوةً أوليةً.

2) بناء مدارس نموذجية تهتم بالمهارات العقلية في مجالات تخصصية عدة.

3) التمكين عبر منح القروض الصغيرة والمتوسطة.

4) توطين السياسات والبرامج الخاصة بالمرأة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

5) التدريب لرفع مستوى المهارات.

6) السياسة العملية لحل الإشكالات القانونية للمرأة في المجتمع كالإرث وغيره.

ويمكن إعادة ترتيب الأولوية للأوضاع الاقتصادية من حيث:

1. منع الاستغلال الجائر للموارد لصالح أفراد أو فئات محددة.
2. العمل على زيادة الإنتاجية لرفع القدرات التنافسية في كل المجالات.
3. تنويع الأنشطة الاقتصادية.
4. الاهتمام بتحسين مستوى المعيشة.
5. تأكيد مبدأ الكفاءة والجودة والمحاسبية والشفافية وخلق بنية تحتية داعمة.
6. جعْل التكيف اللازم والتفاعل الإيجابي مع مقتضيات العولمة واقتصاد المعرفة خياراً استراتيجياً.
7. خلق الشراكة بين الدولة وقطاع منظمات المجتمع المدني والدولي بإقامة المشاريع الهادفة للنهوض بقدرات الموارد البشرية ومهاراتها، لا سيما الفئات الضعيفة (المهمشين، الأطفال، النساء)، والعمل على حصولهم على حقوقهم بشكل عادل.

ولا بد من توفير مبدأ الرعاية الصحية من خلال:

1. الشراكة بين الدولة وجهات العمل في توفير تكاليف الرعاية الصحية.
2. إعادة تنظيم شبكة الضمان الاجتماعي.
3. اعتماد المشاريع الصغيرة من حيث الخيارات الاستراتيجية.

الخاتمة:

إن قضية التمكين والنهوض بالفئات الهشة اجتماعياً هي عملية متعددة الأبعاد والمراحل، وتتطلب بناء منهج متكامل للتنمية المستدامة في جميع المجالات، كما تتطلب تعاوناً وتنسيقاً مستمراً بين مختلف الجهات وقادة الرأي العام والفئات الهشة والمجتمع المدني من أجل تطوير البرامج التنموية المتكاملة لتنفيذ متطلبات الاستراتيجيات الوطنية، والتركيز على نوعية الخطط والبرامج الخاصة بتلك الفئات والتكامل فيما بينها، والعمل على إدماج كل الفئات – لا سيما الأكثر ضعفاً -، بدءاً من عملية التخطيط حتى عملية التقييم والمتابعة، إضافة إلى أهمية الربط المؤسسي والتنسيق بين المؤسسات التنموية ومجالاتها المختلفة كالتعليم والاقتصاد والصحة ...إلخ، وكذا التركيز على البرامج التي تهدف إلى النهوض بالمجتمعات المحلية والمجتمع المدني بجانب التنسيق مع الدول ذات العلاقة، وتحديد العقبات والعوائق وطرق تأثيرها وكيفية تجاوزها.

لقد أجمع العالم على أن السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة يعني الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة، والعنصر البشري هو أحد أهم أركان هذه الموارد، وبما أن الفئات الهشة -وفي مقدمتها النساء- تشكل النسبة الكبرى من العنصر البشري فلا بد من الاستمرار في بناء قدراتهم وطاقاتهم، ولا بد من إحداث تغيير نوعي على مستوى برامج التمكين الخاصة بهم، ولابد من تقييم تلك البرامج لتحديد أثرها على النهوض لا سيما في الجانب المتعلق بالمرأة ودورها في بناء المجتمع والنهوض به من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

يتطلب هذا الأمر تأطير نموذج علمي وعملي لتقييم نوعية جميع النشاطات والبرامج الخاصة بتمكين قدرات تلك الفئات وتعزيزها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

بالنسبة للتجارب التنموية التي تم استعراضها يظهر بجلاء نجاح كثير من الدول، مثل قطر والإمارات والسعودية وماليزيا، في المضي قدماً في تحسين أوضاع شعوبها والانتقال بهم إلى حال أفضل. وتزخر التجارب العالمية بالخبرات الجديرة بالدراسة لنتعلم منها أفضل الممارسات لإدماج الموارد البشرية -خاصة المرأة- في سياسات الدولة وبرامجها ضمن مجالات التنمية المختلفة مع مراعاة الخصوصية لوضع المرأة اليمنية.

إن الدور الآن هو على اليمن في اقتناص الفرص والاستفادة من نتائج التقارير الوطنية والإقليمية والدولية والدراسات والمسوح الخاصة بكل التحديات والصعوبات التي تواجه مختلف الفئات الهشة اجتماعياً، كذلك لا بد من العمل على تحديد معوقات تنفيذ برامج التمكين المجتمعي ونقاط الضعف والقوة في جميع البرامج والأنشطة، والتركيز على تكامل أبعادها لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن المهم الاستفادة من جوهر الدروس المستفادة من الإنجازات والإخفاقات والبناء عليها في تجارب مختلف الدول وفيما بينها لدفع عملية الإصلاح والتنمية إلى الأمام، إضافة إلى ضرورة تشجيع الاستثمار الأمثل للمدخلات والعمليات والمخرجات الخاصة باستراتيجيات التمكين سواء التي تتعلق بجميع شرائح الموارد البشرية أو بالفئات الهشة منها (الشباب، المرأة).

إن التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع اليمني خلال الست السنوات الماضية، وتزايد وتيرة الصراع المسلح وما نتج عنه من توقف جزء كبير من العمليات الإنتاجية في الاقتصاد، وغياب الحكومة عن المشهد الاقتصادي، وتوقف كامل للبرامج الاستثمارية العامة، فضلاً عن هروب جزء كبير من أصحاب رأس المال المحلي إلى لخارج للبحث عن فرص استثمارية في مناطق آمنة، ومن ثَمَّ إغلاق العديد من المنشآت الإنتاجية والخدمية وعلى رأسها المنشآت الصغيرة، وتسريح جزء من العمالة أو تخفيض ساعات العمل اليومي، وتزايد معدلات البطالة والفقر بين أفراد المجتمع، من أجل ذلك كله لا بد أن تتصدر عملية التمكين لأفراد المجتمع اليمني بوصفها أولوية ملحة في أجندة السلطات اليمنية لتمكين النهوض التنموي بكل مجالاته، على أساس أن تمكين أفراد المجتمع من تحديد أولوياته واحتياجاته وإشراكه في بناء الخطط التنموية المحلية وممارسة دور رقابي عليها سيسهم في الحد من المشكلات والتحديات الكبيرة التي يواجها المجتمع اليمني في الوقت الحالي.

إن اتباع نموذج اقتصادي اجتماعي جديد يقوم على أساس العمل على تفعيل القانون والمساءلة، وتوفير الحقوق والواجبات لكل أفراد المجتمع دون أي تمييز، وما يدعم تحقيق ذلك، كل ذلك سيمكن الدولة اليمنية من النهوض والقيام بدورها في التمكين الاجتماعي وانتهاج النموذج الاقتصادي بعيداً عن مافيات الفساد التي عشعشت في كل القطاعات.

قائمة المراجع:

1. خليف، سميحة ناصر (2021): أسباب الفقر وعلاجه، موضوع 16، modoo3.com
1. خليل الخطيب، يوسف الريمي (2021): واقع التعليم العام في اليمن، دراسة منشورة
2. أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا (2019م): ماليزيا: دراسة تحليلية في (الخلفيات، الأسس، الآفاق).
3. النجار، باقر (2019م): التمكين والتنمية المستدامة في محاورة المفهوم، (ع 473)، (ص1-7).
4. الشعيبني، محمد مصطفى، وعبد المقصود، عبد النبي أحمد، وعبد الحميد، سلمى (2018م): دراسة مقارنة تحليلية على بعض الجمعيات في محافظة المنوفية، (مج42)، مصر: كلية التربية، عين شمس، (ص13).
5. التجربة الإماراتية للتنمية المستدامة (2018م): الإمارات العربية المتحدة، الأمانة العامة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة. صندوق بريد: 127000 ديب.
6. بركات، طارق (2014م): تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،(ص70-71،78-79)،(ع5).
7. الصندوق الاجتماعي للتنمية (2014م): صنعاء، فج عطان، اليمن: برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية.
8. ناجي، أحمد عبد الفتاح (2013م): التنمية المستدامة في المجتمع النامي، الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
9. عتيق، أحمد محمد (2013م): معوقات التنمية الاجتماعية في اليمن، صنعاء، اليمن: دار الكتب، (ص107-109).
10. مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (2013م): التشجيع على التمكين للناس في سياق القضاء على الفقر، (الدورة 51)، (ص 1-23).
11. رشوان، حسين عبد الحميد (2009م): التنمية: اجتماعياً - ثقافياً – اقتصادياً - سياسياً – إدارياً – بشرياً، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
12. لعيسوي، عبد الرحمن محمد (2009م): تحليل ظاهره الفقر، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

13. أحمد على الحاج (2007): مسيرة تحديث التعليم في اليمن حتى الوقت الحاضر: تحدياته المستقبلية واستراتيجية تطويره، جامعة صنعاء.

14. الزلب، عبد الله علي (2005م): إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، (ص18-23).

15. فهمي، سامية (2003م): أدوار المرأة الريفية في التنمية، الأزاريطة، مصر: دار المعرفة الجامعية.

16. تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002م): عمان، الأردن: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

17. نور، عصام (2002م): دور المرأة في تنمية المجتمع، الإسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

18. مجدي النعيم (2000): تمكين المستضعف، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

19. مطهر، محمد محمد، وآخرون (بدون تاريخ): المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية. صنعاء، اليمن: الجهاز المركزي للإحصاء، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

20. التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 www.sdsegypt2030.com

21. رؤية قطر الوطنية 2030م، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، ص ب 1800 جامعة فرجينيا كومنويلث قطر.

22. الاستجابة الإنسانية (2017)، اليمن:

http://ochayemen.org/hrp.

23. «التمكين في الخدمة الاجتماعية»، www.alukah.net.

24. «المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، undocs.org

25. التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020م، ص 64، متاح بصيغة PDF، تاريخ الإضافة 2021/4/16م 6:51A2020

26. رؤية السعودية 2030www.vision2030.gov.sa

27. Hutt yemen.org/2006/Arabic/reports/Arabic doc/ chapter4//www.mpic

28. Palais des Nations، 1211Geneva10 ،Swizerland

29. النسو، لورا (2018م). التمويل والتنمية:

.www.transparenciamexicana.org.mx/documentos/ENC-BG/2005/Folleto_INCBG_2005.pdf

30. الموقع الرسمي لليونيسيف:

https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

تاريخ الاطلاع، 19/4/2021، 3:42 AM.

31. الإسكوا، التقييم الوطني للتنمية المستدامة، وثيقة خلفية التقرير العربي حول التنمية المستدامة، يحيى يحيى المتوكل، ص 18، متاح بصيغة pdf على الرابط التالي: http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/YemenAr.pdf، تاريخ الإضافة 22/4/2021م 2:16AM.

32. البنك الدولي، وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص، مايو، 2014، ص، 48، متاح بنظام pdf، على الرابط التالي:

http://documents1.worldbank.org/curated/pt/707931468334288497/pdf/878200ESW0Whit0n0ARA-BIC040220140web.pdf

تاريخ الإضافة 21/4/2021، 5:33AM.

33. هناء الصديق: التمكين الاقتصادي للشباب والعوامل التي تحد منه في العالم العربي، ص، بدون، بحث غير منشور، متاح بصيغة DOC، على الرابط التالي:

http://www.atf.org.jo/sites/default/files/wrq_lml_d._hn_lqll_ltmkyn_lqtsdy_llshbb_w_lwyq_lty_thd_mnhltmkyn_lqtsdy_llshbb_.docx

تاريخ الإضافة 22/4/2021م 3:3.

www.yemeninformation.org

E-mail address: YIC@ yemeninformation.org

Sana'a Office : 967-1-216282 - **Aden Office**: 772415913 - **Ibb Office:** 04-426502